مصرف الريان

MASRAF AL RAYAN

٢٠١٩

التقرير السنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	٦
كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة	٨
حوكمة الشركات	١٠
• القيادة في مصرف الريان	١١
• الإدارة العليا	١٢
• الهيكل التنظيمي	١٣
تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة لعام ٢٠١٩	١٤
لمحة عن أعمال مصرف الريان	٣٤
الرؤية والرسالة والاستراتيجية	٣٤
هيكل ملكية مصرف الريان	٣٥
مجموعة الشركات التابعة والزميلة لمصرف الريان	٣٦
شبكة الفروع	٣٧
الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفية الخاصة	٣٨
مجموعة الخدمات المصرفية الشاملة للشركات	٣٨
ضمان الجودة وجودة الخدمة	٣٩
الموارد البشرية	٤٠
التدريب وتنمية المواهب	٤٠
شركة تابعة	
الريان للاستثمار (ش.م.ق)	٤٢
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٤٤
ملخص البيانات المالية	٤٥
تقرير مدقق الحسابات	٤٨
بيان المركز المالي الموحد	٥٢
بيان الدخل الموحد	٥٣
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٥٤
بيان التدفقات النقدية الموحد	٥٥
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٥٦
معلومات مالية مكملة	١١٣

كلمة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حقق البنك أرباحاً صافية بلغت قيمتها

٢,١٧٨

مليار ريال قطري

حيث بلغت نسبة النمو

٢,٣٪

مقارنة مع أرباح عام ٢٠١٨

لقد أنهينا عام ٢٠١٩ قاطعين شوطاً لا يستهان به، محققين إنجازات جيدة، حيث ركزنا في عملنا على تعزيز الثقة بعلامتنا التجارية، وتحقيق الفائدة لمساهمينا ومجتمعنا.

ولقد عمل مصرف الريان جاهداً خلال العام المنصرم على تطبيق استراتيجيته التي وضعها مجلس الإدارة والعمل بشفافية وثقة، بدعم من تطبيقات الحوكمة الرشيدة والتي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمامنا، وكذلك التركيز على رفع قدرات العاملين لديه، وتطوير تقنياته الفنية الحديثة المستخدمة، إرتقاء بخدمات البنك المقدمة للعملاء إلى مستويات عالية.

لقد أعلنا مؤخراً عن النتائج المالية التي حققها مصرف الريان خلال عام ٢٠١٩، إذ بلغت قيمة الأرباح الصافية ٢,١٧٨ مليار ريال قطري بنمو نسبته ٢,٣٪ مقارنة مع العام الذي سبقه، وهو أمر مقبول في ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة عموماً، وفي ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض وودائع العملاء على وجه الخصوص، هذا بالإضافة إلى التأثير الذي نشأ عن تطبيق تعليمات جديدة صادرة عن مصرف قطر المركزي، فيما يخص احتساب مخصصات على الموجودات المالية كإجراء إحترازي، واستطاع مصرف الريان تحقيق نمو في موجوداته بنسبة ٩,٤٪، كذلك حقق نمواً ملحوظاً في استثماراته، وفي زيادة ودائع العملاء، وأنشطته التمويلية، في الوقت الذي حافظ فيه على مركزه المتقدم فيما يخص نسبة القروض المتعثرة، والتي تبلغ ١,٠١٪ وهي من أخفض النسب على المستوى العالمي، وكذلك نسبة المصروفات إلى الإيرادات، والتي تعتبر من النسب المتميزة بين البنوك المحلية والاقليمية.

لقد ارتأى مجلس الإدارة أن يكافئ مساهميه باقتراحه توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٠,٢٢٥ ريال قطري/للسهم، أي بنسبة ٢٢,٥٪ من رأس المال المدفوع، مما يعني تحقيق عائد نسبته ٥,٥٪، وهو عائد يفوق – من وجهة نظرنا – الكثير من العوائد على الاستثمار في السوق المحلية والعالمية، ويحقق مصلحة المساهمين، بينما تعزز قيمة التوزيعات من قوة وملاءة مصرف الريان المالية.

إن سياسة إدارة مصرف الريان المحافظة والمتزنة، قد كانت عاملاً إيجابياً نحو محافظته على تصنيفه الائتماني (ذات نظرة مستقرة)، في عام شهدت فيه مؤسسات ودول تخفيض تصنيفاتها، ونحن فخورون في ذلك، وإننا مستمرون مستقبلاً في نفس النهج.

لقد أكدنا خلال العام على أهمية متابعة التحولات في الخدمات المصرفية، حيث تشهد تغيراً سريعاً نحو الخدمات الإلكترونية، وسنواصل مستقبلاً العمل في هذا الاتجاه، وفي نفس الوقت كان تركيزنا منصباً على ابتكار منتجات جديدة تواكب هذا التغيير، وتلبي حاجة العملاء.

من جهة أخرى، فإن مصرف الريان مستمر في القيام بواجبه نحو البيئة والمجتمع، ملتزم بمسؤولياته في الحفاظ عليهما، حيث يعتبرهما الركيزة الأساسية لاستمرارية الحياة، وتوفر الإمكانيات للأجيال القادمة، وفي خلق مجتمع واعٍ متقدم.

أخيراً، يشرفني باسم مجلس إدارة مصرف الريان أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني «أمير البلاد المفدى» حفظه الله، كما أتوجه بالشكر إلى سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني «محافظ مصرف قطر المركزي» وإلى سعادة الشيخ/محمد بن حمد آل ثاني «نائب المحافظ» على وقوفهما ومساندتهما للبنوك الوطنية، وإتباع السبل الكفيلة لتلبية احتياجات السوق المالي بدولة قطر، واستقراره، والمحافظة على سمعته.

كذلك أتوجه بالشكر إلى كافة العاملين في مصرف الريان، الذين نعتبرهم حجر الأساس لنجاحنا، ولن يفوتني تقديم الشكر لعملاءنا ومساهمينا الذين منحونا الثقة والدعم لنؤدي الواجب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. حسين علي العبد الله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

كلمة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

حافظت المجموعة على استمرارية الخط التصاعدي للأداء خلال عام

٢٠١٩

حيث حقق نسبة نمو

٪٩,٤

في الموجودات

عادل مصطفوي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

فى ظلّ مجموعة من القرارات الإقتصادية والمالية الرشيدة والخطط القوية التى تبنتها القيادة فى دولة قطر، ومع تواصل النمو الاقتصادي الذي تعزّزه هذه السياسات الحكيمة، واصل مصرف الريان تسجيل معدلات نمو جيدة جاءت متماشية مع الخط العام للإقتصاد الكلى، وعلى نسق حافظ فيه البنك على مركزه المتقدم بين البنوك في دولة قطر، مع تميزه في تحقيق الصدارة فيما يتعلق بالكفاءة التشغيلية، والنسبة المنخفضة للديون المتعثرة.

لقد حافظت المجموعة على استمرارية الخط التصاعدي للأداء خلال عام ٢٠١٩، حيث بلغ صافي الأرباح ٢,١٧٨ مليون ريال، أي بنمو نسبته ٢,٣٪ مقارنة مع أرباح عام ٢٠١٨، بينما زادت أرباح مصرف الريان المحققة من أعماله التشغيلية البنكية بنسبة ٧,١٪ عن مثيلتها المحققة خلال العام الذي سبقها. عززت البيانات الرئيسة هذا النمو، حيث بلغ مجموع الموجودات ١٠٦,٣٩٧ مليون ريال مقارنة بـ ٩٧,٢٩٤ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بنسبة نمو بلغت ٩,٤٪.

وتعكس المؤشرات المالية هذا الأداء المتصاعد، حيث حافظت نسبة العائد على متوسط الموجودات على مركزها المتقدم في السوق المالي، بنسبة بلغت ٢,١٤٪ ووصلت نسبة العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك إلى ١٦,٠٢٪ والعائد على السهم ٠,٢٩ ريال قطري مقارنة مع ٠,٢٨ ريال في نهاية عام ٢٠١٨.

كما بلغت القيمة الدفترية للسهم قبل التوزيع ١,٨٦ ريال قطري مقارنة بـ ١,٧٧ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وبلغت نسبة كفاية رأس المال نسبة ٢٠,٢٧٪ حسب معايير بازل ٣ مقارنة بنسبة ١٩,٢٣٪ كما في نهاية عام ٢٠١٨. وبلغت نسبة كفاءة التشغيل (المصروفات إلى الإيرادات) ٢٢,٨٠٪ لتبقى واحدة من أفضل النسب على مستوى المنطقة، وقد واصل مصرف الريان خلال العام ٢٠١٩ التركيز على تحسين منتجاته وخدماته، من خلال تقديم حلول تمويلية متكاملة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للعملاء الأفراد والشركات على حد سواء، من خلال باقات متنوعة شملت الحسابات بجميع أنواعها، وبطاقات الائتمان، ومختلف أنواع التمويل ولا يزال صندوق الريان المتداول «ETF» يحقق نجاحاً في بورصة قطر، وهو من أكبر الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الأسواق الناشئة، ويتبع هذا الصندوق المتداول مؤشر «الريان الإسلامي»، وهو مؤلف من ٢٠ سهماً من الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتقوم شركة «الريان للاستثمار» بإدارته.

لقد واصل مصرف الريان سياسته الطموحة فى مجال تنمية رأس المال البشرى، من خلال خطط تدريب وتطوير موظفيه بشكل عام مع التركيز على تطويرالكادر القطري بشكل خاص بما يتماشى مع استراتيجيات البنك، حيث تعمل إدارات المصرف بشكل متكامل ودؤوب على رفع كفاءات ومهارات موظفيها المهنية والإدارية وذلك بالتعاون مع جهات الدولة المختلفة ومراكز التدريب المتخصصة المحلية والعالمية، وقد غطت أنواع التدريب الجوانب المختلفة النظرية والعملية وبرامج التطوير الإدارية الخاصة بالقطريين مثل مشاركتنا في برنامج «كوادر» المصمم خصيصاً للقطاع المالي والذي يتم طرحه سنوياً من أكاديمية قطر للمال والأعمال.

كذلك تم خلال سنة ٢٠١٩ استحداث وتطويرعدة مشاريع حققت نتائج ملموسة وذلك من خلال إستخدام مدربين من داخل مصرف الريان، حيث شكلت تلك المشروعات حلولاً لسد الاحتياجات التدريبية الحالية والمستقبلية، وكانت أداةً فعالة لمواجهة التحديات الواردة، منها مشروع «التدريب عن طريق الفيديو» ومشروع التعليم التقني الالكتروني من شركة فيتش العالمية وكولبير وشهادة الجودة (ASQ)، ويعمل هذا المشروع على رفع مستوى موظفينا المشاركين من النواحي البنكية والمالية والتخصصية. هذا بالإضافة إلى مشروعات تدريبية أخرى، منها تدريب موظفينا على مبادىء الاسعافات الأولية ومكافحة الحرائق بالإضافة الى اعداد فريق استجابة سريعة عند حدوث الكوارث.

من جهة أخرى، يستمر مصرف الريان في تقديم الدعم للجامعات المحلية ومدارس قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال عبر توفير فرص التدريب المهني العملي للطلاب وذلك في سبيل تطوير وإعداد جيل مصرفي واعد من الطلبة، بالإضافة إلى مشاركة المصرف الفعّالة في معارض التوظيف المهنية بالدولة.

وفي الختام، يسرني نيابة عن الإدارة التنفيذية، أن أتقدم بالشكر إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على مواصلة دعمهم الكامل والثقة في أدائنا .كما أود أن أشكر جميع الموظفين والعاملين في مصرف الريان، الذين بذلوا الجهد الجماعي اللازم لتحقيق هذه النتائج فى ظل ظروف مالية صعبة وأوضاع دولية معقدة، وإننا نتطلع إلى مواصلة رحلتنا المدروسة بعناية نحو تحقيق المصلحة العليا للمساهمين والعملاء على حد سواء.

حوكمة

الشركات

واصل مصرف الريان خلال عام ٢٠١٩ إلتزامه بالتعليمات الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

نتطلع إلى تحقيق المزيد من الشفافية والظفر بثقة المساهمين.

القيادة

في مصرف الريان

مجلس الإدارة

سعادة/د. حسين علي عبد الرحمن العبدالله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد/تركي محمد خالد الخاطر
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/فيصل بن سعود بن فهد آل ثاني
عضو مجلس إدارة

السيد/ناصر جار الله سعيد جار الله المري
عضو مجلس إدارة

السيد/د. مناحي خالد محمد المظفري الهاجري
عضو مجلس إدارة

الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني
عضو مجلس إدارة

السيد/عبد الله أحمد المالكي الجهني
عضو مجلس إدارة

الشيخ/ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
عضو مجلس إدارة

الشيخ/خليفة بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
عضو مجلس إدارة

الإدارة العليا

السيد عادل مصطفوي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد أحمد شيخ
الرئيس التنفيذي للعمليات

السيد خالد فخرو
مدير عام – الإدارة الهندسية

السيد محمد توصيف مالك
مدير عام – الرقابة المالية

السيد حمد الجمالي
مدير عام – خدمات التجزئة
والخدمات المصرفية الخاصة

السيد محمد إسماعيل العمادي
مدير عام – الخدمات المصرفية الشاملة

السيد ناصر رئيسي
مدير عام – شؤون الموارد البشرية والإدارية

السيدة هويدا عبدالله المهندي
مدير عام – العمليات

السيد محبوب حيدر
مساعد مدير عام – الشركات الصغيرة والمتوسطة

السيد شيدامبارام بتشابان
مساعد مدير عام – تكنلوجيا المعلومات

السيد محمد حسين
مساعد مدير عام – رئيس مخاطر التشغيل ونظم المعلومات

السيد عادل عطية
مساعد مدير عام – التدقيق الداخلي

السيد ياسر عوض الكريم
مساعد مدير عام – المخاطر

السيد عبد المنعم الحسن
المستشار القانوني العام – رئيس الإدارة القانونية

السيد درير محمد عبد الرحيم
رئيس الإلتزام

السيد محمود احمد الاحمد
المدير التنفيذي للخزانة

فوزي محمود صيام
مدير تنفيذي – التدقيق الشرعي

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/د .وليد بن هادي
الرئيس

فضيلة الشيخ/د. عبد الستار أبو غدة
عضو

فضيلة الشيخ/د. محمد أحمين
عضو

الهيكل التنظيمي

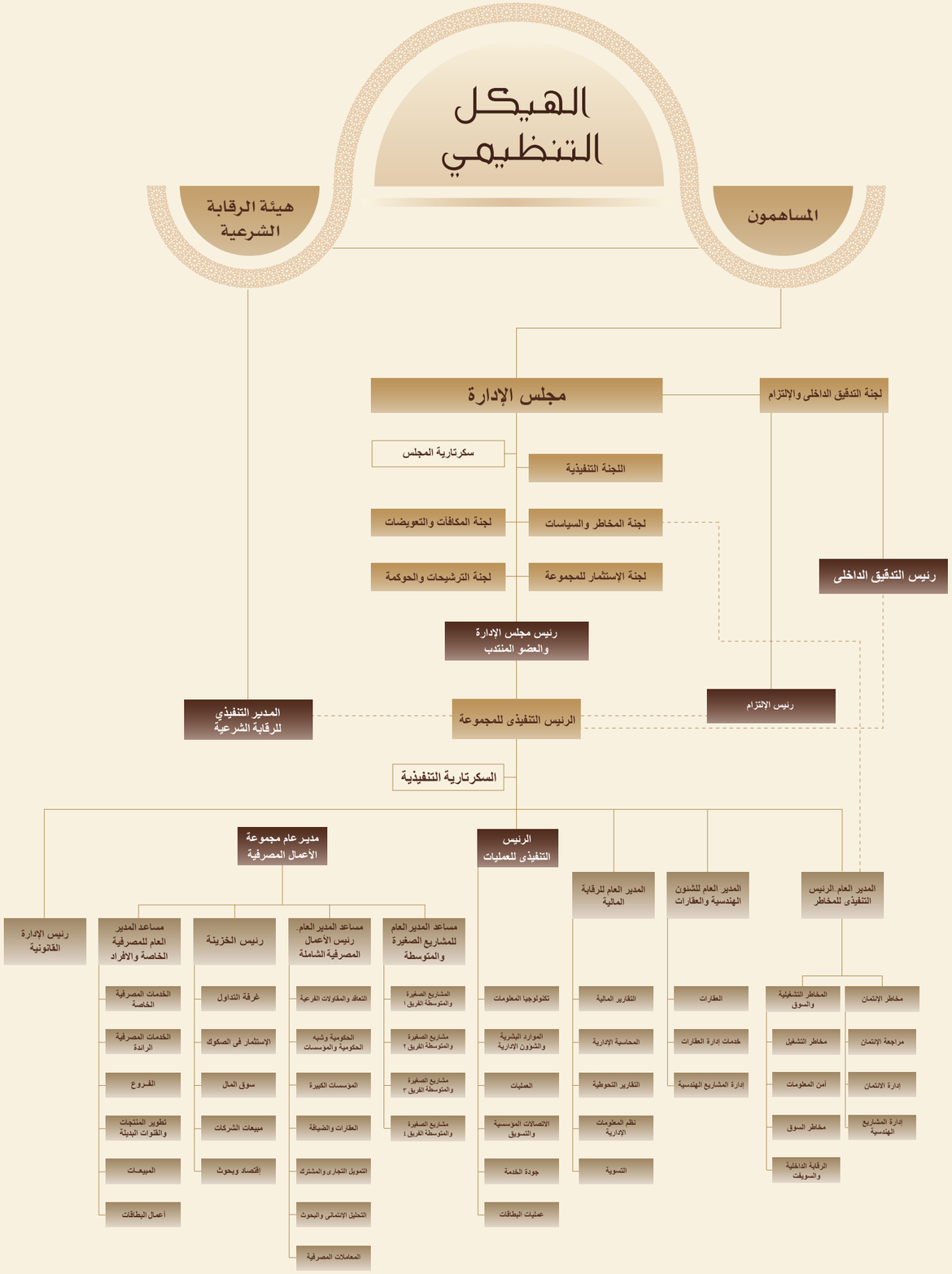

تقرير مجلس الإدارة

حول الحوكمة لعام ٢٠١٩

تمهيد

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات والتحكم بها بصفة عامة، لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة وإدارة المخاطر والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة بصفة عامة، وينتهي حتما إلى إعلاء المصلحة العامة، و ليست فقط مصلحة البنك وأصحاب المصالح.

ومن هذا المنطلق وبموجب نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨)، وقانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥م، وعلى ضوء أفضل النظم الدولية والإقليمية في الحوكمة، ومبادئ الحوكمة التي أرستها مجموعة العشرين (G20) ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD) الصادرة سنة ٢٠١٥م، والتي تتضمن مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO) في هذا الشأن، والشبكة الدوليّة للحوكمة (ICGN) الصادرة في سنة ٢٠١٤م، والتزاما بالمبادئ الاسترشادية الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة سنة ٢٠١٢م، والقوانين واللوائح والأنظمة الأخرى ذات الصلة، يلتزم مصرف الريان بتلك المبادئ ويسعى لتطبيقها بحسب مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومضمون تقرير الحوكمة، ويشمل ذلك أحكام وشروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ومهام المجلس ومسؤولياته، ومهام رئيسه وأعضائه وإجراءاته، وتشكيل لجان المجلس وأحكام عضويتها واختصاصاتها، وأحكام الرقابة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر بالبنك، وأحكام الافصاح والشفافية، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح في ضوء مبدأ إعلاء المصلحة العامة والمساواة في الحقوق بين أصحاب المصالح.

فيما يلي المبادئ الرئيسية للحوكمة:

أ- **مبدأ الشفافية:** ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالشركة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، والذي يحدد أطر الإفصاح وتوفير المعلومات التي تطلبها الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية أو يطلبها أصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكن طالب المعلومة من اتخاذ قراره السليم، والذي ينظم تعامل الأشخاص المطلعين في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو أي شركة من مجموعتها، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.

ب- **مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها:** ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في الشركة، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أداءه، وتقييم أداء الشركة بشكل عام وفقا لأفضل المعايير الدولية سواء أكانت الرقابة داخلية يقوم بها مجلس إدارة الشركة ولجانه أو وحدة التدقيق الداخلي كل في حدود اختصاصه أم رقابة خارجية يقوم بها مراقب الحسابات، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته وإن فوض غيره في أداء بعض مهامه أو سلطاته فالتفويض لا يكون إلا في المهام لا في المسؤوليات، ويهدف إلى بيان المسؤولية الاجتماعية للشركة ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

ج- **مبدأ العدالة والمساواة:** أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوون في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالشركة سواءً بسواء؛ لذلك أفرد هذا النظام فصلا خاصا بحقوق أصحاب المصالح في الشركة سواء المساهمين أو غيرهم ممن لهم صفة أو مصلحة فيها كالعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، لتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها وعلى رأسها الحقوق المتعلقة بالجمعية العامة وتيسير سبل المشاركة الفعالة بها وأهمها حق التصويت، وحق الترشح لعضوية مجلس الإدارة وانتخاب أعضائه، وحقوق توزيع الأرباح، وحق الحصول على المعلومات، وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز بالشركة ومنها مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا. ولقد روعي في هذا النظام التأكيد على حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح بصفة عامة وتمكينهم من التمتع بها، وإعلاء قيم حماية الأقلية والعاملين بالشركة من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصغار المستثمرين والأقلية؛ وتتمثل أركان تلك المعاملة في عدم تمكين أو سيطرة الأكثرية على الأقلية، وعدم تحكم عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في إصدار القرارات، وإقرار نظام التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة، ذلك النظام التصويتي الذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يمتلكها ويحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات؛ مما يزيد من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل عادل في مجلس الإدارة، وتوفير آلية مناسبة لحصول جميع المساهمين وسائر أصحاب المصالح على المعلومات بالقدر الذي يحمي الشركة وحقوقها ومصالحها والغير، واعتماد آلية أخرى لتقديم التظلمات والشكاوى والبلاغات عن أية مخالفات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

وتعكس المجهودات والعناية التي استمرت في بذلها إدارة مصرف الريان خلال العام ٢٠١٩م في العمل على الإلتزام بالتعليمات بصورة أفضل وعلى تطوير وتحسين التقارير والإفصاح بشفافية بحسب المتطلبات الرقابية للحفاظ على ثقة السوق واستمرار الدعم من مساهميه. وفيما يلي نقدم لكم تقرير الحوكمة بمصرف الريان للعام ٢٠١٩م.

هيكل ملكية مصرف الريان

بيان أكبر ١٠ حملة أسهم لمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

الإسم	تصنيف المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
شركة قطر القابضة	حكومي	قطر	٨٧٣,٤٨٧,٣٩٠,٠٠	١١,٦٥٪
محفظة استثمارات القوات المسلحه	حكومي	قطر	٧٠٠,٩٠٦,٧٨٠,٠٠	٩,٣٥٪
جهاز قطر للاستثمار	حكومي	قطر	٣٠٦,٩٠٤,٠٢٠,٠٠	٤,٠٩٪
صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد	حكومي	قطر	٢٢٨,٦٠١,٧٧٤,٠٠	٣,٠٥٪
صندوق الوطني ٣	تجاري	قطر	١٦١,٧٨٩,٧٧٩,٠٠	٢,١٦٪
صندوق الوطني ٤	تجاري	قطر	١٥٣,٩٥٧,٨٦٣,٠٠	٢,٠٥٪
شركة الطيبين للتجارة (ش.ش.و)	تجاري	قطر	١٤٩,٠٩٢,٥٥٠,٠٠	١,٩٩٪
الشيخ/حمد بن عبدالله آل ثاني	تجاري	قطر	١٤٠,٧٤٠,٥٦٨,٠٠	١,٨٨٪
شركة إثمار للإ نشاء والتجارة (ش.ش.و)	فردي	قطر	١٤٠,٣٠٧,٩٣٠,٠٠	١,٨٧٪
صندوق الوطني ٤	تجاري	قطر	١٣٩,٥٠٠,٠٠٠,٠٠	١,٨٦٪

- ملكية الحكومة في مصرف الريان ٢٩,٢٩٪ ما يعادل ٢,١٩٦,٤٠٠,٩١١,٠٠ سهم.
- إجمالي عدد أسهم مصرف الريان ٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (سبعة مليار وخمسمائة مليون).

بيان ملكية أسهم مصرف الريان بحسب الجنسيات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

الجنسية	عدد حملة الأسهم	عدد الأسهم	النسبة
البحرين	١٩,١٨١	٤٤,٧٩٢,٣٩٨,٠٠	٠,٦٠٪
الكويت	٢٠,٦٤٦	٧٤,٣٥٥,٨٢٦,٠٠	٠,٩٩٪
عمان	٧,٣٣٨	١٩,٥٢٢,٤٢٥,٠٠	٠,٢٦٪
قطر	٥٠,٢٧٢	٦,١٣٤,٠٠٨,٥٣٨,٠٠	٨١,٧٩٪
السعودية	٦٦,٢٨٩	٢٣٤,٩٩٤,١٢٩,٠٠	٣,١٣٪
الإمارات	٢٤,١٤٩	٦٥,١١٢,٥٣٤,٠٠	٠,٨٧٪
غيره	٢,٥٨٥	٩٢٧,٢١٤,١٥٠,٠٠	١٢,٣٦٪
الإجمالي	**١٩٠,٤٦٠**	**٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠٪**

ملكية أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية - لعام ٢٠١٩

الإسم	المنصب	نسبة المساهمة تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١	التغيير عن تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١
سعادة/د. حسين علي العبدالله	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	٠,١١٪	٠,١١٪
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية	نائب الرئيس	٣,٠٥٪	٢,٨٨٪
يمثلها السيد/تركي محمد الخاطر		٠,٠١٪	٠,٠١٪
شركة «قطر القابضة»	عضو مجلس الإدارة	١١,٦٥٪	١١,٦٥٪
يمثلها الشيخ/فيصل بن سعود ال ثانى		٠,٠٢٪	٠,٠٢٪
وزارة الدفاع – القوات المسلحة القطرية	عضو مجلس الإدارة	٩,٣٥٪	٩,٣١٪
يمثلها السيد/ناصر جارالله سعيد جارالله المري		٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
صندوق قروض العاملين بوزارة الداخلية	عضو مجلس الإدارة	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
يمثله السيد/د. مناحى خالد محمد المظفري الهاجري		٠,٠١٪	٠,٠١٪
الشيخ/علي بن جاسم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	٠,٢٢٪	٠,٢٢٪
الشيخ/ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	٠,٠١٪	٠,٠١٪
السيد/عبدالله أحمد المالكى الجهني	عضو مجلس الإدارة	٠,٠٥٪	٠,٠٤٪
شركة تسكين للأعمال والاستثمار	عضو مجلس الإدارة	٠,٠١٪	٠,٠١٪
ويمثلها الشيخ/خليفة ثاني عبدالله ثاني آل ثاني		٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
السيد/عادل مصطفوي	الرئيس التنفيذى للمجموعة	٠,٠١٪	٠,٠١٪

مجلس إدارة مصرف الريان

ميثاق المجلس

في نطاق الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان في تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨)، قام مجلس إدارة مصرف الريان بإعداد ميثاق يسمى «ميثاق المجلس» يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وينشر مصرف الريان الميثاق على الموقع الالكتروني www.alrayan.com وذلك في القسم الخاص بعلاقات المستثمرين.

عن مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي لمصرف الريان يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يضمن تشكيل المجلس عدم تحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات.

مجلس إدارة مصرف الريان

١- يتولى إدارة مصرف الريان مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء

١- تنتخب الجمعية العامة العادية سبعة منهم بالتصويت السري

٢- تقوم كل من شركة قطر القابضة والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية القطرية بتعيين عضو ممثل عنها

٢- يكون ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك من المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين، ويعفى هؤلاء من شرط تملك الأسهم المنصوص عليها في المادة رقم (٢٤) بند (٣) من النظام الأساسي للبنك.

تشكيلة مجلس الإدارة ونبذة عن أعضاءه

سعادة /د. حسين علي عبد الرحمن العبدالله
دكتوراة في الإقتصاد
ماجستير في القانون الخاص

ويشغل المناصب التالية:
- وزير دولة
- عضو مجلس إدارة «جهاز قطر للإستثمار»
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الإقتصادية
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – مصرف الريان ش.م.ع.ق.
- عضو مجلس إدارة – مؤسسة الخليج للإستثمار – الكويت
- عضو مجلس إدارة – شركة فولكس واجن – ألمانيا

السيد/تركي محمد خالد الخاطر
يمثل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
بكالوريوس إقتصاد وعلوم إجتماعية

ويشغل المناصب التالية:
- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة شركة «Ooredoo»

الشيخ /فيصل بن سعود بن فهد آل ثاني
يمثل شركة قطر القابضة
بكالوريوس في المالية

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- نائب رئيس مجلس إدارة الريان للإستثمار
- مدير إدارة الإستثمارات الصناعيّة – جهاز قطر للإستثمار

السيد/ناصر جار الله سعيد جار الله المري
يمثل وزارة الدفاع – القوات المسلحة القطرية
ماجستير في المحاسبة والعلوم المالية

ويشغل المناصب التالية:
- رئيس هيئة الشؤون المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- رئيس مجلس إدارة الريان للإستثمار
- عضو مجلس إدارة فودافون
- عضو مجلس إدارة شركة برزان القابضة/الذراع الاستثماري بوزارة الدفاع

السيد/د. مناحي خالد محمد المظفري الهاجري
يمثل صندوق قروض العاملين بوزارة الداخلية
دكتوراة في التحكيم التجاري
ماجستير في القانون الخاص

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان

الشيخ /علي بن جاسم آل ثاني
ماجستير إقتصاد وعلوم سياسية

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس مجلس إدارة مصرف النوران – ليبيا

السيد/عبد الله أحمد المالكي الجهني
بكالوريوس إدارة وإقتصاد

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس ادارة مصرف الريان
- نائب رئيس لجنة التأمين بغرفة قطر
- عضو مجلس الأعمال القطري

الشيخ/ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
ماجستير إدارة أعمال MBA

ويشغل المناصب التالية:
- رئيس الأعمال التجارية بشركة « Ooredoo »
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان

الشيخ/خليفة بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
يمثل شركة تسكين للأعمال والاستثمار
بكالوريوس إدارة أعمال

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان

مهام مجلس الإدارة وواجباته الأخرى

مهام المجلس:

(١) اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها ومن ذلك:

١- وضع الاستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسة وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها

٢- تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية

٣- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للبنك، وتملك الأصول والتصرف بها

٤- تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك

٥- المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية في البنك واعتمادها بما يضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية

٦- اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال

٧- اعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن تتضمن برامج للتعريف بالبنك وأنشطتها وبالحوكمة وفقا لهذا النظام

(٢) وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، ومن ذلك

١- وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول البنك ومرافقه، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

٢- وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلا عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها.

٣- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية

٤- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه البنك وطرحها بشفافية

٥- المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في البنك

(٣) وضع نظام حوكمة خاص بالبنك يتفق مع أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية لهيئة قطر للأسواق المالية والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة

(٤) وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها

(٥) وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، وتغطي هذه السياسة الآتي:

١- آلية تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود

٢- آلية تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين البنك وأصحاب المصالح

٣- آلية مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم

٤- قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وآليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها

(٦) هيئة الرقابة الشرعية

وفقا للملحق (٢) حول شروط المرجعية الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية والوارد ضمن مبادئ الحوكمة الصادر عن مصرف قطر المركزي لعام ٢٠١٥م (تعميم رقم ٢٠١٥/٦٨)، فإنه يجب على كل بنك إسلامي تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية من العلماء والخبراء المتخصصين بفقه المعاملات الإسلامية ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية. ومن ضمن مهام مجلس إدارة البنك في هذا الخصوص ما يلي:

١- التوصية بتعيين او عزل أعضاء هيئة الرقابية الشرعية في البنك حسب الاجراءات المتبعة (ولا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها إلا إذا صدرت بذلك توصية من مجلس إدارة البنك وبقرار من الجمعية العامة وعلى أن يكون القرار مسبباً)

٢- تحديد واعتماد مكافآت الهيئة بناء على تفويض من الجمعية العامة

٣- اعتماد لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية والتي تشتمل على نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسؤولياتها واستقلاليتها وتنظيم علاقتها بمجلس الادارة والادارة التنفيذية وسائر إدارات واقسام البنك وآلية اعداد تقاريرها

٤- تلقي ومناقشة التقارير الرقابية التي ترسلها الهيئة للمجلس فصلياً أو سنوياً والتي تشتمل على رؤية الهيئة لمدى التزام البنك بأحكام الشريعة في جميع أنشطته والتقرير حول أي أنشطة مخالفة للشريعة إن وجدت

٥- التأكد من أن جميع أنشطة البنك تتم وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ويتم تضمين خطابات تعيين هيئة الرقابة الشرعية الإشارة الى التزام مجلس الإدارة بذلك.

(٧) وضع سياسة لمساهمة البنك الاجتماعية (السياسة الاجتماعية)

(٨) وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام البنك للأنظمة واللوائح والتزامه بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين

(٩) توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده

(١٠) اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها.

(١١) وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين

(١٢) وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك

(١٣) إعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها

(١٤) وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة (سياسة تنظيم تعارض المصالح)

(١٥) وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس والإدارة التنفيذية العليا

مسؤوليات المجلس

وفقاً للمادة رقم (٩) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، فقد تم تضمين النظام الأساسي للبنك (المادة رقم ٦٤) المسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة حيث أن المجلس يمثل كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضررا بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وعلى المجلس (بما لا يخالف أحكام القانون) أن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقا للآتي:

١- يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به

٢- يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة البنك لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس

٣- يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة

٤- يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل البنك وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلا عن تدريبهم إن لزم الأمر

٥- يجب على المجلس التأكد من إتاحة البنك المعلومات الكافية عن شؤونه لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.

٦- لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات البنك أو رهنها، أو إبراء مديني البنك من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً لهم بذلك في نظام البنك وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام البنك أحكاماً في هذا الشأن، فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة، ما لم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض البنك (بحكم طبيعة عمل البنك).

أمور أخرى تخص المجلس

تتاح الفرصة في مصرف الريان لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الوصول وبشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة، وتلتزم الإدارة التنفيذية بمصرف الريان بتزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة، ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على حضور الجمعيات العامة.

وقد اعتمد مجلس إدارة مصرف الريان برنامجاً تعريفياً تم وضعه، ويتم تحديث بياناته دورياً، لضمان تمتع أعضاء المجلس عند انتخابهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها، وإدراكهم لمسؤولياتهم تمام الإدراك.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم وعليهم أن يثقفوا أنفسهم في المسائل المالية والتجارية والصناعية وفي عمليات البنك وعمله، ولهذه الغاية يوفر المجلس لأعضائه عند الحاجة دورات تدريبية مناسبة ورسمية تهدف إلى تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعرفتهم.

ويعمل مجلس الإدارة على إبقاء أعضائه مطلعين على الدوام على التطورات في مجال الحوكمة وأفضل الممارسات في هذه الخصوص، ويجوز للمجلس تفويض ذلك إلى أي من لجانه المتخصصة.

ويتضمن النظام الأساسي لمصرف الريان في مادته رقم (٣٢) إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغيبهم عن إجتماعات المجلس.

رئيس مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (١١) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، فإن الرئيس (رئيس مجلس الإدارة) هو رئيس البنك ويمثله لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك كشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس على أن تتضمن على الأقل ما يلي :

١- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب

٢- الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس

٣- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك

٤- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس

٥- إيجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس

٦- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين

٧- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك

يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

رئيس مجلس إدارة مصرف الريان هو سعادة الدكتور/حسين علي عبد الرحمن العبدالله وهو ليس عضواً في أي لجنة من لجان المجلس. أما نائب رئيس مجلس الإدارة فهو السيد/تركي محمد خالد الخاطر ويرأس كلاً من اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر والسياسات.

أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (١٢) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

إلتزامات أعضاء مجلس الإدارة

الإلتزامات الأساسية:

١- الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب

٢- إعلاء مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة

٣- إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للبنك، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل بها

٤- مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنويّة ونصف السنويّة والربعيّة (إعداد القوائم المالية للبنك)

٥- الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقا لهذا النظام

٦- استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهّلاتهم في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح

٧- المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للبنك، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل

٨- عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم البنك

٩- الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلبا على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم

ويجوز لأعضاء المجلس طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة البنك فيما يتعلّق بأيّة مسألة تخصّ البنك.

إلتزامات أعضاء المجلس الإضافية:

- إدارة البنك بواجبات العناية والإخلاص وإعطاء الاهتمام والوقت الكافيين للعمل الموكل إليهم والتقيد بالسلطة المؤسسية للبنك كما هي محددة في القوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة.
- العمل على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين لمصلحة البنك والمساهمين كافة.
- العمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.
- حماية مصالح البنك والالتزام بالسرية الكاملة للمعلومات والامتناع عن أي إجراءات من شانها ان تؤدي إلى أي نوع من انواع الافصاح غير المسموح به أو استخدام أي معلومات تحمل طابع السرية.
- المشاركة في الاجتماعات بشكل منتظم بما فيها اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة واجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وإثراء تلك الاجتماعات بمناقشاتهم وآرائهم، والمحاورة بفاعلية واستقلالية.

إجتماعات مجلس الإدارة

أ- **الدعوة للإجتماع**

وفقاً للمادة رقم (١٣) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، بخصوص الدعوة للاجتماعات فإن مجلس إدارة البنك يجتمع بدعوة من رئيسه، ووفقا لما ينص عليه النظام الأساسي للبنك، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

ب- وفقاً للمادة رقم (١٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، بخصوص إجتماعات المجلس، فإن مجلس إدارة البنك يعقد ستة اجتماعات على الأقل خلال السنة الواحدة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. وللعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو، وإذا تغيب عضو المجلس عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس أعتبر مستقيلاً. ويجوز المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات.

ج- **إجتماعات مجلس الإدارة في ٢٠١٩م**

وقد عقد مجلس إدارة مصرف الريان عدداً من الإجتماعات خلال العام ٢٠١٩م في التواريخ التالية:

- الإجتماع الأول:	٢٠١٩/١/٢١م
- الإجتماع الثاني:	٢٠١٩/٤/١٧م
- الإجتماع الثالث:	٢٠١٩/٥/١٨م
- الإجتماع الرابع:	٢٠١٩/٦/٣٠م
- الإجتماع الخامس:	٢٠١٩/٩/١٨م

- الإجتماع السادس: ٢٠١٩/١٠/٢٧م
- الاجتماع السابع: ٢٠١٩/١٢/١٢م

د- قرارات المجلس

وفقاً للمادة رقم (١٥) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م بخصوص قرارات المجلس، وبما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، تصدر قرارات مجلس إدارة البنك بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضائه كتابة على تلك القرارات، وعلى أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها محضر اجتماعه.

ولقد أصدر مجلس الإدارة عدداً من القرارات والتوصيات عبر العام ٢٠١٩م ضمن أعمال المجلس ومهامه ومسؤوليات التي تصب في مصلحة البنك وكل من حملة الأسهم وأصحاب المصالح.

هـ- ويمارس مجلس إدارة مصرف الريان صلاحياته ومسؤولياته وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وعقد تأسيسه، ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي مع مراعاة كل من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ويعتبر المجلس مسؤولاً مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة مصرف الريان بالطريقة المناسبة مع الالتزام بما ورد في ميثاق أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى قيام المجلس بالموافقة على الأهداف الاستراتيجية وإعتماد السياسات التي تعتبر الضابط لعمل مصرف الريان.

أمين سر مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (١٦) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م بخصوص أمين السر، والمادة رقم (١٧) بخصوص مهام وواجبات أمين السر، يصدر مجلس إدارة البنك قرارا بتسمية أمين سر المجلس، وتكون الأولوية للحاصلين على شهادة جامعية في القانون أو المحاسبة من جامعة معترف بها أو ما يعادلها، ولمن تكون له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في تولّي شؤون شركة مدرجة. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله.

ويشغل السيد/غسان ياسين الريحاوي وظيفة «أمين سر المجلس» منذ تأسيس مصرف الريان عام ٢٠٠٦م، وقد سبق أن شغل السيد/ريحاوي وظيفة أمين سر مجلس غرفة تجارة وصناعة قطر خلال الفترة ٢٠٠٢م - ٢٠٠٦م، وله خبرة إدارية تزيد عن ٣٥ عاماً في دولة قطر.

مهام وواجبات أمين السر

يستعين أمين السر - بعد موافقة الرئيس- بمن يراه مناسباً من العاملين بالبنك في أداء مهام عمله. وفيما يلي أهم مهام وواجبات أمين السر الذي يقوم بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، حيث أن أمين السر يلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

١) تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع، ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس

٢) قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها

٣) قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقا لتاريخ انعقادها موضحا فيها: الأعضاء الحاضرين والغائبين، والقرارات التي اتخذها المجلس في الاجتماع، والاعتراضات إن وجدت

٤) حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية وإلكترونية

٥) إرسال الدعوة لأعضاء المجلس، والمشاركين-إن وجدوا- مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها

٦) التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين

٧) تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها

٨) حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون وأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م.

لجان مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م بخصوص لجان المجلس والمادة رقم (١٩) بخصوص عمل اللجان، فإن المجلس هو من يقرر ويسمي رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد اختصاصات اللجنة وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، بمراعاة بعض الضوابط مثل ألا يقل عدد اجتماعات لجنة التدقيق والإلتزام عن ستة اجتماعات في السنة (نظراً لأهمية دورها). ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق والإلتزام وعضوية أي لجنة. ولا يكون إنعقاد أي لجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس اللجنة.

قامت لجان مجلس الإدارة بأداء مهامها خلال العام ٢٠١٩م كما هو محدد لها في أطر عملها المعتمدة، والتي جرى تحديث عضوية البعض منها بما يتماشى مع التغييرات التي طرأت على تشكيلة مجلس الإدارة. وفيما يلي أسماء لجان مجلس إدارة البنك للعام ٢٠١٩م وأعضاؤها:

اللجنة التنفيذية

السيد/تركي محمد الخاطر	رئيساً
السيد/د. مناحي خالد الهاجري	عضواً
الشيخ /ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	عضواً
الشيخ /علي بن جاسم آل ثاني	عضواً

لجنة المخاطر والسياسات

السيد/تركي محمد الخاطر	رئيساً
السيد/ناصر جار الله المري	عضواً
الشيخ /خليفة بن ثاني آل ثاني	عضواً

لجنة المكافآت والتعويضات

السيد/ناصر جار الله المري	رئيساً
الشيخ /ناصر بن حمد آل ثاني	عضواً
السيد/عبد الله أحمد المالكي	عضواً

لجنة الترشيحات والحوكمة

السيد/د. مناحي خالد الهاجري	رئيساً
السيد/عبد الله أحمد المالكي	عضواً
الشيخ /فيصل بن سعود آل ثاني	عضواً

لجنة التدقيق والالتزام

السيد/عبد الله أحمد المالكي	رئيساً
السيد/ناصر جار الله المري	عضواً
الشيخ /خليفة بن ثاني آل ثاني	عضواً

لجنة الاستثمار للمجموعة

الشيخ /فيصل بن سعود آل ثاني	رئيساً
الشيخ /ناصر بن حمد آل ثاني	عضواً
السيد/ناصر جار الله المري	عضواً
السيد/أحمد شيخ	عضواً
السيد/هيثم قاطرجي	عضواً

اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية في البنك من أهم لجان المجلس حيث تساعد المجلس في مراجعة أنشطة مصرف الريان وتتولى دراسة العديد من المسائل التي ستطرح على المجلس على صعيد العمليات الإئتمانية أو على صعيد الأنشطة الخاصة بالبنك والتي تستلزم موافقة المجلس، وترفع توصياتها له بشأنها.

من أهم مسؤوليات اللجنة التنفيذية

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة.
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة أو تلك التي تطرأ بين إجتماعات المجلس.
- تقديم التقارير والتوصيات لمجلس الإدارة وعند الطلب.
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات.
- التوصية بالموافقة على السياسات واللوائح أو أي تعديلات أو إضافات.
- الموافقة أو التوصية بسقوف التعامل مع الدول والبنوك الجديدة التي يتعامل معها البنك وإدخال التعديلات الضرورية.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام ٢٠١٩م

الإجتماع الأول:	٢٠١٩/١/٤م
الإجتماع الثاني:	٢٠١٩/٤/١٥م
الإجتماع الثالث:	٢٠١٩/٩/٨م
الإجتماع الرابع:	٢٠١٩/١١/٢٠م

لجنة الترشيحات والحوكمة

تتكون اللجنة من ٣ أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية بشكل رئيسي:

١- وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس

٢- ترشيح من تراه مناسبا لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده

٣- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك

٤- ترشيح من تراه مناسبا لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا

٥- تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس

٦- رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة قطر للأسواق المالية

٧- رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن

كما تشمل مهام لجنة الترشيحات والحوكمة ما يلي:

- إعتماد ونشر إطار عمل اللجنة بشكل يبين سلطتها ودورها.
- الإشراف على تنفيذ الخطوات الخاصة بالدعوة للترشح إلى عضوية المجلس، ودراسة الطلبات المستلمة للتأكد من مطابقة المتقدمين لشروط العضوية.
- تقييم طلبات المرشحين لوظائف الإدارة التنفيذية العليا، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس.
- مراجعة تقرير الحوكمة السنوي لمصرف الريان، والتوصية بإعتماده من المجلس.
- وضع برنامج تعريفي للأعضاء الجدد، وإقتراح برامج تدريبية لهم عند الحاجة.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعين التاليين في العام ٢٠١٩م:

الإجتماع الأول:	٢٠١٩/١/١٥م
الإجتماع الثاني:	٢٠١٩/١٢/٨م

لجنة التدقيق والإلتزام

تتكون اللجنة من ٣ أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها المستقل، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

- تعيين المدققين الخارجيين سنوياً وإعتماد سياستهم للتعاقد.
- الإشراف ومتابعة إستقلال المدققين الخارجيين وموضوعيتهم ومناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعاليته ونطاقه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات أو ملاحظات مهمة يطلبها من الإدارة العليا في المصرف وكذلك ردود الإدارة التنفيذية.

- ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي.
- الاجتماع مع المدير المالي في المصرف أو الشخص الذي يتولى مهامه والمدققين الداخليين والخارجيين مرة واحدة في السنة على الأقل.
- دراسة أي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية.
- تعيين رئيس جهاز التدقيق الداخلي أو إقالته والإشراف على فعاليته.
- الإشراف ومتابعة إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام والتأكد من إستقلاليتهم وكذلك مناقشة وتوصية الخطة السنوية والتدريب المناسب لهم.
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإعتماد تقارير التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- مراجعة وتوصية ميثاق وسياسات وإجراءات العمل لإدارة التدقيق الداخلي ولإدارة الإلتزام بصورة سنوية.
- الإشراف على أعمال إدارة الإلتزام التي تحدد وتقيم وتقدم الاستشارة وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة. كذلك تحديد وضعها في الهيكل التنظيمي بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة. وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير للجنة والإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في اطار سياسة واضحة وكافية.
- مراجعة التقارير الربعية التي تعدها إدارة الإلتزام.
- وضع قواعد تجاز بواسطة مجلس الإدارة يتمكن من خلالها العاملون بالبنك من التبليغ بسرية عن شكوكهم حول أي مسألة يحتمل أن تثير الريبة، وضمان وجود ترتيبات مناسبة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل المُبَلِّغ السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي (سياسة حماية المبلغين).
- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية، ومراجعة تلك البيانات والتقارير الخاصة بالتقيد بمعايير المحاسبة والإدارج في السوق والإفصاح.
- التأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام.
- تقييم مدى تأثير اللوائح التنظيمية الجديدة على مصرف الريان.
- مراجعة التقرير السنوي لمسؤول مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام ٢٠١٩م:

الإجتماع الأول:	٢٠١٩/١/٢١م
الإجتماع الثاني:	٢٠١٩/٤/١٧م
الإجتماع الثالث:	٢٠١٩/٦/٣٠م
الإجتماع الرابع:	٢٠١٩/٩/١٨م
الإجتماع الخامس:	٢٠١٩/١٠/٢٧م
الإجتماع السادس:	٢٠١٩/١٢/١٢م

لجنة المكافآت والتعويضات

تتكون اللجنة من ٣ أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

- تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على ٥٪ من الربح الصافي للبنك بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين
- تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالبنك للإدارة العليا والموظفين ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها
- تحديث لائحة المكافآت والتعويضات سنوياً وكلما دعت الضرورة إلى ذلك
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:
  - قيمة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بعد مقارنتها بما هو مقدم في المؤسسات المالية المحلية والإقليمية المشابهة
  - الأرباح والإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة
  - الظروف الإقتصادية والمالية خلال السنة المالية
  - مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا
  - مراعاة القوانين التي تحدد قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمواد ذات العلاقة في النظام الأساسي لمصرف الريان
- عرض سياسة ومبادئ المكافآت على المساهمين في جمعية عامة للموافقة عليها وإعلانها للجمهور.

لجنة المخاطر والسياسات

تتكون اللجنة من ٣ أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

إدارة المخاطر

أ- المخاطر التشغيلية

١- مراجعة مدى فعالية إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل

٢- تقييم المخاطر الجوهرية الجديدة التي تؤثر على البنك

٣- تحديد المخاطر الاستراتيجية الحديثة بما في ذلك من أمور مؤسسية مثل الأطر الرقابية وتطوير الأعمال وما شابه ذلك

٤- مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر (Key Risk Indicators) وتحديد الأمور التي يجب أن تسترعي اهتمام مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي

٥- مراجعة الخسائر التشغيلية المؤثرة

٦- مراجعة جميع سياسات المخاطر بصورة سنوية

ب- مخاطر الإئتمان

١- مراجعة السياسات الإئتمانية بصورة سنوية

٢- تأسيس ومراجعة صلاحيات التأمين عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً

٣- اعتماد ومراجعة الحدود القصوى للتعاملات مع البنوك الأخرى والحدود القصوى للتعاملات في الدول الأخرى عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً

٤- مراجعة المتأخرات والحسابات المتعثرة والتوصية بالمخصصات المناسبة لذلك

٥- تقييم الشطب أو الإعادة إلى الربحية مقابل مستويات التخصيص

٦- مراجعة ومراقبة الدعاوي المرفوعة وعمليات التحصيل

ج- مراقبة مخاطر السمعة وجميع المخاطر التي لم تتم تغطيتها أعلاه

سياسات البنك

دراسة وتطوير وتحديث السياسات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام ٢٠١٩م:

الإجتماع الأول:	٢٠١٩/٤/١٥م
الإجتماع الثاني:	٢٠١٩/٩/٨م
الإجتماع الثالث:	٢٠١٩/١٢/٨م

هيئة الرقابة الشرعية

بمراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعام ٢٠١٥م (تعميم رقم ٢٠١٥/٦٨)، ووفقا للملحق (٢) حول شروط المرجعية الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية، وافقت الجمعية العامة لمصرف الريان في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢م على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان للسنوات الثلاث ٢٠١٧م – ٢٠١٩م، وتشكيلة هيئة الرقابة الشرعية كالآتي:

فضيلة الشيخ /د. وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ /د. عبد الستار أبو غدة
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ /د. محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

يتضمن عمل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان مراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة الشرعية، ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق. كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والإطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة، والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها وتقديم تقريرها عن كل سنة مالية إلى الجمعية العامة العادية في إجتماعها الدوري.

الإدارة التنفيذية لمصرف الريان

عين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان واعتمد المناصب الرئيسية للإدارة التنفيذية التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وذات الصلة بلجان المجلس (مثل رئيس إدارة التدقيق الداخلي والذي يتصل بلجنة التدقيق والإلتزام). ضمت تشكيلة الإدارة التنفيذية لمصرف الريان للعام ٢٠١٩م كل من السادة:

عادل مصطفوي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

أحمد شيخ
الرئيس التنفيذي للعمليات

خالد فخرو
مدير عام الإدارة الهندسية

محمد توصيف مالك
مدير عام الرقابة المالية

ناصر رئيسي
مدير عام شؤون الموارد البشرية والإدارية

هويدا عبد الله المهندي
مدير عام العمليات

محمد إسماعيل العمادي
مدير عام الخدمات المصرفية الشاملة

حمد الجمالي
مدير عام خدمات التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة

شيدامبرام بتشابان
مساعد مدير عام تقنية المعلومات

ياسر كريم
مساعد مدير عام مخاطر الإئتمان

عادل عطية
مساعد مدير عام الرقابة الداخلية

محمود الأحمد
مدير تنفيذي – الخزينة

عبد المنعم الحسن
المستشار القانوني ورئيس الإدارة القانونية

محمد حسين
رئيس مخاطر نظم المعلومات

درير محمد
رئيس إدارة الإلتزام

اللجان الإدارية لمصرف الريان

شكلت الإدارة التنفيذية للبنك عدداً من اللجان الإدارية التي يشترك فيها المدراء ذوي الاختصاص وللتأكد من التنفيذ السليم للسياسات والإجراءات في البنك. وفيما يلي بعض اللجان الإدارية الرئيسية في البنك:

إسم اللجنة	نبذة عن عمل اللجنة
اللجنة الإدارية	إطلاع الطاقم الإداري على أحدث المستجدات وللمتابعة والتواصل ما بين الإدارات والتشاور في أعمال البنك
لجنة الأصول والخصوم	متابعة الأوضاع المتعلقة بالسيولة والنقد والتعامل معها
لجنة أمن وتوجيه تقنية المعلومات	للحفاظ على أمن التقنيات المعلوماتية المستخدمة في البنك ولمتابعة تحديثاتها والتشاور بشأن التقنيات الجديدة
لجنة الإئتمان ولجنة الإئتمان للمجموعة	لاتخاذ القرارات الإئتمانية ضمن صلاحياتها ولتحديث السياسات والإجراءات الإئتمانية
لجنة مكافحة الفساد	للتشاور فيما يتعلق بمكافحة مختلف أنواع الجرائم المالية والتعامل مع حالات تطرأ ذات صلة بها
لجنة الموارد البشرية ولجنة التوظيف	لتحديث وتطوير إجراءات وسياسات التوظيف وللنظر في طلبات التوظيف

سياسات الرقابة الداخلية في مصرف الريان

يلتزم مصرف الريان في عمله بإتباع مجموعة من السياسات التي تشكل الإطار الرقابي على نهج البنك وكيفية إدارته والإشراف على الشؤون المالية، والاستثمارات وما يتصل بها من معلومات، وهي أيضاً تحدد أطر وضوابط عمله في كافة الأنشطة، ويقوم مصرف الريان من خلال لجنة المخاطر والسياسات بشكل دوري – وعند الحاجة – بتحديث هذه السياسات، ومن ثم تعرض على المجلس لإعتمادها.

ويتبع مصرف الريان حالياً النسخ المحدثة من مجموعة واسعة من السياسات (غير السياسات المتعلقة بالحوكمة)، وتضم دون الحصر أو ترتيب معين ما يلي:

- سياسة الإئتمان
- سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
- سياسة الإستثمارات
- سياسة الإلتزام
- سياسة حماية المبلغين
- سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب
- سياسة الإسناد الخارجي
- سياسة قبول العملاء
- سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
- سياسة الحفاظ على السيولة التمويلية الاحتياطية
- سياسة إدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة
- سياسة إدارة مخاطر السوق
- سياسة التعافي من الكوارث
- سياسة إدارة مخاطر العمليات
- سياسة الأمن السيبراني
- إطار الأمن السيبراني
- سياسة حماية أمن المعلومات
- سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
- سياسة تقنية المعلومات
- إجراءات البنية التحتية الرقمية وإصدارات الأنظمة الرقمية
- سياسة معايير تغيير الإدارة
- معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
- سياسة معايير تطوير التطبيقات
- سياسة منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
- سياسة قواعد السلوك المهني
- سياسة الموارد البشرية
- سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
- سياسة التدقيق الداخلي
- السياسة المتعلقة بالشريعة
- السياسة المتعلقة بالحوكمة
- سياسة إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
- سياسة عمليات الفروع
- السياسة المالية

تقيد مصرف الريان بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق

يلتزم مجلس إدارة مصرف الريان بمبدأ الشفافية في عمله وواجباته بإتجاه حملة الأسهم وفي كل ما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام عن كل ما قد يؤثر على الأداء المالي للبنك أو حركة سعر سهمه، فمعلومات أعضاء مجلس الإدارة قد تم تزويد هيئة قطر للأسواق المالية بها بالإضافة إلى بورصة قطر، مع بيان رقم المساهم لكل منهم (والذي يمكن من خلاله الاطلاع على ملكيتهم للأسهم)، كما أن ميثاق المجلس قد فصَّل مسؤوليات المجلس ولجانه.

ومن جهة أخرى يحرص المجلس على تزويد بورصة قطر بالبيانات المالية والإيضاحات كما حددتها بورصة قطر، ويقوم بنشر بياناته المالية فور إعتمادها من قبل مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في قانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي ولائحة بورصة قطر وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية.

وتصدر البيانات المالية مشفوعة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي، الذي يؤكد في تقريره أن التقارير والبيانات المالية لمصرف الريان قد جاءت مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وأنه قد حصل على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لأداء عمله.

ويتم نشر البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي على كل من موقع البنك على الإنترنت وموقع بورصة قطر وفي الصحف المحلية وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م.

تقيد مصرف الريان بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها

يولي مجلس الإدارة إنتباهاً خاصاً لوضع أنظمة الرقابة الداخلية بتحديد واضح لمسئولياتها بما في ذلك وضعها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها ببقية الإدارات والوظائف بالشكل الذي يؤمن لها الإستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في إطار سياسة واضحة وكافية ودليل للإجراءات وإجراء مراجعة سنوية لهذه السياسة والتأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام. كما تقوم الإدارة التنفيذية بالتعاون والتنسيق مع مسؤول مراقبة الإلتزام بإتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الإلتزام بما يساعد على تطويرها.

إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات

يقوم البنك بتحديد المخاطر التي قد يواجهها وطرق تقييمها وإدارتها وتحليل عوامل المخاطر ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو الغير متوقعة عبر لجانه الإدارية؛ ويشكل كل من مسؤولي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإلتزام المستوى الأول من أدوات الإدارة التي تستخدمها في متابعة ذلك بالإضافة إلى التأكد المعقول من الإمتثال للتوجيهات من الجهات الرقابية. ويرفع كل منهم التقارير مباشرة – متى ما لزم – إلى كل من رئاسة الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة عبر لجانه وبذلك يكون مجلس الإدارة على إطلاع على نتائج وأعمال الرقابة الداخلية والتي تشمل :

- منح وتقييم الإئتمان
- الإستثمار
- السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر كفاية رأس المال
- مخاطر التركزات
- مخاطر الصرف الأجنبي
- مخاطر أسعار الفائدة
- التسعير
- الربحية والموازنات
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- التأمين على الأصول
- الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة
- الإلتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات الإشرافية
- التدقيق الداخلي والخارجي
- تقييم الأداء
- الإفصاحات لجميع الجهات المعنية
- مخاطر العمليات والمحاسبة
- المخاطر القانونية

بالإضافة إلى تطبيق البنك للسياسات الخاصة بشؤون العاملين وسلوكيات وأخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات التي تتم مراجعتها لضمان الإلتزام بأفضل الممارسات والإلتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في ذلك. ومن ثم تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة لأداء كل من مسؤولي المخاطر والإلتزام لتقديم تأكيد معقول للجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة بأن تلك المهام يتم أداؤها على مستوى مقبول من الكفاءة وللتنويه بأي أمور تسترعي الاهتمام فيما يتعلق بذلك. كما أن أنشطة مصرف الريان تخضع بكاملها إلى ضوابط تحددها السياسات الرئيسية التي يعتمدها مجلس الإدارة مباشرة أو عبر لجانه. وكذلك يتم تقييم أداء الإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية ويتم تسجيل عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بالمسائل المتعلقة بها والطريقة التي تمت بها معالجتها.

ولم تطرأ عن نتائج أعمال الرقابة الداخلية سوى مسائل رقابية إعتيادية تعامل معها كل من مسؤول الإلتزام ومسؤول المخاطر بشكل روتيني بحسب السياسات المتبعة بما لم يتطلب تدخل المجلس.

وتسعى الإدارات الرقابية بإستمرار لإكتشاف أي إخفاق محتمل في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي قد تؤثر على الأداء المالي لمصرف الريان وهي المسؤولة عن متابعة الإجراءات التي تأخذها الشركة في معالجة الإخفاق.

أعمال الرقابة الداخلية موزعة ما بين الإدارات الرقابية حيث أنها هي من تقوم بإجراء فحص دائم وشامل ورفع التقارير بإستمرار للإدارة التنفيذية حول الملاحظات والمخالفات لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ولم تظهر أي حالة طارئة تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على الأداء المالي للبنك.

عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة

تقع على مجلس إدارة مصرف الريان مسؤولية إدارة المخاطر، ولقد منح المجلس بدوره الإدارة التنفيذية صلاحية إتخاذ القرارات اللازمة للرقابة اليومية على المخاطر وإدارتها عبر ضوابط محددة.. تضمن د الإدارة السليمة للمخاطر في البنك.

الرقابة الرشيدة على إدارة المخاطر تتبع من مجلس الإدارة وتدار على مستوى الأقسام، ويتم ذلك عبر عدة وسائل منها التقارير الإدارية الأسبوعية والشهرية وتقرير مؤشرات المخاطر الرئيسية وسجلات مخاطر البنك، كما تقوم الإدارات بوضع معايير خاصة بها للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة ضمن الحدود القصوى المعتمدة. ويتم وضع الحدود القصوى لتناسب مستوى تقبل المخاطر ومدى أهميتها إما من قبل اللجنة المختصة التابعة لمجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية المختصة (بحسب صلاحياتها الممنوحة لها) أو من قبل كل من الأقسام المعنية (ضمن الحدود القصوى الرئيسية المحددة لهم) لتقديم خدمات ذات مخاطر تم تخفيفها بشكل مقبول. ولقد قام البنك بتشكيل هيكل ملائم من اللجان ذات عدة مستويات مناسبة من مستوى المجلس وحتى مستوى الإدارات.

يتبع مصرف الريان نموذج إدارة مخاطر على مستوى المنظومة يعتمد على «ثلاثة خطوط دفاعية» حيث تكمن الصلاحيات والمسؤوليات المناسبة في كل خط من الخطوط الدفاعية وتقوم لجان البنك بشتى مستوياتها بحسب ما فوضت به من أعلى مستوى عند مجلس الإدارة نفسه ومروراً باللجان التابعة لمجلس الإدارة مباشرةً وحتى لجان الإدارة التنفيذية والموظفين.

تتم إدارة المخاطر عبر إدارات متعددة يرأسها خبراء مثل الرئيس التنفيذي لادارة المخاطر ورئيس الإلتزام ورئيس التدقيق الداخلي. حيث تقوم تلك الإدارات بتحديد وتقييم وتقديم الاستشارة وتُراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.

وتتمثل أهداف الرقابة الداخلية في حماية أصول المصرف، والرقابة على إستخدام الموارد المتاحة، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية، وتحديد السلطات والمسؤوليات والتقيد بها، وإتباع سياسة واضحة في إختيار الموظفين على مختلف الأصعدة الإدارية.

الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها

يعتمد مصرف الريان على طاقم الإدارة التنفيذية ولجانه والسياسات والإجراءات المبنية عليها لتحديد وتقييم المخاطر والتعامل معها، وفيما يلي النقاط الرئيسية بخصوص ذلك:

إختبارات الضغط

قياس ورصد ومراقبة شتى أنواع المخاطر أمر حيوي لضمان صحة المؤسسات المصرفية والنظام المالي ككل. وفي هذا السياق تستخدم إختبارات الضغط بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن الجهات التنظيمية خاصة في الآونة الأخيرة للتأكد من قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر. وتكمن الفكرة وراء إختبارات الضغط هذه في تقييم تأثير أحداث إستثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للبنوك والكيانات المالية الأخرى. حيث تم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين: إختبارات الحساسية وإختبارات السيناريو.

إمتثالا للتعليمات الرقابية من قبل مصرف قطر المركزي و الخاصة بموضوع لجنة بازل يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية كافة المخاطر التي تؤثر على البنك بشكل منفرد (Firm Specific Scenarios) والتي تشمل المخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأيضا يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية المخاطر التي تؤثر على الإقتصاد بشكل عام والنظام المالي ككل (Macro-economic Scenarios).

إن هذه الإختبارات التي تجريها إدارة المخاطر بهدف قياس قدرة البنك على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الإقتصادية في المستقبل تبدأ بما يسمى بالسيناريو الأساسي، أو سيناريو إستمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وعدة سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها. وبصفة خاصة تحاول هذه الاختبارات التأكد من أن البنك سوف تكون لديه موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الأسوأ من بين هذه السيناريوهات. وهكذا يتمكن البنك من تقديم تصور واقعي عن مدى حساسيته وقدرته على مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها في الإقتصاد، إذا ما تطورت الأوضاع الإقتصادية على النحو الأسوأ، وتقييم قدرته على إستيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الإئتمان والأسواق، وتجرى هذه الإختبارات على كل البنك بناء على البيانات المالية الحالية و البيانات المالية المتوقعة للخمسة سنوات القادمة والمعلومات التي يتم تجميعها من قبل إدارة الرقابة على المخاطر التي تحيط بالبنك.

إختبارات الضغط المصرفي تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة وتحدد إذا ما كان وضع البنك متين، وذلك عبر التأكد من أن أصول البنك كافية لتمويل إلتزاماته وتغطية خسائره المستقبلية في أسوأ إفتراض، ومن ثم تمكنه من أن يستمر في دوره كوسيط مالي، وبدون مساعدة حكومية، أو مدى حاجته إلى مساعدة من الحكومة لكي يستمر في العمل، أي إحتياجه إلى المساعدة الحكومية من خلال تقديم أموال لمساندته، أو أن يسعى للبحث عن مصادر للتمويل في سوق التمويل الخاص، بما في ذلك إحتمال دفعه نحو الإندماج. وهي كلها فرضيات تعزز من قدرة الإدارة على التحوُّط وتوفير خيارات مدروسة في حال تطور أي أحداث سلبية.

ولقد التزم البنك بجميع تعليمات المصرف المركزي المتعلقة بإختبارات الضغط، كما إلتزم البنك بتقديم التقارير المطلوبة لذلك.

المخاطر الإئتمانية

تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً في ظل زيادة حدة المنافسة وحجم المعاملات المصرفية والتطور التقني والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر، وعليه فان إدارة مجمل المخاطر المحتملة تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراريته في السوق المصرفية مما يعود بعوائد مرضية ومخاطر قليلة.

تعتبر السياسات الإئتمانية التي يضعها البنك محور عملية إدارة مخاطر الإئتمان. لذا يحرص البنك على تطوير آلية شاملة لتقييم الإئتمان، وذلك بوضع سياسة إئتمانية شاملة تمثل الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة وتوفير المرونة الكافية.

يتم منح التسهيلات الإئتمانية بناءاً على نظام تقييم داخلي قياسي يعتمد على مجموعة من الشروط والضوابط من بينها خبرة العميل وكفاءته المالية ووجود مصادر سداد كافية ومعتمدة،، تناسب شروط التمويل مع الغرض من التمويل، تحديد وتقييم مخاطر التمويل، ووجود ضمانات كافية تكفل للبنك إسترداد حقوقه- في حال تعثر أو توقف العميل عن السداد- بدون أية خسائر.

كما أنه يتم منح الائتمان المصرفي عن طريق موافقة لجان الإئتمان في البنك والتي تتكون من أربعة لجان بحسب حجم التسهيلات المطلوبة كما يلي:

- لجنة إئتمان التجزئة (الموافقة لحد أقصى: ١٥ مليون ريال قطري)
- لجنة إئتمان المجموعة (الموافقة لحد أقصى: ١٥٠ مليون ريال قطري)
- اللجنة التنفيذية (الموافقة لحد أقصى: ٣٠٠ مليون ريال قطري)
- مجلس الإدارة (موافقة على حدود أكثر من ٣٠٠ مليون ريال قطري)

وبالتالي ليست هناك صلاحيات فردية للتمويل غير الشخصي.

أما التمويل الشخصي فهو التمويل الممنوح للأفراد بحد أقصى ٢ مليون ريال قطري (بحسب تعليمات مصرف قطر المركزي). وتتم مراقبة عمليات التمويل الشخصي عبر نظام مركزي آلي خاص بالبنك للرقابة على القروض الممنوحة للأفراد، حيث يقوم الموظف بإدخال طلب التمويل، ومن ثم يقوم مدراء الفروع أو نوابهم بحسب صلاحياتهم بمراجعة الطلب وفي حال الموافقة عليه يتم تمريره إلى إدارة العمليات للقيام بمنح التمويل؛ وفي حال وجود أي استثناءات يتم رفع الطلب إلى لجنة إئتمان التجزئة.

إدارة مخاطر الإئتمان

تقوم إدارة مخاطر الإئتمان بمصرف الريان بعدة إجراءات يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال ما يلي:

معايير إدارة المخاطر الإئتمانية

تم وضع معايير إئتمانية تتضمن ما يلي:

١- تحديد نوع الإئتمان الممكن منحه للعملاء حسب القطاعات (الإقتصادية).

٢- وضع حدود قصوى لمنح الائتمان المجموعة الإئتمانية الواحدة وأسس تسعير الإئتمان.

٣- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الإئتمان وقيمة الضمانات وإتخاذ الإجراءات التحوطية للحفاظ عليها مثل التأمين والتقييم الدوري للضمانات.

٤- وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الإئتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للإئتمان وقواعد تصنيفه وتكوين المخصصات.

٥- تحديد درجة المخاطر التي يوافق مجلس الإدارة/البنك على الدخول فيها أثناء عملية التمويل.

٦- إعداد توصيات إئتمانية مستقلة عن توصيات وحدات العمل (Business Units).

٧- الافصاح عن كل المعلومات الخاصة بالعميل للجنة الإئتمانية بكل شفافية حتى يتسنى لها إتخاذ القرار الائتماني الصحيح.

٨- تطوير دور وحدة إدارة ومراقبة الإئتمان لمتابعة اكتمال كل الوثائق والضمانات المطلوبة حسب توصية اللجنة الإئتمانية لتفعيل الحدود في نظام للبنك.

٩- قام مصرف الريان مؤخرا بتطبيق نظام داخلي من شركة Moody's لتقييم مخاطر العملاء البنك من كل القطاعات (Corporate, SME, Private Banking & HNW Individuals) وذلك بهدف وضع آلية شاملة لنظام تقييم مخاطر الائتمان تتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي يجب القيام بها عند تقييم العملاء. وتعتبر هذه السياسة محور عملية قياس، وإدارة مخاطر الائتمان حيث أن تقيم العملاء يتم بناءاً على نظام قياسي يعتمد على مجموعة من الضوابط وذلك للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة.

١٠- إتباع إجراء إختبار الضغط على التسهيلات الإئتمانية لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر وتوفير أدوات مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر الإئتمانية.

تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الإئتمان

يتم تطبيق الإجراءات السليمة لمنح الائتمان وتتضمن الآتي:

١- وجود طلب تمويل موقع من العميل أو المفوض بالتوقيع.

٢- الحصول على المعلومات والمستندات الكاملة لإجراء تقييم ومراجعة شاملة للعميل ولنوعية المخاطر المرتبطة بطلب الإئتمان وإمكانية تصنيفه إئتمانيا وفقا لنظام التصنيف الداخلي للبنك

٣- معرفة الغرض من الإئتمان وسمعة العميل وخبرته ومركزه في السوق (ضمن القطاع الإقتصادي).

٤- دراسة المخاطر الحالية والمستقبلية للعميل وللقطاع، ومدى الحساسية للتطورات الإقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.

٥- تقييم مصادر السداد ومدى إلتزام العميل بسداد إلتزاماته السابقة.

٦- إستيفاء الضمانات المطلوبة وتقييمها.

٧- تحليل الوضع المالي للعميل من خلال ميزانيات حديثة ومدققة.

٨- الإستعانة بتقارير مركز قطر للمعلومات الإئتمانية لتقييم كفاءة والجدارة الإئتمانية للعميل ووفائه بإلتزاماته وتقرير مصرف قطر المركزي لمعرفة حجم مديونية العميل مع البنوك الاخرى.

٩- تحديد سقوف إئتمانية حسب القطاعات الإقتصادية والمناطق/الدول إستناداً على درجة التصنيف الإئتماني للدولة.

١٠- مراعاة الحد الأقصى من نسبة السقف الإئتماني الممكن منحه إلى نسبة حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد أو المجموعة وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.

١١- مراعات تعليمات مصرف قطر المركزي بخصوص منح التمويل.

١٢- الموافقة على الإطار لاختبارات الضغط يتناول السياسة والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر الإئتمانية وتحديد المسؤوليات المتصلة بها ونتائجها وعرضها على اللجان المختصة للمساعدة في إتخاذ القرارات.

إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته

إجراءات التعامل مع الإئتمان ومتابعته تشمل ما يلي:

١- وجود ملفات لحفظ الموافقات الإئتمانية والمستندات المرفقة وتحديث بياناتها بشكل دوري.

٢- متابعة تنفيذ الإئتمان حسب موافقة وتوصيات اللجنة الإئتمانية المختصة والتأكد من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية وتوافر/كفاية الضمانات المطلوبة.

٣- متابعة إستخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة وذلك برفع تقارير بشكل دوري عن كامل محفظة الإئتمان.

٤- تصنيف الإئتمان داخلياً والذي يساعد على منح وتسعير الإئتمان ومتابعة جودته، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الإئتمانية، وتحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

٥- إصدار تقارير على القطاعات المتعثرة لوحدة العمل لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

٦- اصدار التقارير الدورية وافادة وحدات العمل والإدارة بكل ما يلزم.

٧- تعتبر وحدة إدارة الإئتمان وحدة مستقلة عن وحدة مراجعة الإئتمان، وتتمثل مهامها في مراجعة الضمانات والشروط والعقود وإستكمالها قبل منح التسهيلات، بما في ذلك متابعة جميع الحدود الممنوحة على النظام وتحديثها وكذلك إستخدامها وإصدار التقاريراللازمة

إجراءات الرقابة على مخاطر الإئتمان

تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

١- وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الإستثناءات في السياسات الإئتمانية/الإجراءات الإئتمانية، الحدود الإئتمانية، و/أو التعليمات الرقابية.

٢- وجود وحدة التحصيل لإكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة وإتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجتها في وقت مبكر حيث يتم اعداد تقرير بشكل دوري عن وضع الحسابات المتعثرة وإفادة الجهة المسؤولة باتخاذ اللازم.

٣- المراجعة الدورية لصلاحيات المفوضين بالتوقيع على الإئتمان ووثائقه.

٤- تطوير السياسة الإئتمانية بشكل دوري للبنك لتتماشى مع كل المستجدات والمتغيرات بهدف تحسين ادارة المخاطر.

٥- يقوم البنك وبشكل منتظم بمراجعة جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة ومراقبة أداء القطاعات و حدود التركزات المالية لكل قطاع. كما يقوم البنك بمتابعة كافة التسهيلات والزيادات ومتابعة الضمانات وإكتمالها، والعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم. من ناحية أخرى يقوم البنك بمراجعة التسهيلات غير المستغلة، ورفع التوصيات -إن وجدت - إلى الجهات المعنية.

٦- خلق ارضية مشتركة بين إدارة المخاطر ووحدات العمل ذات العلاقة لتبادل المعلومات ونشر الثقافة الإئتمانية مستمدة من إستراتيجية البنك لإدارة المخاطر.

٧- أنشطة إدارة المخاطر تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط باستراتيجية البنك.

٨- تبني وإستخدام أنظمة لتقييم مخاطر العملاء وبمايتوافق مع متطلبات بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

مخاطر السوق

لم يتغير جوهر أسلوب البنك في التعامل مع مخاطر السوق لأنه يعتمد على رصد مخاطر السوق بإستخدام أحدث الأسس المصرفية معتمداً على توجيهات مصرف قطر المركزي ومبادئ بازل ومستخدماً خبرات موظفين ذوي خبرات وكفاءات عالية وعالمية.

ومن أجل معالجة وتقليل هذه المخاطر بشكل عام يقوم البنك بتنويع نشاطاته في مختلف البلدان والقطاعات والمنتجات وشرائح العملاء والقيام باتخاذ خطوات إستباقية لإدارة هذه المخاطر.

كما يقوم الموظفون المعنيون بمراقبة مجموعة من المخاطر المرتبطة بالسوق مثل مخاطرأسعار الصرف الأجنبي، مخاطر أسعار الربحية، مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، مخاطر الإستثمارات العامة، ومراقبة النسب المصرفية المحددة من قبل مصرف قطر المركزي من نسب سيولة و نسب كفاية رأس المال، بالإضافة الى مراقبة نسب الإستقرار و التركزات في ودائع العملاء، ويصدر مصرف الريان تقارير داخلية يومية وأسبوعية وشهرية للإدارة لتساعدها على اتخاذ القرارات السليمة ومراقبة مخاطر السوق. ويتم التعامل مع المستجدات حسب ما يلزم.

تشمل هذه التقارير تقارير يومية، كتقرير مؤشرات الإنذار المبكر لمخاطر السوق والسيولة، وتقريراً يومياً عن الخزينة، بالإضافة إلى التقرير الشهري للجنة الأصول والخصوم الذي يوضح وضع الميزانية، النسب المصرفية وإختبارات الضغط على الميزانية، وتحليل الفجوات في الأصول والخصوم، وتقوم لجنة الأصول والخصوم المتكونة من الإدارة العليا بمناقشة هذا التقرير في إجتماعها الشهري وإتخاذ ومتابعة القرارات.

الحدود الإئتمانية الممنوحة للبنوك والدول

إلتزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي وضمن سياسة البنك الإئتمانية، يتم تحديث الحدود الإئتمانية للبنوك التي يجري التعامل معها، وكذلك الحدود الإئتمانية للدول التي تقع فيها هذه البنوك حسب تصنيفها. ويعتمد المجلس هذه الحدود بعد دراستها حسب المقتضيات التي تفرضها الأوضاع الإقتصادية السائدة وتقدم بعد إعتمادها إلى مصرف قطر المركزي.

مخاطر التشغيل

سعياً من مصرف الريان لتقليل إحتمالات الخسائر من المخاطر التشغيلية، قام مصرف الريان بإعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة الأنظمة والتبليغ عن نقاط الضعف فيها. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول على النظام، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات وإجراء التسويات، والتعليم المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما يستخدم مصرف الريان نظاماً متخصصاً لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة.

الحد من مخاطر التشغيل

مصرف الريان مهتم جدا بالجهود المبذولة للحد من مخاطر التشغيل وإدارتها ويشجع إتباع أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر. وفي مصرف الريان يتم تطبيق البرامج والضوابط التي لها القدرة على الحد من التعرض لحدث معين، أو تكراره أو مدى خطورته؛ ويتم اختبار ضوابط مصرف الريان من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الضوابط تحد فعلا من المخاطر، أو أنها تحوّل التعرض من ناحية معينة من مخاطر التشغيل إلى قطاع أعمال آخر.

أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالأنظمة

- الحفاظ عل شهادة ISO22301 العالمية في إدارة إستمرارية العمل من خلال الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية.
- الحفاظ على نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) من خلال تجديد شهادة ISO27001 لأمن المعلومات.
- استخدام نظام إلكتروني متخصص SAS لإدارة المخاطر التشغيلية: لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك تتبع وتحليل الحوادث والخسائر التشغيلية.
- استخدام نظام الرقابة على التحويلات المصرفية للتأكد من عدم وجود أسماء فيها تظهر في أي من القوائم المحظورة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ودمج هذا النظام مع نظام SWIFT لكي يعترض أية أسماء مشكوك فيها في نفس وقت تنفيذ الحركات.
- رصد حالات الإحتيال على نحو استباقي لمنع أي معاملات مشبوهة: حيث تعمل وحدة متخصصة على رصد حالات الاحتيال على مدار ٢٤ ساعة في اليوم و٧ أيام في الأسبوع لكشف ومنع عمليات الاحتيال على بطاقات الإئتمان والصراف الآلي.
- حماية بيانات البنك الهامة على نحو استباقي تحوطاً لأي حالات طوارئ، وذلك بتوفير مركز للتعافي من الكوارث عبر شركة «ميزة» في واحة العلوم والتكنولوجيا بقطر، والإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات الهامة في مركز قطر للبيانات وأخرى في مدينة «نيس» بفرنسا.
- استخدام نظام متطور لمنع محاولات التصيد Malware Prevention System.
- إجراء اختبارات الإختراقات الأمنية Vulnerability Tests على أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- المشاركة بنجاح في التدريب على مكافحة حوادث أمن المعلومات Cyber Security Drill الذي تم تنظيمه من قبل وزارة المواصلات والاتصالات Ministry of Transport & Comunication.
- الإستمرار في زيادة قاعدة مستخدمي نظام المخاطر التشغيلية.
- استخدام نظام مراقبة أحداث أمن المعلومات SEIM على مدار ٢٤ ساعة في اليوم و٧ أيام في الأسبوع.

كما تتم تغطية بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو تخفيفها أو القبول بها عبر عمليات التأمين المختلفة.

التصنيف الإئتماني لمصرف الريان

التصنيف على المدى البعيد	التصنيف على المدى القصير	التطلع المستقبلي
%Ω	Ω	مستقر

أصدرت وكالة موديز تقريرها المحدث حول تصنيفات مصرف الريان في ٣١ أكتوبر ٢٠١٩ والذي حدد تصنيف 1-Prime/A1 إلى مصرف الريان (Q.P.S.C.) (مصرف). ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار احتمالا كبيرا جدا لحصول البنك على دعم من حكومة قطر المصنفة (Aa3 مستقرة)، وهو ما يترجم إلى أربعه درجات ترفيع لتصنيف البنك على المدى الطويل من (baa2 التقييم الائتماني الأساسي)

ويعكس التقييم الائتماني الأساسي baa2 العوامل الآتية:

(١) قوة العلامة التجارية في دولة قطر.

(٢) الجودة العالية للأصول على مدى السنين.

(٣) الربحية الصلبة والمستقرة التي تدعم الرسملة العالية لمصرف الريان.

ومع ذلك، فان نقاط القوه المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية:

(١) اعتماد مصرف الريان على الإدارة التنفيذية فيما يخص ترويج الأعمال.

(٢) التركز العالي في الأصول والمطلوبات.

(٣) الضعف في التمويل والسيولة.

مراقب الحسابات «المدقق الخارجي»

وافقت الجمعية العامة العادية لمصرف الريان المنعقدة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٩م بموجب قرارها رقم (٨) على تعيين مراقب الحسابات السادة/ديلويت «Deloitte» لتدقيق حسابات البنك والشركات التابعة له للعام ٢٠١٩م (ما عدا بنك الريان بالمملكة المتحدة حيث أن له مراقب حسابات خاص به) وذلك بتوصية إلى مجلس الإدارة من لجنة التدقيق والإلتزام (التي اختارت عرضهم من بين عدد من العروض) وبناء على قرار الجمعية العامة والحصول على موافقة مصرف قطر المركزي بهذا الشأن.

ولقد تم إختيار السادة ديلويت «Deloitte» بناء على تطبيقهم أفضل المعايير المهنية وعلى حفاظهم على إستقلاليتهم والإمتناع عن أي علاقات فيها تضارب في المصالح. ويقوم المدقق الخارجي بحضور الجمعية العامة حيث يقدم تقريره السنوي ويرد على الإستفسارات.

مهام مراقب الحسابات

يقوم مراقب الحسابات (المدقق الخارجي المستقل والمؤهل بإجراء تدقيق خارجي مستقل سنوي ومراجعات ربع سنوية. ويهدف التدقيق المذكور إلى تزويد مجلس الإدارة والمساهمين بتأكيد موضوعي أن البيانات المالية تعد وفقاً لنظام الحوكمة وللقوانين واللوائح ذات الصلة والمعايير الدولية التي تحكم إعداد المعلومات المالية وأن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

ويتعين على المدققين الخارجيين التقيد بأفضل المعايير المهنية، ويلتزم مصرف الريان بعدم التعاقد معهم لتقديم أي إستشارات أو خدمات قد ينتج عنها تضارب في المصالح، ولذا يعتبر المدققون الخارجيون مستقلين تماماً عن مصرف الريان ومجلس إدارته، وليس لديهم إطلاقاً أي تضارب في المصالح في علاقاتهم مع مصرف الريان.

ويعتبر المدققون الخارجيون مسؤولين أمام المساهمين ويدينون لمصرف الريان بواجب بذل العناية المهنية المطلوبة عند القيام بالتدقيق، كما يتوجب على المدققين الخارجيين إبلاغ الهيئة وأي هيئات رقابية أخرى في حال عدم اتخاذ المجلس الإجراء المناسب فيما يتعلق بالمسائل المثيرة للشبهة التي أثارها المدققون أو حددوها.

حقوق المساهمين

يحرص مجلس إدارة مصرف الريان على حماية حقوق مساهميه وفقاً لما هو محدد في القوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي لمصرف الريان، والذي نص على أن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام. كما يسمح للمساهمين إستعمال حقهم في التصويت بالوكالة.

كما أن للمساهمين وأصحاب المصالح حق تقديم المقترحات والشكوى والتظلم، ويمكن لهم ذلك عبر عدة وسائل مثل مركز الاتصالات أو أو البريد الإلكتروني أو عبر الحضور شخصياً إلى أي من فروع البنك، ويقوم البنك بتسجيل ذلك والتأكد من أن يصل إلى الأشخاص والجهات المعنية المناسبة كما لزم وأن يتم الرد عليه بشكل مقبول واتخاذ ما لزم من إجراءات.

سجل المساهمين

تحتفظ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية بسجلات المساهمين في الشركات المدرجة، ونظراً لتغير بيانات المساهمين لحظة بلحظة مع تداولات السوق

تقوم الشركة بتوفير المعلومات للبنك لمرة واحدة شهرياً، وفي الحالات التالية:

١- عند انعقاد الجمعية العامة العادية أو الغير عادية

٢- عند توزيع الأرباح

٣- عند عمليات الإندماج أو الإستحواذ

٤- عند زيادة رأس المال من خلال الإكتتاب

٥- عند تحول الشركة إلى صفة قانونية أخرى

٦- أي حالات أخرى تقررها هيئة قطر للأسواق المالية

ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من الشركة المذكورة في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

الحصول على المعلومات

يتيح الموقع الالكتروني لمصرف الريان على الشبكة www.alrayan.com كافة البيانات المهمة والمعلومات الخاصة بمصرف الريان والتي تسهل الاطلاع على مجموعة كبيرة من المعلومات التي تهم المساهمين والعملاء وأصحاب المصالح الأخرى، وتتوفر بشكل رئيسي في القسم الخاص بـ«علاقات المستثمرين».

تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين

يلتزم مصرف الريان بإعتماد وإعلان قواعد وإجراءات عامة تحكم دخوله في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، وذلك مذكور ضمن كل من سياسة الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة. وفي مطلق الأحوال يمتنع مصرف الريان عن الدخول في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، أو التعاقد معه، إلا مع المراعاة التامة لسياسة الشركة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة. ويجب أن تضمن هذه السياسة مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح، وأن تشترط الموافقة على أي صفقة مع طرف ذي علاقة من قبل أكثرية أصوات المساهمين على أن لا يشارك الطرف المعني ذو العلاقة في التصويت.

وفي حال طرح أي مسألة تضارب مصالح أو صفقة تجارية بين مصرف الريان وأحد أعضاء المجلس أو أي طرف ذي علاقة – له علاقة بهذا العضو – خلال إجتماع المجلس، تتم مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني والذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة. وبأي حال يجب أن تتم الصفقة وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة البنك.

وقد قام البنك بإعداد سياسة تنظيم تعارض المصالح بمصرف الريان.

قواعد السلوك المهني

وضع مصرف الريان سياسة خاصة بقواعد السلوك المهني يخضع لها جميع العاملين بالبنك، وتنطبق بالتساوي على أعضاء مجلس الإدارة وتعتبر جزء من الإقرارات التي يقدمونها للبنك. إن قواعد السلوك المهني توضح ما يجب أن يدركه ويعيه كل فرد منهم على حده فيما يتعلق بالسلوكيات والمعاملات التي تؤثر على مصالح البنك وأدائه المالي.

المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت

ينص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة، ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النواب عنهم قانوناً في حين يمثل الأشخاص الإعتبارية الأشخاص المفوضين من قبلها بموجب تفويض خطي منظم وفقاً للأصول القانونية.

كما نص النظام الأساسي على حق المساهم الذي يحضر إجتماع الجمعية العامة في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مراقبي الحسابات، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

كذلك نص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يحرص مصرف الريان على تطبيق مبدأ إعطاء المساهمين معلومات عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى.

ووفقاً لتعليمات وزارة الإقتصاد والتجارة الواردة في تعميمها المنشور بتاريخ ٢٠١٦/٠٢/٢٣م وبناءً على قرار هيئة قطر للأسواق المالية؛ فإن التصويت في إنتخابات مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي سيكون على النحو الوارد في المادة رقم (٩٦) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م:

«يكون للسهم الواحد صوت واحد يمنحه المساهم لمن يختاره من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، ويجوز للمساهم توزيع تصويت أسهمه بين أكثر من مرشح، ولا يجوز أن يصوت السهم الواحد لأكثر من مرشح».

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بالإحتياطيات بأشكالها (الإحتياطي القانوني – إحتياطي المخاطر – إحتياطي القيمة العادلة) ويقوم مجلس الإدارة سنوياً بدراسة عدة سيناريوهات، يختار أفضلها ويعرضه على الجمعية العامة العادية بشكل تفصيلي مع بيان مجموع الأرباح المحققة وتوزيعاتها، وللجمعية العامة كل الحق في الموافقة على مقترح مجلس الإدارة أو تعديله.

وقد قام البنك بإعداد سياسة توزيع الأرباح بمصرف الريان.

هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى

يرتكز عمل البنوك بصفة أساسية على عمليات التمويل للأفراد والشركات والجهات الحكومية وشبه الحكومية، ويصدر مصرف قطر المركزي تعليماته بخصوص الحدود القصوى للتركزات الإئتمانية من جهة الصفقة الواحدة أو مجموع صفقات العميل الواحد أو مجموعته أو القطاع الواحد.

حقوق أصحاب المصالح الآخرين

تتضمن سياسات الحوكمة التي ينتهجها مصرف الريان وجوب الإحترام الكامل لكافة الأطراف التي يجري التعامل معها ومنها أصحاب المصالح الآخرين، بينما ترسي لائحة شؤون العاملين مبادىء العدل والمساواة بين الموظفين دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وتقوم الإدارة سنوياً بتخصيص مكافآت للموظفين تتناسب مع الأرباح المحققة والجهد والأداء الخاص بكل موظف وفقاً لتقييم منهجي مدروس.

سياسة حماية المبلغين

إيمانا بأهمية دور الموظفين كخط أول للدفاع عن مصالح البنك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة لحماية المبلغين. تتيح هذه السياسة الفرصة لأي موظف كان أن يوصل شكواه أو أي شكوك لديه عن أي ممارسات أو معاملات وصلت إلى علمه (بحسن نية) وذلك إلى إدارة البنك وبأي شكل من الأشكال بدون أن يخاف من أن يكون هناك أي تعرض له أو تأثير عليه من أي ناحية في عمله مع الحفاظ الكامل على حقوقه.

مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة

التزم مصرف الريان بالقيام بواجبه نحو البيئة والمجتمع من خلال مشاركاته الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تركز على الإلتزام المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته يحرص على تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمع عامة. وفيما يلي بعض ما قام به البنك عبر العام ٢٠١٩م في هذا الصدد:

- واصل مصرف الريان دعمه للجامعات المحلية ومدارس قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال عبر توفير فرص التدريب المهني العملي للطلاب وذلك في سبيل تطوير واعداد جيل مصرفي واعد من الطلبة القطريين، بالإضافة إلى مشاركة المصرف الفعّالة في معارض التوظيف المهنية بالدولة.
- نظّم مصرف الريان حملته الميدانية السنوية للتبرع بالدم بالتعاون مع وحدة التبرع بالدم التابعة لمؤسسة حمد الطبية بتشجيع موظفيه وعملائه على التبرع بالدم لتعزيز مخزون الدم بمؤسسة حمد الطبية والذي يمكن أن يستخدم في إنقاذ حياة الكثير من الناس، وفي الوقت نفسه زيادة الوعي بأهمية عملية التبرع بالدم. كما شارك أيضاً بالتعاون مؤسسة حمد الطبية في محاضرة توجيهية وورشة عمل حول تقنيات الاسترخاء والتخلص من التوتر في مكان العمل.
- شارك مصرف الريان بموظفيه في فعاليات اليوم الرياضي للدولة
- في إطار تعزيز سبل التعاون ومواصلة تبادل الخبرات مع مختلف الجهات في الدولة شارك البنك في عدد من المحاضرات والورش الفنية منها محاضرة عن الدروس المستفادة من آخر التهديدات والهجمات الإلكترونية وآلياتها وأساليب حدوثها وذلك بهدف الاستفادة منها وتطوير القدرات ومعرفة مواطن الضعف، وذلك بالتعاون مع مركز الأمن الالكتروني التابع لوزارة الداخلية
- شارك مصرف الريان في البطولة الرابعة لدوري البنوك والمؤسسات المالية لكرة القدم
- قام البنك برعاية بطولة اكسون موبيل المفتوحة لرياضة التنس
- شارك البنك في رعاية احتفالات اليوم الوطني لدولة قطر

ويعبر كل ذلك عن إيمان البنك بدوره في تنمية المجتمع والنهوض به ضمن منظومة المسؤولية الاجتماعية حيث أن المسؤولية الإجتماعية للشركات تجاه المجتمع والبيئة ومدى مراعاتها مرتبط بالحفاظ على استمرارية أعمالها ويدعم الأفراد (ولا سيما الكوادر القطرية) والجهات الوطنية لتمارس دورها في بناء مجتمع أفضل وتحقيق الأهداف الوطنية ضمن الحوكمة الرشيدة.

وقد أعد مصرف الريان سياسة خاصة بهذا الموضوع تحت اسم «السياسة الاجتماعية».

ملخص الإفصاحات

بالإضافة إلى الإفصاحات الموجودة في هذا التقرير السنوي، ولمراعاة الإفصاحات المطلوبة بحسب نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م المادة رقم (٤)، والإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨) الملحق رقم (١)، على البنك القيام بعدد من الإفصاحات المحددة، وفيما يلي ملخص لهذه الإفصاحات:

- لا توجد أي قضايا مرفوعة ضد مصرف الريان ذات تأثير جوهري عليه أو على سير أعماله. القضايا التي يتعامل معها البنك هي قضايا اعتيادية في مجال عمل البنوك وتتمركز حول تخلف بعض العملاء عن سداد الإلتزامات المترتبة على التمويل الممنوح لهم، ويقيم مصرف الريان هذه الدعاوي بغرض حماية أموال البنك والحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين، ويتم التعامل معها بموجب قوانين دولة قطر وعبر الإجراءات الرسمية المتبعة والمحاكم.
- التعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع أي طرف ذي علاقة يتم الإفصاح عنها ضمن البيانات المالية لمصرف الريان بشكل ربع سنوي وسنوي، وينشر البنك البيانات المالية في موقعه على الإنترنت لكي يمكن جميع أصحاب المصالح من الوصول إليها.
- لم تقع على البنك أي مخالفات أو جزاءات عبر العام ٢٠١٩م لعدم التزامه بتطبيق مبادئ أو أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، أو تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨)، أو قانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥م
- يعمل البنك باستمرار على تطوير أدائه وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية فيه، وبمراعاة ذلك فإن البنك لم يكن فيه أي إخفاق أو أي خلل كلي أو جزئي مؤثر بشكل جوهري على أدائه المالي متعلق بتطبيق نظام الرقابة الداخلية للعام ٢٠١٩م ولذلك لم يشتمل التقرير السنوي أو البيانات المالية على أي إفصاحات متعلقة بها.
- تداولات أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك تظهر فوراً على شاشة بورصة قطر ويطلع عليها كل من يتابع البورصة.
- المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك موضحة في البيانات المالية السنوية
- والتزاماً بأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، يعد مصرف الريان كشفاً يتضمن المكافآت والتعويضات التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، والتسويات المباشرة وغير المباشرة التي حصلوا عليها وكذلك المكافآت والتعويضات التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى التبرعات ومبالغ الدعم المقدمة، والمبالغ المصروفة على الإعلانات والتسويق، ويوضَع الكشف تحت تصرف المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوع على الأقل من تاريخ إنعقادها.

د. حسين العبد الله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لمحة

عن أعمال مصرف الريان

رؤيتنا

أن نُصبح البنك الاسلامي المتكامل في قطر والعالم من خلال توفيره مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، عبر قنوات فعّالة وموثوق بها وذلك لتلبية متطلبات مختلف القطاعات في الأسواق التي ينشط فيها، وبهدف تحقيق غايتين ال أولى:

تعزيز عائدات المساهمين والثانية الإرتقاء إلى تطلعّات عملائنا.

رسالتنا

- بناء مؤسسة مالية متوازنة عبر تقديم منتجات وخدمات التجزئة والمؤسسات والشركات، والخدمات الإستشارية وإدارة الأصول.
- تقديم خدمات مالية رائدة متوافقة تماما مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- بناء نموذج قوى فى تقديم خدمات متميزة وعلامة تجارية معترف بها.
- أن نكون الرواد فى سوق المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الخبرة في تقديم التمويل والخدمات الاستشارية والعروض المالية المختلفة.
- بناء مؤسسة مالية قوية لخدمة جميع العملاء في المنطقة وخارجها.
- التركيز على ابتكار المنتجات والخدمات المقدمة وفقا للمعايير الدولية المعروفة لبناء رأس مال قوى وقاعدة مساهمين صلبة.

إستراتيجيتنا

- العمل على ربط الاقتصادات الحقيقية والنظام المالي لخلق نظام تمويل كفؤ.
- توسيع قدراتنا في مجال الأعمال المصرفية التجارية من خلال اختراق أسواق المنطقة واوروبا.
- تطوير خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ربط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا من حيث التجارة والخدمات المصرفية.
- إتباع خطط قوية وذات كفاءة لإقتناء شركات جديدة وفقاً لاستراتيجية التوسع .
- الإستخدام الحكيم لرأس المال الكبير وقاعدة المساهمين القوية لدعم النمو المستدام.

هيكل

ملكية مصرف الريان

بيان أكبر ١٠ حملة أسهم لمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

الاسم	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
شركة قطر القابضة	حكومي	قطر	٨٧٣,٤٨٧,٣٩٠,٠٠	١١,٦٥٪
محفظة استثمارات القوات المسلحه	حكومي	قطر	٧٠٠,٩٠٦,٧٨٠,٠٠	٩,٣٥٪
جهاز قطر للاستثمار	حكومي	قطر	٣٠٦,٩٠٤,٠٢٠,٠٠	٤,٠٩٪
صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد	حكومي	قطر	٢٢٨,٦٠١,٧٧٤,٠٠	٣,٠٥٪
صندوق الوطني ٣	تجاري	قطر	١٦١,٧٨٩,٧٧٩,٠٠	٢,١٦٪
صندوق الوطني ٤	تجاري	قطر	١٥٣,٩٥٧,٨٦٣,٠٠	٢,٠٥٪
شركة الطيبين للتجارة (ش.ش.و)	تجاري	قطر	١٤٩,٠٩٢,٥٥٠,٠٠	١,٩٩٪
الشيخ/حمد بن عبدالله آل ثاني	فردي	قطر	١٤٠,٧٤٠,٥٦٨,٠٠	١,٨٨٪
شركة إثمار للإنشاء والتجارة (ش.ش.و)	تجاري	قطر	١٤٠,٣٠٧,٩٣٠,٠٠	١,٨٧٪
شركة بروق التجاريه	تجاري	قطر	١٣٩,٥٠٠,٠٠٠,٠٠	١,٨٦٪

- ملكية الحكومة في مصرف الريان ٢٩,٢٩٪ ما يعادل ٢,١٩٦,٤٠٠,٩١١,٠٠ سهم.
- إجمالي عدد أسهم مصرف الريان ٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (سبعة مليار و خمسمائة مليون).

بيان ملكية أسهم مصرف الريان بحسب الجنسيات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

الجنسية	عدد حملة الأسهم	عدد الأسهم	النسبة
البحرين	١٩,١٨١	٤٤,٧٩٢,٣٩٨,٠٠	٠,٦٠٪
الكويت	٢٠,٦٤٦	٧٤,٣٥٥,٨٢٦,٠٠	٠,٩٩٪
عمان	٧,٣٣٨	١٩,٥٢٢,٤٢٥,٠٠	٠,٢٦٪
قطر	٥٠,٢٧٢	٦,١٣٤,٠٠٨,٥٣٨,٠٠	٨١,٧٩٪
السعودية	٦٦,٢٨٩	٢٣٤,٩٩٤,١٢٩,٠٠	٣,١٣٪
الإمارات	٢٤,١٤٩	٦٥,١١٢,٥٣٤,٠٠	٠,٨٧٪
غيره	٢,٥٨٥	٩٢٧,٢١٤,١٥٠,٠٠	١٢,٣٦٪
الإجمالي	١٩٠,٤٦٠	٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠٪

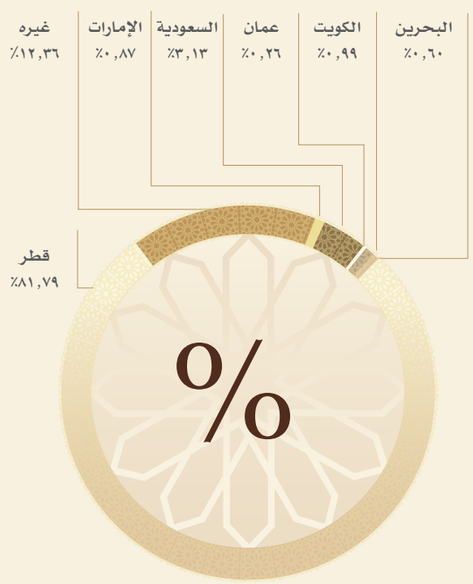

مجموعة الشركات التابعة والزميلة لمصرف الريان

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إسم الشركة	البلد	رأس المال	طبيعة الأعمال التجارية	نسبة الملكية
تابعة				
الريان للإستثمار	قطر	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ د.أ	خدمات مصرفية إستثمارية	١٠٠٪
الريان المحدودة - المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.أ	مصرفية إسلامية	٧٠٪
شركاء الريان	قطر	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق	إدارة مشاريع عقارية	١٠٠٪
شركة لوسيل ووترفرونت للإستثمار	جزر كايمان	٥٠,٠٠٠ د.أ	أنشطة إستثمارية	١٠٠٪
الريان للوساطة المالية	قطر	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق	وساطة مالية	١٠٠٪
زميلة				
شركة سى سان - قطر للتجارة	قطر	٣٠,٦٠٠,٠٠٠ ر.ق	إستثمارات صناعية وتجارية وعقارية	٥٠,٠٠٪
شركة كرناف للتقسيط	السعودية	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.س	خدمات تمويلية	٤٨,٧٦٪
شركة لنك لخدمات الصيانة وإدارة العقارات	قطر	٦,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق	إدارة مرافق	٣٣,٥٠٪
شركة الضمان للتأمين التكافلي - بيمة	قطر	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق	تأمين تكافلى	٢٠,٠٠٪
الشركة الوطنية للمجمعات السكنية	عمان	١٥,٠٠٠,٠٠٠ ر.ع	خدمات عقارية	٢٠,٠٠٪

أقسام الأعمال التجارية الرئيسة والمنتجات والخدمات فى مصرف الريان

	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية الخاصة	الأعمال المصرفية الشاملة	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة
المنتجات	• التمويل الشخصي • تسهيل الريان • التمويل العقارى • تمويل السيارات • تمويل السلع • البطاقات الإئتمانية • الحسابات الجارية • حسابات التوفير • الودائع لأجل • أجهزة الصراف الآلي • مركز للاتصال على مدار الساعة	• الخدمات المصرفية الخاصة • تخطيط الاستثمار • إدارة الأصول • حماية الثروة • تخطيط وإدارة الائتمان • إدارة النقدية • التخطيط التجاري (لأصحاب الأعمال الخاصة)	• التمويل المباشر – مرابحة – مضاربة – إجارة – إستصناع – تورق • تمويل التجارة – خطابات الاعتماد – مرابحة – APG PBO – ضمانات تقديم عروض لضمانات التمويل – إدارة النقدية – التمويل المشترك – تمويل الواردات – تمويل المخزون – المعاملات المصرفية	• إدارة الأصول • الاستشارات المالية • المبيعات المؤسسية • الاستثمارات والاكتتاب • الوساطة المالية	• صرف العملات الأجنبية • حسابات سوق المال • التحوط • صكوك • أسهم
العملاء	• الأفراد	• الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية	• الشركات • البنوك والمؤسسات • المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية • الشركات المتوسطة والصغيرة • الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية	• البنوك والمؤسسات المالية • المؤسسات غير البنكية وغير المالية • المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية • الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية	• المؤسسات • البنوك والمؤسسات المالية • المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية • القطاع الخاص • الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية

شبكة فروع مصرف الريان

اسم الفرع	العنوان	تليفون
الفرع الرئيسي	شارع حمد الكبير	تليفون: ٣٣٣٣٥٢٤٤
فرع السلام	شارع آل شافي	تليفون: ٤٤٢٥٣١٦٢
فرع السيتي سنتر	الطابق الأول	تليفون: ٤٤٢٥٣١٧٧/٤٤٢٥٣١٧١
فرع سلوى	شارع سلوى بجانب معرض هيونداي للسيارات	تليفون: ٤٤٢٥٣٢٠١/٤٤٢٥٣٢٠٠
فرع الدائري الثالث	الطريق الدائري الثالث مبنى الفايننشيال سكوير	تليفون: ٤٤٢٥٣٢٤٣
فرع مول وذنان	مول وذنان، معيذر الشمالية	تليفون: ٦٠٣٣٥٢٤٤
فرع الوكرة	شارع الوكرة الرئيسي	تليفون: ٤٤٢٥٣٢٨٦
فرع السد	مبنى البستان، شارع السد	تليفون: ٥٣١٣٥٢٤٤
فرع رويال بلازا	الطابق الارضي	تليفون: ٤١٣٣٥٢٤٤/٣١٣٣٥٢٤٤
فرع الدوحة فيستيفال	الطابق الارضي	تليفون: ٤٥٣٣٥٢٤٤
فرع الحزم مول	شارع الجساسية، المرخية	تليفون: ٤٤٢٥٣٣٢٥
فرع اللجنة الاوليمبية	الخليج الغربي	تليفون: ١٧٢٣٥٢٤٤
فرع الهلال	مبنى الشرق بلازا	تليفون: ٤٤٢٥٣٣٤٠
فرع الجلف مول	الغرافة	تليفون: ٦٧٤٣٥٢٤٤
فرع الخور	شارع رقم ٣٩٠	تليفون ٤٤٢٥٣٤٦٥
فرع المزروعة		تليفون ٤٤٢٥٣٣٧٣
فرع الشركات	المبنى الرئيسي - حمد الكبير	تليفون ٤٤٢٣٥٧٨٠

الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفية الخاصة

شهد العام ٢٠١٩ زيادة فى حصة مصرف الريان للخدمات المصرفية الخاصة والتجزئة بشكل ملحوظ، وذلك بفضل استراتيجية تركز على التوسع الجغرافي وتبني أحدث التقنيات في الصناعة المصرفية.

ارتفعت حصة سوق التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة في الأنشطة التمويلية من ١١,٦٢٪ في عام ٢٠١٦ إلى ١٧,١٢٪ في عام ٢٠١٩، وكذلك فيما ارتفعت ودائع عملاء التجزئة من ٦,٨٢٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٨,٦٢٪ في عام ٢٠١٩.

مع تزايد الطلب على الحلول المبتكرة، يركز قسم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة على توفير طرق الاتصال والوصول الآمن والمريح إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة من خلال المنتجات والخدمات المصممة لكل قطاع من أقسام الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الرائدة والخدمات المصرفية للأفراد. كما تضمن المواقع الجغرافية الاستراتيجية لفروعه خدمة شاملة لجميع شرائح العملاء.

وفي عام ٢٠١٩، تم افتتاح فرع جديد يقع في منطقة الخور رسميًا للجمهور، حيث يوفر المنتجات والخدمات الشاملة لجميع العملاء.

تتيح هذه المواقع الاستراتيجية لفروعنا للعملاء إجراء عمليات مصرفية في توقيت اكثر ملاءمة وفي أفضل مكان قريب من مكان العمل أو منطقة الإقامة. حيث نقوم بتقديم خدماتنا للعملاء حاليا من خلال ١٧ فرعا منها ٥ فروع تقع في مراكز التسوق الرئيسة في قطر، وهي الدوحة فستيفال سيتي، وجلف مول، والحزم، وسيتي سنتر، ورويال بلازا ؛ بينما تعمل ٦ فروع على أساس فترتين صباحية ومسائية وهى، فرع جلف مول، فرع سيتي سنتر، فرع الهلال، فرع الدوحة فستيفال سيتي، فرع الحزم وفرع وذنان.

بالإضافة إلى التوسع الجغرافي، نجح قسم التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة في تحقيق خطته السنوية في إعطاء أولوية لتعزيز التكنولوجيا، من خلال طرح عروض البيع بالتجزئة الجديدة والتدابير المبتكرة، مما يعزز الخدمات المقدمة بمزايا اكثر راحة وأمان داخل شبكة الفروع بأكملها وقنوات التسليم البديلة.

وقد تم تطوير العديد من الأنظمة والحلول الجديدة في عام ٢٠١٩، منها حلول Q-PAY، الشئ الذى جعل بطاقة إقتصادى مسبقة الدفع الخاصة بنا فريدة من نوعها في السوق. حيث تمنح البطاقة القدرة على إعادة تعبئتها من أي بنك آخر من خلال تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (الريان موبايل)

كما تمت المصادقة على تسجيل الدخول باستخدام خاصية التعرف على بصمة الايد والوجه البيومترية، والتى اصبحت متاحة لجميع العملاء، مما يسمح بالوصول السهل والآمن إلى تطبيقاتهم من مصرف الريان. مع صعود نشاط القنوات الإلكترونية وقاعدة التجزئة الرقمية المتنامية. وتشكل هذه الاضافات النوعية ميزات ووظائف جديدة باستمرار إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول مع ضمان أقصى درجات الأمان.

وكذلك تم ترقية نظام QMATIC لتعزيز تجربة العملاء في جميع فروعنا، من خلال توفير خدمة سريعة ومخصصة لكل قطاع من عملاء مصرف الريان.

وشهد العام ٢٠١٩ توفير آلة إصدار البطاقات الفورية عبر الفروع، والتى تمكن العملاء استلام بطاقاتهم على الفور في الفرع. حيث يتوقع ان تساهم في تعزيز مبيعات البطاقات، وتحسين الخدمة والسماح بكفاءة بإطلاق منتجات بطاقات جديدة في مناطق محددة مثل الجامعات والمعارض والفعاليات المختلفة.

وقد نمت كذلك محفظة بطاقاتنا استجابة لتوقعات السوق المتزايدة لحلول الدفع المبتكرة. ومع البطاقات اللاتلامسية التى اطلقها مصرف الريان، يتم تأمين جميع المدفوعات بطريقة اكثر سهولة للعملاء. وقمنا باستهداف عملاء البنك والعملاء الاخرين.

يمتلك عملاء الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الرائدة مجموعة مخصصة من البطاقات بما في ذلك بطاقات الخصم والائتمان مع ميزات حصرية وفقًا لاحتياجاتهم وأسلوب حياتهم. حيث لا تزال بطاقة إقتصادى من مصرف الريان هي الأكثر شهرة، وتوفر مزايا استثنائية لعملاء مصرف الريان والعملاء الاخرين مقارنة بجميع بطاقات الدفع المسبق في السوق.

تتيح جميع بطاقات الائتمان و بطاقة إقتصادى المدفوعة مسبقًا الوصول إلى صالات المطارات وخصومات التجار. حيث زادت قاعدة برنامج الخصومات إلى ٤٠٠ مؤسسة تجارية متنوعة، بالإضافة إلى تطبيق جديد مخصص للهواتف المحمولة يعرض برنامج «اشتر واحد واحصل على الآخر مجانًا» من ١٥٠٠ منفذ بيع.

وفى الجانب التشغيلى واصلنا فى العام ٢٠١٩ العمل على تحسين إجراءات تشغيل خدمة العملاء واتفاقيات مستوى الخدمة وأتمتة العمليات الداخلية لتعزيز تجربة العملاء وتقليل المخاطر التشغيلية.

مجموعة الخدمات المصرفية الشاملة - الشركات

ظلت مجموعة الخدمات المصرفية الشاملة محركًا رئيسًا في نمو الأصول والإيرادات في مصرف الريان خلال عام ٢٠١٩. حيث استمرت في دعم وتمويل مختلف المشاريع الضخمة استعدادًا لكأس العالم ٢٠٢٢. والأهم من ذلك أننا شاركنا في تمويل مشاريع هامة لتحسين الأمن القومي لدولة قطر. كما واصلنا فى دعم مبادرات تحسين مشاريع الاكتفاء الذاتي ودعم الشركات الصغيرة.

وقد اختلفت المشاريع فى هيئاتها واحجامها، ولكن كل منها كان بمثابة مساهمة مقدرة لدعم الإقتصاد والمحافظة على البيئة والامن فى قطر. ومن منظورنا الشامل وإدراكنا أنه يتعين على الجميع أن يلعب دوره فى تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، فقد ألتزم مصرف الريان خلال العام ٢٠١٩ بتمويل جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة، من مؤسسات حكومية، وشركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة.

وقد تمكن فريق القطاع الحكومى داخل الادارة من خلق شراكة متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية مع كل الجهات ذات الصلة بالحكومة، حيث واصل العمل فى تعزيز العلاقة مع المشاريع الحكومية الاستراتيجية.

وزُيّن عام ٢٠١٩ أيضًا بمشاركة مصرف الريان في مشاريع كانت قريبة من كل قلب قطري، مثل استكمال خطوط المترو التي طال انتظارها.

وفي قطاع الشركات، قمنا بإعادة التوازن الاستراتيجي لالتزاماتنا بتلبية الأولويات الوطنية للدولة، ودعم القطاعات الإستراتيجية مع العمل ايضا فى قطاع العقارات. كما نجحنا في تقديم حلول مصرفية للمنتجات المالية والمعاملات في مختلف القطاعات، مثل النقل، الطيران، الرعاية الصحية، الاتصالات، الرياضة، المياه والكهرباء، الخدمات المالية، الطاقة، البتروكيماويات، الإعلام والتصنيع.

وقد أظهرت مجموعة المؤسسات المالية قدرة مصرف الريان على تنويع مزيج التمويل وتوفير ظروف تمويل جذابة على مستوى العالم. وقد تضمنت معالم مصرف الريان الجديدة على المستوى الدولي إصدارنا الصك العام الأول بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. وكذلك قام فريق المؤسسات المالية بتوسيع وتعزيز قدرات التحويل الدولي، مع شركاء دوليين جدد لعملات INR. مع توفير شبكة تضم أكثر من ٣٠٠ طرف مقابل في جميع القارات لتلبية احتياجات عملائنا المصرفية.

واصلت منتجات وخدمات مصرف الريان للمعاملات المصرفية وإدارة النقد ازدهارها في عام ٢٠١٩ من خلال تقديم حلول مبتكرة لعملائنا من الشركات، حيث عززنا أنظمتنا وحلولنا التكنولوجية لتسهيل العمليات المصرفية اليومية.

واصلنا كذلك فى تنويع قاعدة دخلنا في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعمل مع فرق الخزينة والاستثمار وإدارة الأصول والتجزئة والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات. من خلال الاستثمار في الخبرات المناسبة، قدمنا مجموعة كاملة من الحلول المصرفية في إدارة النقد والتمويل التجاري والصرف الأجنبي والتحوط في معدل الربح وإدارة الأصول والصكوك والتمويل المهيكل.

لقد واصل مصرف الريان فى وضع الشريك المفضل من خلال مساعدة كل قطاع على النمو في عام ٢٠١٩. وكما هو الحال دائمًا، نحن ملتزمون بتقديم قيمة مستدامة في عام ٢٠٢٠ لأصحاب المصلحة لدينا مع التخفيف بشكل صارم من المخاطر القصيرة والطويلة الأجل.

ضمان الجودة وجودة الخدمة

مهمتنا

تقديم أعلى مستوى لمعاييرالجودة في خدمة وتعزيز تجربة العملاء عبر جميع نقاط التواصل وبناء علاقات طويلة الأمد معهم.

أهدافنا

تلبية الاحتياجات المتوقعة لعملائنا والعمل على توجيه البنك نحو «استراتيجية التركيز الشامل على العملاء». ضمان الرضاء التام للعملاء وتحسين كفاءة وفعالية العمليات عبر جميع نقاط التواصل معهم عن طريق تطبيق المعايير العالمية لخدمة العملاء وإجراءات التشغيل الموحدة، واتفاقات الخدمة البينية والأتمتة. توحيد سبل الإتصالات بين جميع القنوات لتلبية احتياجات العملاء. توفير التدريب اللازم للموظفين في مجالات المعايير العالمية للجودة والإبتكار والتطوير للتعامل مع توقعات العملاء ،الرصد والتحليل والتوثيق والتدريب باستمرار لتحسين خدمات العملاء في كل أقسام مصرف الريان.

في تناغم مع استراتيجية مصرف الريان، قامت إدارة جودة الخدمة ٢٠١٩ ،بتنفيذ العديد من الابتكارات والتحسينات لتلبية احتياجات وتطوير تجربة العملاء المتميزة والتميز عبر مختلف القنوات والإدارات.

واصلت إدارة جودة الخدمة مراقبة برنامج صوت العميل (VOC) لضمان تحقيق تجربة عملاء احسن و مستويات رضاء عالية من خلال أساليب الجودة المختلفة مثل نظام إدارة العملاء، (CMS) والمتسوقين السريين، واستطلاعات رضا العملاء، وزيارات تقييم الفروع وتقييم المكالمات، حيث قامت ادارة جودة الخدمة بتنفيذ بمشاريع جديدة خلال العام ٢٠١٩ الغرض منها اثراء برنامج صوت العميل (VOC) من خلال العديد من التحسينات للتفوق في التتبع والمراقبة والتأكد من أن شكاوى وطلبات وإقتراحات وتقديرات العملاء تتم معالجتها وحلها في الوقت المحدد.

كما تم تفعيل تحسينات جديدة على برنامج المتسوق السري Mystery Shopper ، وبرنامج تقييم الفروع، وسبل تقييم المكالمات وذلك من اجل توفير بيئة ايجابية لتطوير فهم أفضل لرضا العملاء وتقديم خدمات متميزة عبر جميع نقاط البيع من اجل تلبية توقعات واحتياجات جميع عملاء مصرف الريان .وسوف يواصل برنامج صوت العميل (VOC) في قسم جودة الخدمة دائمًا بتحليل وقياس وتحسين خدمة العملاء بهدف قياسها بأعلى مستويات من الخدمة.

بالإضافة إلى ذلك، أحدث قسم جودة الخدمة تقدماً كبيراً خلال العام ٢٠١٩ في «برنامج التحسين المستمر» الذي أعاد تصميم وتطوير صوت الأعمال (VOB) بشكل مستمر لتبسيط العملية عبر قنوات مختلفة وإدارات ذات صلة بخدمة العملاء في مصرف الريان. ركز البرنامج على تحقيق كفاءة عملية وفعالية فى اجراءات التشغيل القياسية الشاملة (SOP) الخاصة، إلى جانب اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs) ووقت التنفيذ (TAT) وأدلة المستخدم وخرائط تدفق العمليات باستخدام أدوات وأساليب الجودة المختلفة. تضمن «برنامج التحسين المستمر» أيضًا مجموعة من الابتكارات وتحسين نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) في جميع الإدارات داخل المجموعة، لتحسين قدرات دورة حياة العميل والأتمتة لطلبات العملاء لتحقيق التميز في العمليات وتعزيز صوت الأعمال (VOB).

وسوف يواصل قسم ضمان الجودة وجودة الخدمة في عام ٢٠٢٠ والسنوات القادمة للبحث عن حلول أعمال أفضل من خلال اعتماد خطط مبتكرة لتحسين تجربة وتوقعات رضا العملاء بشكل عام.

الموارد البشرية - التدريب والتطوير

طوال العام ٢٠١٩، واصلت ادارة الموارد يالبشرية تعزيزها استراتيجيات مصرف الريان الخاصة بادارة رأس المال البشرى والاستفادة القصوى من هذا المورد الهام للبنك .حيث قام بتنفيذ العديد من الخطط والبرامج لتتناسب مع الرؤية الشاملة للأعمال فى هذا المجال، التي تغطي مجالات الثقافة المؤسسية والجانب البشرى والتنظيمى ونظم إدارة الموارد البشرية.

إستمرت إدارة الموارد البشرية في تنفيذ نظم تعنى بمسؤولية مراقبة احتياجات التوظيف المستقبلية ووضع الإستراتيجيات المناسبة واستبقاء الافضل، حيث قامت بتنفيذ خطط لمسح الكفاءات الوظيفية المرجوة مثل المعرفة المهنية والمهارات والقدرات لأداء كل مهمة داخل البنك ووضع الوصف الوظيفي الشامل الذى يحدد هذه الكفاءات والمسؤوليات، بالإضافة إلى عملية صياغة إحتياجات التدريب والتطوير المستمر للموظفين.

وحافظت مشاريع وعمليات التدريب والتطوير في طليعة اهتمامات مصرف الريان الأساسية، حيث واصلت الادارة طوال تحت إشراف الإدارة التنفيذية، وتوجيهات مجلس الإدارة في تنفيذ البرامج الشاملة لتطوير رأس المال البشري وضمان التنفيذ الفعال والكفء لسياسات الموارد البشرية والعمليات والإجراءات داخل المجموعة.

كما واصلت إدارة الموارد البشرية في عمليات تطوير العلاقات الهامة والاستراتيجية واستخدام جميع الفرص للتعاون مع وزارة العمل والمؤسسات الرائدة للتعليم العالي في قطر.

التدريب وتنمية المواهب

تنفيذا للخطط والبرامج الطموحة الموضوعة من قبل الإدارة العليا بمصرف الريان للموارد البشرية واصل قسم التدريب بالبنك على التركيز فى المجمل على تطوير جميع موظفيه وبالاخص الكادر القطري، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات طويلة الامد، حيث عمل بشكل متكامل ودؤوب على رفع كفاءات ومهارات موظفي البنك المهنية والإدارية وذلك بالتعاون مع جهات الدولة المختلفة ومراكز التدريب المتخصصة المحلية والعالمية، شملت أنواع التدريب المختلفة النظرية والعملية .كما تم التركيز المنهج ايضا على المشاركة في برامج التطوير الإداري الخاصة بالقطريين مثل« كوادر »الذي يتم طرحه من أكاديمية قطر للمال والاعمال بمشاركة عدد من موظفي مصرف الريان.

كذلك تم خلال سنة ٢٠١٩ استحداث وتطويرعدة مشاريع حققت نتائج ملموسة وذلك من خلال إستخدام موارد بشرية داخل مصرف الريان، حيث شكلت تلك المشروعات حلولاً لسد الاحتياجات التدريبية الحالية والمستقبلية، وكانت أداةً فعالة لمواجهة التحديات الواردة، منها مشروع «التدريب عن طريق الفيديو» ومشروع التعليم التقني الالكتروني من شركة فيتش العالمية وكوليير وشهادة الجودة (ASQ).

ويعمل هذا المشروع على رفع مستوى موظفينا المشاركين من النواحي البنكية والمالية والتخصصية. هذا بالإضافة إلى مشروعات تدريبية أخرى، منها تدريب موظفينا على مبادىء الاسعافات الأولية ومكافحة الحرائق بالإضافة الى اعداد فريق استجابة سريعة عند حدوث الكوارث.

من جهة أخرى، يستمر مصرف الريان في تقديم الدعم للجامعات المحلية ومدارس قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال عبر توفير فرص التدريب المهني العملي للطلاب وذلك في سبيل تطوير وإعداد جيل مصرفي واعد من الطلبة، بالإضافة إلى مشاركة المصرف الفعّالة في معارض التوظيف المهنية بالدولة.

شركة تابعة

الريان للإستثمار (ش.م.ق)

رؤيتنا

أن نصبح البنك الاستثماري الرائد المتوافق مع الشريعة الإسلامية في المنطقة.

مهمتنا

الاستثمار في تطوير مجموعة كبيرة من المنتجات التي تلبي الطلب المتزايد على حلول ومنتجات التمويل الإسلامي.

قيمنا

الاستثمار في الموارد البشرية لتهيئة بيئة ترعى وتشجع العمل الجماعي لتحقيق التميز.

فلسفتنا ومبادئنا

أن نطبق المبادئ القانونية والقواعد الخاصة بالشريعة الإسلامية المتعلقة بأعمالنا

الأقسام والإدارات

- مجموعة إدارة الأصول
- مجموعة الاستشارات المالية
- إستثمارات إستراتيجية
- العمليات

خلال عام ٢٠١٩، حققنا المزيد من التقدم نحو ترسيخ مكانتنا كشريك استثمار موثوق به ويعتمد عليه في الاقتصاد القطري .

لقد حققنا تقدمًا كبيرًا في ربط الاقتصاد الحقيقي بالتمويل الإسلامي وساهمنا في إنشاء منصة استثمارية مصرفية في قطر والأسواق المجاورة مع التركيز بشكل أكبر على إدارة الأصول والأعمال الاستشارية.

حصلت إدارة الأصول لدينا على اعتراف خارجي مستقل كبير خلال عام ٢٠١٩، في الحفل السنوي لجائزة Global Investor مجلة إدارة الأصول الخاصة بيوروموني (Euromoney)، حيث كانت الريان للإستثمار المدير الوحيد الذي فاز فى ثلاث فئات مختلفة، «مدير الأصول القطري لهذا العام»، وصاحب افضل صندوق استثمار متداول (ETF) وافضل «مدير صندوق صكوك». بينما اعتبرت مجلة MENA Fund الريان للإستثمارافضل مدير قطرى للاصول للعام ٢٠١٩ وافضل مُصدِر لصندوق استثمارى متداول.

مجموعة إدارة الأصول

كان عام ٢٠١٩ عامًا ناجحًا جدًا في إدارة الأصول، حيث أظهرت المجموعة قوة علامتها التجارية وسمعتها. حيث ظل التركيزعلى الأسهم الخليجية المدرجة والصكوك العالمية والصناديق المدارة وأسواق المال القطرية مع خبرة الريان للإستثمار المعترف بها من قبل المستثمرين والأطراف الخارجية المستقلة.

فى الوقت الذى إزدادت فيه العلاقات مع العملاء الحاليين عمقا، تمت إضافة العديد من المستثمرين الجدد من المؤسسات والأفراد بشكل ملحوظ، ومن المشجع أن العديد من التفويضات الجديدة اضيفت تحت إدارة المجموعة في الأسهم والصكوك وسوق المال.

ونتيجة لذلك، ارتفعت الأصول الخاضعة للإدارة، حيث تجاوزت مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٩ فى جميع فئات الأصول، وظهر جليًا تفوق المجموعة فى الأداء على الأسواق الاخرى مستفيدة من مزايا البحوث الداخلية التى تقوم بها المجموعة والخبرة والأمان وإدارة المحافظ فى الوقت الحقيقى وإدارة المخاطر

الأسهم الخليجية المدرجة

أنهى سوق الأسهم القطري ٢٠١٩ متدنيّاً على نطاق واسع، إلا أن العديد من المحافظ الاستثمارية لعملاء الريان للإستثمار في قطر سجلت عائدا بلغ ٢٥٪ (صافي الرسوم). حيث مثلت عملية انتقاء الأسهم وإدارة المخاطر التى تقع فى قلب عمليات إدارة الاستثمار لدينا الفارق الذى قاد هذا العدد من الاستثمارات الناجحة والمقنعة.

الصناديق المدارة «Shariah» المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

صندوق الريان المتداول، اكبر صناديق الاستثمار المتداولة في العالم (ETF) في بورصة قطر (مؤشر البورصة) و QATR يسعى لتتبع أداء مؤشر الريان الإسلامي فى البورصة، بلغت قيمة اصوله اكثر من ١٤٠ مليون دولار في نهاية ٢٠١٩، وبنسبة نفقات إجمالية (TER) لم تتجاوز ٠,٥٠٪، ويعد من بين أرخص الصناديق المتداولة لدولة واحدة فى الأسواق الناشئة ويدفع أرباح نقدية سنوية في الربع الثاني من كل عام.

وأنهى صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي، الصندوق الرئيس، ٢٠١٩ بعائد صافٍ يزيد على ٢٣٪ مقارنة بمؤشرات الأسهم الإقليمية التي ارتفعت بنسبة ٣-٥٪. ويعتبر صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي أكبر صندوق خليجي متوافق مع احكام الشريعة الإسلامية في المنطقة.

الصكوك العالمية

بعد عام ٢٠١٨ الصعب، حصلت الصكوك (صناديق الدخل الثابت) فى الإقليم على عام جيد مدعومًة بتخفيضات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وضغط الفروق (نسبة إلى عائدات الخزانة الأمريكية). وتظل نظرتنا للتوقعات المستقبلية إيجابية نظرًا لخصم لعمليات التقييم الطويل الأمد، بالنسبة إلى الأسواق الناشئة وقرائن قلة المعروض من الصكوك العالمية نسبة إلى النمو الهيكلى للطلب، حيث عادت بعض المحافظ الاستثمارية للصكوك التى تديرها الريان للإستثمار بأكثر من ١٠٪ (صافي الرسوم) خلال عام ٢٠١٩.

وشهد العام أيضًا زيادة جوهرية في خدمة تنفيذ الصكوك للمؤسسات والأفراد. ومثلت جودة التنفيذ والإدارة من قبل الريان للإستثمار ميزة اساسية في السوق ساهمت فى عملية الجذب للعملاء الجد خلال العام ٢٠١٩.

المجموعة الاستشارات المالية

على الرغم من أن عام ٢٠١٩ كان عامًا مليئًا بالتحديات على سوق الأسهم في قطر، حيث أنهى مؤشر بورصة قطر العام بنمو ١,٢٣٪ فقط، استمر عملنا الاستشاري في التركيز على عمليات الاندماج والاستحواذ فى السوق المحلى وهيكلة رأس المال. وكذلك واصلنا العمل كمستشار موثوق به بشأن المتطلبات الدولية لعملائنا.

نفذت الريان للإستثمار بنجاح إصدار صكوك لأول مرة لأحد عملائنا خلال النصف الثاني من العام. علاوة على ذلك، وقعنا على عدد من الولايات الاستشارية خلال الفترة نفسها، ولا تزال قيد التنفيذ.

وسيشهد العام ٢٠٢٠، على الارجح، زيادة فى أنشطة الاندماج والاستحواذ ومبادرات إعادة الهيكلة كاعتبارات محورية للشركات التي تسعى إلى النمو وتحسين الربحية. في الوقت نفسه، مع إعادة تقييم للشركات والعمل على صياغة إستراتيجيتها التجارية وإمكانية إعادة هياكلها المالية والتشغيلية، حيث نتوقع ان تتميز المعاملات بفترات زمنية أطول

تقرير

هيئة الرقابة الشرعية

عن السنة المنتهية في ١٣ ديسمبر ٢٠١٩

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .وبعد،،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عمليات المصرف ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠١٩ وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

فضيلة الشيخ
الدكتور/وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ
الدكتور/عبدالستار أبو غدة
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ
الدكتور/محمد احمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

ملخص

البيانات المالية

ملخص

البيانات المالية - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

إجمالي الموجودات

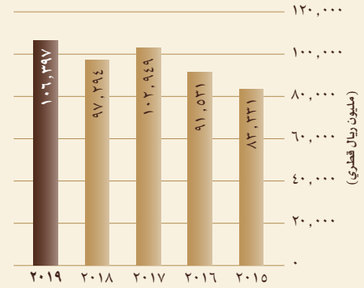

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لخمس سنوات	٪٦,٣
نسبة النمو السنوي	٪٩,٤
نسبة كفاية راس المال	٪٢٠,٢٧
العائد على متوسط الموجودات	٪٢,١٤

ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

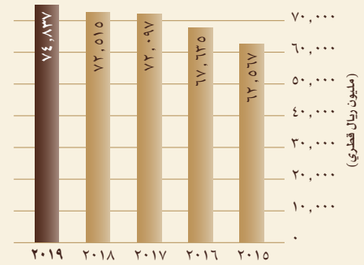

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لخمس سنوات	٪٤,٦
نسبة النمو السنوي	٪٣,٢
نسبة الذمم المتعثرة لإجمالي ارصدة الأنشطة التمويلية	٪١,٠١

الإستثمارات

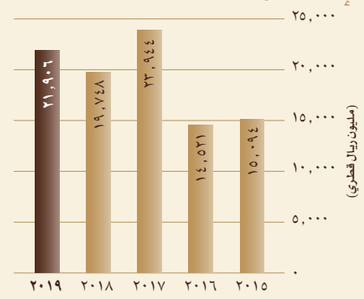

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لخمس سنوات	٪٩,٨
نسبة النمو السنوي	٪١٠,٩
الصكوك السيادية	٪٩١,٢

بنود بيان المركز المالي

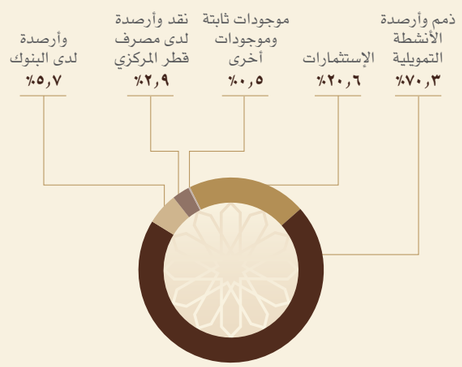

حسب القطاعات الإقتصادية

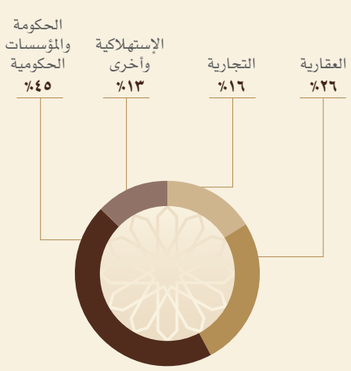

حسب أنواع الإستثمارات

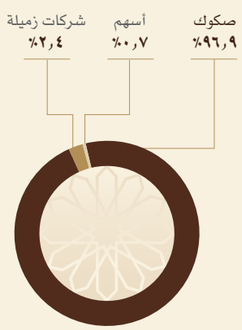

ودائع العملاء

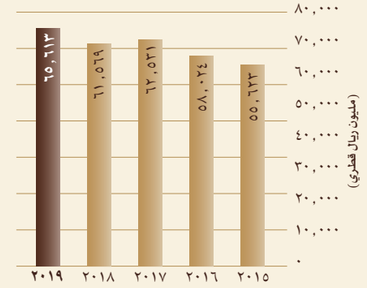

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لخمس سنوات	٪٤,٢
نسبة النمو السنوي	٪٦,٦

حقوق المساهمين قبل التوزيع

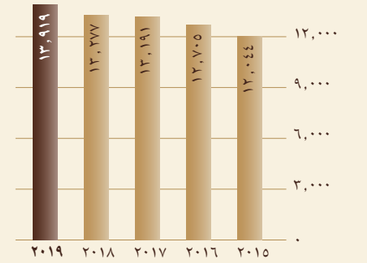

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لخمس سنوات	٪٣,٧
نسبة النمو السنوي	٪٤,٨
القيمة الدفترية للسهم	١,٨٦ ريال قطري
العائد على حقوق المساهمون	٪١٦,٠

صافي الربح العائد للمساهمين

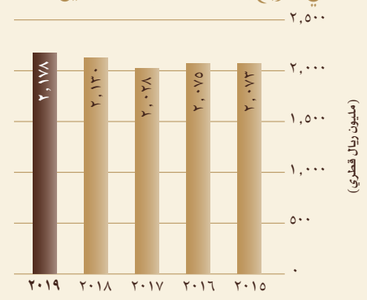

حسب القطاعات الإقتصادية

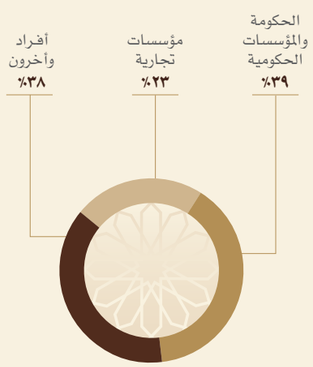

المساهمين

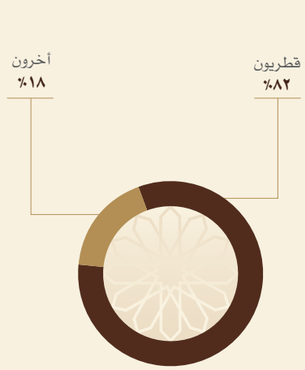

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لخمس سنوات		٪١,٢
نسبة الإنخفاض السنوي		٪٢,٣
العائد على السهم		٠,٢٩ ريال قطري
نسبة المصروفات العمومية والإدارية إلى الإيرادات التشغيلية		٪٢٢,٨٠
	٢٠١٩	٢٠١٨
اجمالي الايرادات	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
المصروفات الادارية والعمومية	٪(١٢,٦)	٪(١٣,٨)
مخصصات التمويل	٪(٠,٩)	٪٠,٥
حقوق الاقلية	٪(٠,٢)	٪(٠,٢)
ربح السنة قبل العائد على اصحاب حسابات الاستثمار	٪٨٦,٣	٪٨٦,٥
العائد على اصحاب حسابات الاستثمار	٪(٤٤,٦)	٪(٤٢,٨)
العائد على حقوق ملكية البنك	٪٤١,٧	٪٤٣,٧

تقرير

مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الريان (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجوعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
تدنيّ قيمة الموجودات المالية	
بلغت الموجودات المالية للمجموعة لبنود داخل وخارج الميزانية العمومية ما قيمته ١١٩,١ مليار ريال قطري و ١١٢,٤ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، بلغت مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة المعترف بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ٧٠٩ مليون ريال قطري (٦٧١ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨). ان معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) معيار محاسبي معقّد يتطلب أحكام هامة، والتي كانت أساساً لتطوير نماذج لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (أدوات الدين). هناك مخاطر بأن الموجودات المالية قد تدنّت قيمتها ولم يتم تكوين مخصص كافٍ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها. قد تكون الموجودات المالية غير دقيقة نظراً للأسباب التالية: - المنهجيات المستخدمة لتطوير إحتمالية التعثّر (PD)؛ الخسارة عند التعثّر (LGD)؛ و التعرضات الإئتمانية عند التعثر (EAD) غير مناسبة. - التجزئة غير المناسبة للمحافظ المستخدمة لتطوير مقاييس المخاطر.	قمنا بتقييم وإختبار التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة ذات الصلة على حوكمة البيانات والمنهجيات والمدخلات والإفتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في إحتساب مخصصات تدني القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملنا المنجز يشمل الإجراءات التالية على نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة للمجموعة وفقاً للمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠): - إختيار عينات من التسهيلات الإئتمانية، لقد قمنا بإجراء مراجعة مفصلة لمخاطر الإئتمان والنظر بمراحل تلك التسهيلات الإئتمانية للمجموعة وخسائر الإئتمان المتوقعة المحتسبة. - مراجعة وتقييم ملائمة البيانات والإفتراضات والمنهجيات المستخدمة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) الخاص بالبنك إحتمالية التعثّر (PD)، الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرضات الإئتمانيةعند التعثر (EAD)، والتصنيف الداخلي للعملاء. - تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مؤشرات مخاطر الإئتمان للموجودات المالية إستناداً إلى معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) وتوجيهات مصرف قطر المركزي والتأثيرات المحتملة على مراحل خسائر الإئتمان المتوقعة والمخصصات المتوقعة.

- لا يمثل عدد ونطاق السيناريوهات المستقبلية تغطية للمستوى المناسب من النتائج المحتملة.
- تقنيات الاستقراء المستخدمة في تخطيط السيناريوهات والمقاييس (إحتماليّة التعثر والخسارة عند التعثر والتعرضات الإئتمانية عند التعثر) في الفترات المستقبلية غير مناسبة.
- المنهجية المستخدمة لتخصيص الإحتمالية لكل سيناريو قد تكون غير مناسبة أو غير مدعومة.
- الزيادات الجوهريّة (أو الإنخفاضات) في مخاطر الائتمان (الحركات بين المرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣) لم يتم تحديدها بشكل كامل أو دقيق في الوقت المناسب.
- الإفتراضات المدمجة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة لم يتم تحديثها في الوقت المناسب.

يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية من البيانات المالية الموحدة:

- الإيضاح رقم ٣و - السياسات المحاسبية الهامة للموجودات والمطلوبات المالية.
- الإيضاح رقم ٤- إدارة المخاطر المالية
- الإيضاح رقم ٧- محاسبة وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية
- الإيضاح رقم ٩- مطلوب من بنوك
- الإيضاح رقم ١٠- موجودات التمويل
- الإيضاح رقم ١١ - إستثمارات مالية

أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية	
لقد قمنا بتحديد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية كأحد الأمور الهامة لأن أنظمة المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمجموعة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المعقدة. بسبب حجم المعاملات الكبير وتنوعها، والتي تتم معالجتها بشكل يومي هناك خطر يتمثل في إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية المتعلقة بها لم يتم تصميمها بصورة دقيقة ولا تعمل بشكل فعال. إن إحدى مجالات التركيز تتعلق بإدارة الوصول المنطقي وتوزيع المهام. تعتبر الضوابط الأساسية ضرورية لأنها تضمن أن التغييرات في التطبيقات والبيانات مناسبة و معتمدة ومراقبة. وعلى وجه الخصوص، الضوابط المدمجة ذات العلاقة ضرورية للحد من إحتمالات الإحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو تغيير البيانات الأساسية.	إن منهج التدقيق الخاص بنا يعتمد على الضوابط الألية وبالتالي تم تصميم الإجراءات لفحص الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات. تشمل إجراءات التدقيق لدينا: تحديث فهم تكنولوجيا المعلومات في التطبيقات ذات الصلة للتقارير المالية بما في ذلك نظام البنك المصرفي ونظام الخزينة و نظام المراسلات والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. فحص عناصر التحكم الألي في الإدخال والمعالجة والإخراج الرئيسية المتعلقة بعمليات الأعمال. فحص ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بضوابط الرقابة الألية والمعلومات التي يعالجها الحاسوب والمتعلقة بأمن الوصول وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة. تقييم دقة واكتمال المعلومات التي تم معالجتها بواسطة الحاسوب وإستخدامها لغاية التقارير المالية.

- تقييم منهجية خسائر الإئتمان المتوقعة، وسيناريوهات الإقتصاد الكلي، ونموذج التحقق/الإختبار وتعديلات ما بعد المنهج على أساس عينات مختارة.
- إضافة على ذلك، تأكدنا من قيام المدققين للمكونات المهمة للمجموعة بتنفيذ إجراءات تدقيق ثابتة وفقاً لما ورد أعلاه، حسب المعمول بها.

قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات ذات الصلة في هذا المجال كافية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية («FAS») الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية («AAOIFI») ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

تقـــريـــر

مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق، لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية. إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

مسؤوليات مجلس الإدارة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها، والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقا لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة الى ذلك، برأينا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. قد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما نؤكد أن المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات لأحكام قانون مصرف قطر المركزي أو قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

في الدوحة - قطر
١٧ فبراير ٢٠٢٠

عن ديلويت آند توش
فـرع قطـــر

خاضعة للحصول على عدم ممانعة من المصرف المركزي
بحسب تعليمات الإشراف والرقابة

وليـد سليـم
شـريـــك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

بيان
المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	٨	٣,١٢٢,٨٦٠	٣,٠٢٦,٩٩٤
مطلوب من بنوك	٩	٦,٠٣٥,٠٩٠	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات التمويل	١٠	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية	١١	٢١,٣٧٨,٧٠٦	١٩,٢٢٢,١١١
إستثمارات في شركات زميلة	١٢	٥٢٧,٣٩٨	٥٢٥,٨٥٩
موجودات ثابتة	١٣	٢٢٧,٧٣١	١٨٨,٩٧٩
موجودات أخرى	١٤	٢٦٧,٤٢٧	٣٠٢,١١٩
إجمالي الموجودات		**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**	**٩٧,٢٩٤,٢١٣**
المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوب إلى بنوك	١٥	١٩,٣٦٧,١٩١	١٦,٥٤٦,٠١٠
حسابات عملاء جارية	١٦	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٢٦٨,٨١٦
تمويل صكوك	١٧	٣,٣٣٣,٩٩٨	١,٧٢١,٣٣٩
تمويلات أخرى	١٨	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,٠٥٢,٩٩٣
مطلوبات أخرى	١٩	١,٩٤٨,٨٤٩	١,٩٣١,٢٢١
إجمالي المطلوبات		**٣٤,١٧٨,٧٢٤**	**٢٩,٥٢٠,٣٧٩**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٢٠	**٥٨,٠٨٥,٨٨٢**	**٥٤,٣٠٠,٠٥١**
حقوق الملكية			
رأس المال	٢١	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	٢١	٢,٤٩٦,٦٢٣	٢,٢٧٨,٧٨٣
إحتياطي مخاطر	٢١	١,٦٣٦,٢٦٨	١,٥٧٤,٦٩٥
إحتياطي القيمة العادلة	٢١	٢٣,٦٠٤	٩,٧٦٨
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	٢١	(٩,٧٠٣)	(١٣,٨٠٩)
إحتياطيات أخرى	٢١	١٢٣,٤٠٥	١١٨,٩١٠
أرباح مدورة		٢,١٤٨,٩٩٩	١,٨٠٨,٩٦٨
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		**١٣,٩١٩,١٩٦**	**١٣,٢٧٧,٣١٥**
حقوق ملكية غير مسيطرة	٢٢	٢١٢,٧١٩	١٩٦,٤٦٨
إجمالي حقوق الملكية		**١٤,١٣١,٩١٥**	**١٣,٤٧٣,٧٨٣**
إجمالي المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية		**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**	**٩٧,٢٩٤,٢١٣**

لقد تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وذلك في ٢٠ يناير ٢٠٢٠ وقد تم التوقيع عليها بالإنابة عن المجلس من قبل:

ووقعها بالإنابة عن المجلس كل من:

د. حسين علي العبد الله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عادل مصطفوي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب أن تُقرأ بالتزامن معها.

بيان
الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
إيرادات أنشطة التمويل	٢٣	٣,٧١٠,٣٨٤	٣,٥٣٨,٦٢٩
إيرادات أنشطة الإستثمار	٢٤	٩٣٠,٥٨٨	٨٣٨,٢٢٨
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار		**٤,٦٤٠,٩٧٢**	**٤,٣٧٦,٨٥٧**
إيراد رسوم وعمولات		٣٩١,٢١٨	٣١٨,٧٣٤
مصروف رسوم وعمولات		(٣,١٣٥)	(٣,٥٩٦)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	s	**٣٨٨,٠٨٣**	**٣١٥,١٣٨**
إيراد تحويل عملات أجنبية (بالصافي)	٢٦	١٦٢,٣٨٠	١٥٢,٤٧٩
حصة من نتائج شركات زميلة	١٢	١٩,٨٣٢	٢١,٩٠٤
إيرادات أخرى	٢٧	٩,٧٠٨	٧,٩٠٠
إجمالي الإيرادات		**٥,٢٢٠,٩٧٥**	**٤,٨٧٤,٢٧٨**
تكاليف موظفين	٢٨	(٣٩٥,٣٨٠)	(٣٧٤,٥٨٣)
إستهلاك	١٣	(١٧,٥٧٨)	(١٤,٥٨٩)
مصروفات أخرى	٢٩	(٢٤٥,٦٨٥)	(٢٧٩,٢٥١)
مصروفات تمويل		(٨٣٧,٨٧٣)	(٧٥٩,٨٥٦)
إجمالي المصروفات		**(١,٤٩٦,٥١٦)**	**(١,٤٢٨,٢٧٩)**
صافي رد مطلوبات من بنوك		٢٣١	٣٨٧
صافي (خسائر تدني قيمة)/إسترداد و رد موجودات تمويل	١٠(ب)	(٥٤,٨٣٠)	١٤,٥٩١
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات في أوراق مالية		(١,١١٧)	(٩,٠١٤)
صافي رد من حسابات خارج الميزانية التي تخضع لمخاطر الإئتمان		١٠,٩٧٦	١٦,٠٩٢
ربح السنة قبل العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار		**٣,٦٧٩,٧١٩**	**٣,٤٦٨,٠٥٥**
مطروحاً: العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثم ار	٢٠(ج)	(١,٤٩٠,٩٢٢)	(١,٣٢٦,١١٤)
ربح السنة قبل الضريبة		**٢,١٨٨,٧٩٧**	**٢,١٤١,٩٤١**
مصروف الضريبة		(٦٨٨)	(٢,٤٣٢)
صافي ربح السنة		٢,١٨٨,١٠٩	٢,١٣٩,٥٠٩
صافي ربح السنة العائد على:			
مساهمي البنك		٢,١٧٨,٣٩٩	٢,١٣٠,٤١٥
حقوق ملكية غير مسيطرة		٩,٧١٠	٩,٠٩٤
		٢,١٨٨,١٠٩	٢,١٣٩,٥٠٩
العائد الأساسي والمخفف على السهم (بالريال القطري) (معدّل)	٣٣	**٠,٢٩٠**	**٠,٢٨٤**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب أن تُقرأ بالتزامن معها.

بيان

التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضريبة		٢,١٨٨,٧٩٧	٢,١٤١,٩٤١
تعديلات لـ:			
صافي خسارة تدني/(إسترداد و رد) موجودات مالية		٥٤,٨٣٠	(١٤,٥٩١)
صافي خسائر تدني إستثمارات أوراق مالية		١,١١٧	٩,٠١٤
صافي رد موجودات تمويل أخرى		(١٠,٩٧٦)	(١٦,٠٩٢)
خسارة قيمة عادلة من إستثمارات أوراق مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		٦٦	١٠١
خسارة غير محققة من إعادة تقييم أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة		١,٩٧٥	٦٠
إستهلاك	١٣	١٧,٥٧٨	١٤,٥٨٩
إطفاء تكاليف المعاملات		١,٢٦٣	–
صافي ربح من بيع إستثمارات أوراق مالية		(١٠,٢٠٩)	(١٧,٤٦٨)
إيراد توزيعات أرباح		(٢,٥٢٨)	(٥,٧١٨)
حصة من نتائج شركات زميلة	١٢	(١٩,٨٣٢)	(٢١,٩٠٤)
الخسارة الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة		١,٤٧٣	–
إطفاء علاوة وخصم على إستثمارات أوراق مالية		(١٥,٥٨٧)	(٩,٢٣١)
مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٩(أ)	٥,٦٢٧	٧,٩٧٢
الربح قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		٢,٢١٣,٥٩٤	٢,٠٨٨,٦٧٣
التغير في حساب الإحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		(١٢٦,٤٥٥)	(١٥٨,١٨١)
التغير في مطلوب من بنوك		٢٧٣,٠٣٨	٣٩٦,٠١٢
التغير في موجودات التمويل		(٢,٣٧٧,١٩٨)	(٦٥٤,٦٩٥)
التغير في موجودات أخرى		(٢٥,٣٨٢)	(٥,٧٣٤)
التغير في الأرباح المستحقة من الاستثمارات		(٣٢,٤٠٢)	٨٨٣
التغير في مطلوب إلى بنوك		٢,٥٨٤,٥٤٩	(٨,٦٣٧,٣٣٧)
التغير في الحسابات الجارية للعملاء		٢٥٧,٨٦٧	٦٤٧,٩٧٦
التغير في مطلوبات أخرى		(٤٤,٥٨٤)	(١٦٣,٠٨٥)
التغير في الأرباح المستحقة على تمويل الصكوك والتمويلات الأخرى		١٩,٢١٦	١٣,٥٦٢
		٢,٧٤٢,٢٤٣	**(٦,٤٧١,٩٢٦)**
توزيعات أرباح مستلمة		٢,٥٢٨	٥,٧١٨
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	١٩(أ)	(٢,٨٠٦)	(٢,١٨٦)
ضريبة مدفوعة		(٥٥٧)	(٢٨٤)
صافي النقد من/(المستخدم في) أنشطة التشغيل		**٢,٧٤١,٤٠٨**	**(٦,٤٦٨,٦٧٨)**
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مشتريات إستثمارات أوراق مالية		(٤,٤٣٣,٦٩٤)	(١,١٠٤,٣٣٨)
متحصلات من بيع/ إسترداد إستثمارات أوراق مالية		٢,٣٧٠,٢٨٥	٥,٥٠١,٢٥٤
مشتريات أصول ثابتة	١٣	(٥٧,١٢٦)	(٤٥,٢١١)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة	١٢	١٧,٤٠٠	١٦,٠٥٩
صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من أنشطة الإستثمار		**(٢,١٠٣,١٣٥)**	**٤,٣٦٧,٧٦٤**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار		٣,٧٨٥,١٧٢	(١,٦١٠,٥٨٧)
متحصلات من تمويل صكوك والتمويلات		١,٧٤٥,٠٣٧	٣,٧٦٠,٧٧٠
توزيعات أرباح مدفوعة		(١,٤٢٦,١٢٥)	(١,٤٢٥,١٢٣)
صافي التغير في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة		٦,٥٤١	(١١,٦٩٣)
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل		**٤,١١٠,٦٢٥**	**٧١٣,٣٦٧**
صافي الزيادة/(النقص) في النقد وما يعادله		٤,٧٤٨,٨٩٨	(١,٣٨٧,٥٤٧)
النقد وما يعادله في ١ يناير		١,٧٩٠,٠٢٢	٣,١٤٠,٦٢٠
بنود غير نقدية			
الخسائر الإئتمانية المتوقعة من المبالغ المستحقة من البنوك	٣(ب)	–	(٧٩٢)
أثر التغير في أسعار تحويل العملات على النقد وما يعادله المحتفظ به		١٥,٧٧٦	٣٧,٧٤١
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	٣٤	**٦,٥٥٤,٦٩٦**	**١,٧٩٠,٠٢٢**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب أن تُقرأ بالتزامن معها.

بيان

التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي مخاطر	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي تحويل العملات الأجنبية	إحتياطي أخرى	أرباح مدورة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي المصرف	حقوق غير ملكية مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٧,٢٧٨,٧٨٣**	**١,٥٧٤,٦٩٥**	**٩,٧٦٨**	**(١٣,٨٠٩)**	**١١٨,٩١٠**	**١,٨٠٨,٩٦٨**	**١٣,٧٧٧,٣١٥**	**١٩٦,٤٦٨**	**١٣,٩٧٣,٧٨٣**
التغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	(٨٤,٨٨٥)	–	–	(٨٤,٨٨٥)	–	(٨٤,٨٨٥)
صافي الربح عن تحوط صافي إستثمار في شركة تابعة أجنبية	–	–	–	–	٨٨,٩٩١	–	–	٨٨,٩٩١	–	٨٨,٩٩١
التغير في إحتياطي القيمة العادلة (إيضاح ١١)	–	–	–	١٣,٨٢٦	–	–	–	١٣,٨٢٦	–	١٣,٨٢٦
ربح السنة	–	–	–	–	–	–	٢,١٧٨,٣٩٩	٢,١٧٨,٣٩٩	٩,٧١٠	٢,١٨٨,١٠٩
توزيعات أرباح معلنة وموافق عليها لسنة ٢٠١٨	–	–	–	–	–	–	(١,٥٠٠,٠٠٠)	(١,٥٠٠,٠٠٠)	–	(١,٥٠٠,٠٠٠)
محول إلى إحتياطي قانوني	–	٢١٧,٨٤٠	–	–	–	–	(٢١٧,٨٤٠)	–	–	–
محول إلى إحتياطي مخاطر	–	–	٦١,٥٧٣	–	–	–	(٦١,٥٧٣)	–	–	–
صافي الحركة في إحتياطيات أخرى	–	–	–	–	–	٤,٤٩٥	(٤,٤٩٥)	–	–	–
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	–	–	–	–	–	–	(٥٣,٢٦٠)	(٥٣,٢٦٠)	–	(٥٣,٢٦٠)
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	٦,٥٤١	٦,٥٤١	–	٦,٥٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٧,٤٩٦,٦٢٣**	**١,٦٣٦,٢٦٨**	**٢٣,٦٠٤**	**(٩٠,٧٠٣)**	**١٢٣,٤٠٥**	**٢,١٤٨,٩٩٩**	**١٣,٩١٩,١٩٦**	**٢١٢,٧١٩**	**١٤,١٣١,٩١٥**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٧,٠٦٥,٧٤١**	**١,٥٠٧,٥٦٧**	**٣,٠٧٤**	**(٧,٥١٩)**	**١١٣,٠٠١**	**٢,٠٩٠,٠٠٧**	**١٣,١٩٠,٨٧١**	**١٩٩,٠٦٧**	**١٣,٣٨٩,٩٣٨**
تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ (إيضاح ٢)	–	–	–	–	–	–	(٤٩١,١١٥)	(٤٩١,١١٥)	–	(٤٩١,١١٥)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ - معدّل	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٧,٠٦٥,٧٤١**	**١,٥٠٧,٥٦٧**	**٣,٠٧٤**	**(٧,٥١٩)**	**١١٣,٠٠١**	**١,٥١٧,٨٩٢**	**١٢,٦٩٩,٧٥٦**	**١٩٩,٠٦٧**	**١٢,٨٩٨,٨٢٣**
التغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	(١٠,٦٥٥)	–	–	(١٠,٦٥٥)	–	(١٠,٦٥٥)
صافي الربح عن تحوط صافي إستثمار في شركة تابعة أجنبية	–	–	–	–	٩٩,٣٦٥	–	–	٩٩,٣٦٥	–	٩٩,٣٦٥
التغير في إحتياطي القيمة العادلة (إيضاح ١١)	–	–	–	٦,٦٩٤	–	–	–	٦,٦٩٤	–	٦,٦٩٤
ربح السنة	–	–	–	–	–	–	٢,١٣٠,٤١٥	٢,١٣٠,٤١٥	٩,٠٩٤	٢,١٣٩,٥٠٩
توزيعات أرباح معلنة وموافق عليها لسنة ٢٠١٧	–	–	–	–	–	–	(١,٥٠٠,٠٠٠)	(١,٥٠٠,٠٠٠)	–	(١,٥٠٠,٠٠٠)
محول إلى إحتياطي قانوني	–	٢١٢,٠٤٢	–	–	–	–	(٢١٢,٠٤٢)	–	–	–
محول إلى إحتياطي مخاطر	–	–	٦٧,١٢٨	–	–	–	(٦٧,١٢٨)	–	–	–
صافي الحركة في إحتياطيات أخرى	–	–	–	–	٥٩٠٩	–	(٥٩٠٩)	–	–	–
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	–	–	–	–	–	–	(٥٣,٢٦٠)	(٥٣,٢٦٠)	–	(٥٣,٢٦٠)
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	(١١,٦٩٣)	(١١,٦٩٣)	–	(١١,٦٩٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٧,٢٧٨,٧٨٣**	**١,٥٧٤,٦٩٥**	**٩,٧٦٨**	**(١٣,٨٠٩)**	**١١٨,٩١٠**	**١,٨٠٨,٩٦٨**	**١٣,٧٧٧,٣١٥**	**١٩٦,٤٦٨**	**١٣,٩٧٣,٧٨٣**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب أن تُقرأ بالتزامن معها.

إيضاحات

حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١- الكيان الصادر عنه التقرير

تأسيس مصرف الريان (ش.م.ع.ق.) («المصرف» أو «البنك») في ٤ يناير ٢٠٠٦ في دولة قطر كشركة مساهمة قطرية عامة بموجب قانون الشركات التجارية القطري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ وحسب تعديلات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بموجب القرار رقم ٢٠٠٦/١١، رقم السجل التجاري للمصرف هو ٣٢٠١٠. العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب ٢٨٨٨٨، شارع حمد الكبير، الدوحة، دولة قطر. تتضمن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة» ومنفردة بـ «شركات المجموعة»). تقوم المجموعة بصفة أساسية بمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل والإستثمار وأنشطة الوساطة ولديه ١٧ فرعاً يتضمن ذلك المقر الرئيسي في دولة قطر. الشركة الأم/الطرف المسيطر النهائي على المجموعة هو مصرف الريان (ش.م.ع.ق.).

الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة هي كالتالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	رأس المال	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية	
				٢٠١٩	٢٠١٨
الريان للإستثمار ذ.م.م	قطر	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	أعمال مصرفية إستثمارية	١٠٠٪	١٠٠٪
الريان للوساطة المالية ١	قطر	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري	الوساطة المالية	١٠٠٪	١٠٠٪
الريان (المملكة المتحدة) المحدودة ٢	المملكة المتحدة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني	أنشطة إستثمارية	٧٠٪	٧٠٪
الريان وشركائه	قطر	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري	إستشارات عقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة واجهة الوسيل البحرية	جزر كايمان	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	أنشطة إستثمارية	١٠٠٪	١٠٠٪
صكوك مصرف الريان المحدودة ٣	جزر كايمان	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	إصدار صكوك	١٠٠٪	١٠٠٪

(١) توقفت العمليات من ١٢ يناير ٢٠١٧ بعد موافقة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) على تجميد ترخيصها لمدة عامين.والذي تم تمديده حتى ١٠ سبتمبر ٢٠١٩. مجلس الإدارة بصدد الانتهاء من وضع الريان للوساطة المالية للامتثال لمتطلبات (QFMA).

(٢) تملك الريان (المملكة المتحدة) المحدودة نسبة ٩٨,٣٤٪ في شركتها التابعة، بنك الريان بي إل سي (المعروف سابقاً بالبنك الإسلامي البريطاني بي إل سي). بصورة فعلية يملك البنك ما نسبته ٦٨,٨٤٪ من بنك الريان بي إل سي. بنك الريان بي إل سي هو «مقدم الخدمة» الخاص بـ «صكوك تمويل تولكين رقم ١ بي إل سي»، وهي شركة تم تأسيسها في المملكة المتحدة بهدف إصدار صكوك لصالح بنك الريان بي إل سي.

(٣) تم تأسيس صكوك مصرف الريان المحدودة في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة بهدف إصدار الصكوك وأنشطة أخرى لصالح البنك.

في ١٦ يونيو ٢٠١٩، بناءً على تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA)، وبعد موافقة المساهمين التي تم الحصول عليها في إجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٥ فبراير ٢٠١٩، قام البنك بتقسيم إسهمه إلى ١٠: ١ على سهم في رأس المال، وقام بتعديل القيمة الإسمية للسهم الواحد (١ ريال قطري للسهم الواحد) بدلاً من ١٠ ريال قطري للسهم. ما لم يذكر خلاف ذلك، تم تعديل المبالغ المتأثرة والمعلومات حول الأسهم في هذه البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة وإيضاحاتها بأثر رجعي لتقسيم الأسهم، كما لو أن تقسيم الأسهم قد حدث في بداية الفترة المقارنة.

٢- أساس الإعداد

(أ) بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ونصوص لوائح مصرف قطر المركزي المطبقة. بالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الإستثمارات المالية المصنفة «إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» و «الإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة لإدارة المخاطر.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك. تحدد كل شركة تابعة للمجموعة عملتها الوظيفية الخاصة بها وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية عن كل شركة بإستخدام تلك العملة الوظيفية.

(د) إستخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح (٥).

٣- السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، وقد تم تطبيقها بشكل ثابت من قبل جميع شركات المجموعة.

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة

I- المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة سارية المفعول من تاريخ ١ يناير ٢٠١٩

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ :المرابحة ومبيعات الدفعات المؤجلة الأخرى.

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ حول المرابحة ومبيعات الدفعات المؤجلة الأخرى في سنة ٢٠١٧ يحل معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ محل معيار المحاسبة المالية رقم ٢ السابق حول «المرابحة والمرابحة لطالب الشراء» ومعيار المحاسبة المالية رقم ٢٠ حول «مبيعات الدفعات المؤجلة».

الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ المناسبة الخاصة بالمحاسبة وبإعداد التقارير لغرض الاعتراف والقياس والإفصاحات ذات الصلة بمعاملات المرابحة ومبيعات الدفعات المؤجلة الأخرى، وللبائعين والمشترين في تلك المعاملات.

أصبح هذا المعيار سارياً ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ ولم يكن له أثر على البيانات المالية للمجموعة.

II- المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الصادرة ولكنها لم تصبح سارية بعد

لم تقم المجموعة بعد بتطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح فعالة بعد:

معيار المحاسبة المالية رقم ٣١: وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ حول وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) في سنة ٢٠١٨. الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) والموجودات والالتزامات ذات الصلة من منظوري كل من الموكل (المستثمر) والوكيل.

سيصبح هذا المعيار سارياً للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بتطبيقه مبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣: الاستثمار في الأسهم والصكوك والأدوات المماثلة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ « الاستثمار في الأسهم والصكوك والأدوات المماثلة» في سنة ٢٠١٩. يحل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ محل معيار المحاسبة المالية السابق رقم ٢٥» الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات مماثلة".

إن هذا المعيار سيكون متاح للتطبيق المبكر للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة (تتمة)

II- المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الصادرة ولكنها لم تصبح سارية بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤: تقديم التقارير المالية لحاملي الصكوك

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ في ٢٠١٩.

أن هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ تقديم التقارير المحاسبية والمالية عن الموجودات والأعمال التي تنطوي على صكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة وخصوصا حاملي الصكوك.

يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو مع السماح بتطبيقه مبكراً بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥: احتياطيات الخسائر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥» احتياطيات المخاطر» في سنة ٢٠١٨. يحل هذا المعيار بجانب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠» انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية» محل معيار المحاسبة المالية رقم ١١» المخصصات والاحتياطيات.يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقارير المحاسبية والمالية حول احتياطيات الخسائر الموضوعة لتخفيف مختلف المخاطر التي تواجه المعنيون، وبصفة أساسية المستثمرين المتقبلين للربح والخسارة لدى المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات المالية الإسلامية المؤسسات).

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ مع السماح بتطبيقه مبكرا فقط في حالة تبني المجموعة المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠» انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر.

تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

(ب) انخفاض القيمة والخسائر الإئتمانية الالتزمات والالتزامات

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ حول إنخفاض القيمة والخسائر الإئتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في ٢٠١٧. يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول إنخفاض القيمة والخسائر الإئتمانية لمختلف الموجودات الإسلامية التمويلية والإستثمارية وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، وتكوين مخصصات تدني مقابل الإلتزامات ذات المخاطر العالية من أجل تمكين مستخدمي البيانات المالية على وجه الخصوص من تقييم المبالغ الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بتلك الموجودات والمعاملات وتوقيتها والشكوك حولها بصورة عادلة. سيحل معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ محل معيار المحاسبة المالية رقم ١١ الخاص بالمخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم ٢٥ حول الإستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المماثلة فيما يتعلق بإنخفاض القيمة.

يُصنّف معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ الموجودات والتعرض للمخاطر في ثلاث فئات على أساس طبيعة المخاطر المشمولة (مثل مخاطر الإئتمان ومخاطر أخرى) ويُحدد ثلاث طرق لتقييم خسائر كل فئة من فئات الموجودات: ١) طريقة الخسائر الإئتمانية، ٢) طريقة صافي القيمة القابلة للتحقق، ٣) طريقة إنخفاض القيمة.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يُدخل معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ طريقة الخسائر الإئتمانية مع نموذج استشرافي عن «الخسائر الإئتمانية المتوقعة». تستخدم طريقة الخسائر الإئتمانية للذمم المدينة والتعرض للمخاطر خارج الميزانية العمومية طريقة قياس مزدوجة، يتم وفقاً لها قياس مخصص الخسارة إما كخسارة إئتمانية متوقعة على مدار اثني عشر شهراً أو خسارة إئتمانية على مدى عمر الإئتمان. سيطبق نموذج إنخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية التي تتعرض للمخاطر الإئتمانية، ويجب إجراء العديد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير الزيادة الكبيرة في المخاطر الإئتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة؛
- وضع الرقم والترجيحات النسبية للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع مخاطر المنتجات/السوق والمخاطر المصاحبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة؛ و
- إنشاء مجموعة من موجودات مالية متماثلة لأغراض قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

كما هو مطلوب من قبل مصرف قطر المركزي، قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ مبكراً إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، وحسبما يسمح به المعيار، فقد إختارت المجموعة عدم تعديل أرقام المقارنة. تم إدراج أية تعديلات على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الإنتقال في الأرباح المدورة الإفتتاحية والحصة غير المسيطرة لسنة ٢٠١٨. كان الأثر من تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) كما في ١ يناير ٢٠١٨ هو إنخفاض الأرباح المدورة بمبلغ ٤٩١ مليون ريال قطري.

ألف ريال قطري

	الأرباح المدورة	حقوق ملكية غير مسيطرة
رصيد الإقفال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢,٠٠٩,٠٠٧	١٩٩,٠٦٧
الأثر عند الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة		
مطلوب من البنوك	٧٩٢	–
موجودات تمويلية	٤٢٤,٢٠٣	–
إستثمارات أدوات الدين "صكوك" المدرجة بالتكلفة المطفأة	٣,٠١٧	–
التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الإئتمان	٦٣,١٠٣	–
	٤٩١,١١٥	–
الرصيد الإفتتاحي الخاضع لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) في تاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٨	**١,٥١٧,٨٩٢**	**١٩٩,٠٦٧**

المطلوبات المالية

لا يوجد تغيير في تصنيف وقياس المطلوبات المالية.

(ج) أساس توحيد البيانات المالية

(١) الشركات التابعة

تتكون البيانات المالية الموحدة من القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تتحقق السيطرة عندما تكون المجموعة معرضة أو لديها حقوق لعائدات متغيرة من مشاركتها مع المستثمر ولديها القدرة على التأثير على تلك العائدات. على وجه التحديد، تتحكم المجموعة في الشركة المستثمر فيها، فقط إذا كانت المجموعة:

- لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تعطي القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- التعرض، أو الحقوق، للعوائد المتغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بشكل عام، هناك افتراض بأن غالبية حقوق التصويت تؤدي إلى السيطرة. لدعم هذا الإفتراضية وعندما يكون لدى المجموعة أقل من غالبية التصويت أو أي حقوق مشابهة للمستثمر، فإن المجموعة تأخذ بعين الإعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع الأشخاص الآخرين المصرح لهم للإستثمار فيها.
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة المستثمر فيها أم لا، إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات والايرادات والمصروفات لشركة تابعة تم اكتسابها خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ السيطرة حتى تاريخ توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر وكل عنصر من مكونات بنود الدخل الشامل الآخرى الى حاملي الأسهم في الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في الحقوق غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتها المحاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة)، والمطلوبات، والمساهمات غير المسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية، في حين يتم إثبات أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الربح أو الخسارة. يتم إثبات أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) أساس توحيد البيانات المالية (تتمة)

(٢) المساهمات غير المسيطرة

تعامل المجموعة المعاملات مع المساهمات غير المسيطرة على أنها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمات غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذة من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضاً تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد المساهمات غير المسيطرة في حقوق الملكية.

عند توقف السيطرة أو النفوذ الهام الذي تمارسه المجموعة، يعاد قياس أية مساهمة محتفظ بها في الشركة إلى قيمتها العادلة مع الاعتراف بالتغيير في القيمة الدفترية المعترف بها في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة بالنسبة للمساهمة المحتفظ بها في شركة زميلة أو مشروع مشترك أو موجود مالي. بالإضافة إلى ذلك فإن أي مبالغ معترف بها سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك الشركة تتم المحاسبة عنها وكأن المجموعة قد قامت بالإستبعاد المباشر للموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. قد يعني ذلك أن تتم إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها سابقا في حقوق الملكية الأخرى إلى بيان الدخل الموحد.

في حالة تخفيض مساهمة الملكية في شركة زميلة مع الإحتفاظ بنفوذ هام، تتم إعادة تصنيف جزء تناسبي فقط من المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد، متى كان ذلك ملائماً.

(٣) المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم إستبعاد الأرصدة والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة (فيما عدا مكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية) الناشئة من التعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم إستبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة المكاسب غير المحققة ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه دليل على إنخفاض في القيمة.

(٤) الشركات الزميلة (الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية)

الشركة الزميلة هي منشأة تكون للشركة تأثير هام عليها وليست شركة تابعة أو شركة مشروع مشترك. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

تدرج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه القوائم المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الإستثمار في شركة زميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة مبدئياً، ويتم تعديله بعد ذلك للإعتراف بحصة الشركة من الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة المجموعة من خسائر الشركة الزميلة نسبة ما تملكه المجموعة في الشركة الزميلة (والتي تتضمن أية مصالح طويلة الأجل تشكل، من حيث الجوهر، جزءً من صافي إستثمار المجموعة في الشركة الزميلة)، تتوقف المجموعة عن الإعتراف بنصيبها من الخسائر الإضافية. يتم الإعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي تكبدت فيه المجموعة إلتزامات قانونية أو بناءة أو قامت بسداد مدفوعات نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم احتساب الاستثمار في الشركة زميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المستثمر فيها شركة زميلة. عند الإستحواذ على الإستثمار في شركة زميلة، يتم الإعتراف بأي زيادة في تكلفة الإستثمار على حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المحددة للشركة المستثمر فيها كشهرة، والتي يتم تضمينها في حصة الشركة من الإستثمار. يتم إثبات أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الإستثمار بعد إعادة التقييم ومباشرة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تم فيها الإستثمار.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأية خسارة تدني في القيمة فيما يتعلق بإستثمار المجموعة في شركة زميلة. عند الضرورة، يتم اختبار تعرض القيمة الدفترية للإستثمار بشكل كامل (بما في ذلك الشهرة) لتدني القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ إنخفاض قيمة الموجودات كأصل واحد بالمقارنة مع قيمته القابلة للإسترداد (القيمة الأعلى المستخدمة والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع) مع قيمته الدفترية. لا يتم تخصيص أي خسارة تدني في القيمة معترف بها لأي أصل، بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءًا من القيمة الدفترية للاستثمار. يتم الإعتراف بأي عكس لخسارة التدني في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ إلى الحد الذي يزيد فيه المبلغ القابل للإسترداد من الإستثمار في وقت لاحق.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الإستثمارعن كونه شركة زميلة أو شركة مشروع مشترك، أو عندما يتم تصنيف الإستثمار كمحتفظ به لغايات البيع. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في شركة زميلة سابقة أو مشروع مشترك ويكون الربح المحتفظ به على شكل أصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الربح المحتفظ به بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ وتعتبر القيمة العادلة كقيمة عادلة عند الإعتراف الأولي وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو شركة المشروع المشترك في تاريخ إيقاف الاحتساب بطريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي ربح محتفظ به وأي عائدات من التصرف في حصة أو جزء في الشركة الزميلة أو شركات المشاريع المشتركة يتم تضمينها في تحديد الربح أو الخسارة من بيع الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. إذا تم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل الشركة الزميلة أو شركة المشروع المشترك إلى ربح أو خسارة عند التخلص من الموجودات أو المطلوبات، تقوم الشركة أيضاً بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل لإعادة التصنيف) عندما يتم إيقاف التعامل بطريقة حقوق الملكية.

عندما تخفض المجموعة حصتها في الملكية في شركة زميلة أو تستمر المجموعة في استخدام طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة التي كانت في السابق معترف بها في الدخل الشامل الآخر المتعلق بهذا التخفيض في حصة الملكية إذا تم إعادة تصنيف تلك الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند التصرف في الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

عندما تتعامل إحدى الشركات مع شركة تابعة للمجموعة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركة الزميلة يتم الإعتراف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط في حدود المصالح في الشركة الزميلة غير المرتبطة بالمجموعة.

(٥) إدارة الأموال

تدير المجموعة وتشرف على موجودات محتفظ بها في وحدة إئتمان وأدوات إستثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. إن البيانات المالية الخاصة بهذه الكيانات غير مشمولة في هذه البيانات المالية الموحدة فيما عدا إذا كانت المجموعة تسيطر على الكيان.

(د) العملات الأجنبية

(١) المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية المعنية للعمليات بمعدلات الصرف الآنية في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية بإستخدام معدلات الصرف الآنية السائدة في ذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف الآني في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بإستخدام معدل الصرف في تواريخ المعاملات.

يتم الإعتراف بفروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.

(٢) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإقفال في تاريخ التقرير؛
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات)؛ وأيضًا
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.
- فروق تحويل العملات الناشئة من الطرق أعلاه يتم قيد في حقوق ملكية المساهمين ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ الفروق في أسعار الصرف الناتجة عن تحويل صافي الإستثمار في الكيانات الأجنبية، والتمويلات وأدوات العملة الأخرى المحددة كتحوطات لهذه الإستثمارات، إلى «حقوق الملكية». عندما يتم التصرف في عملية أجنبية، أو يتم التخلص منها بشكل جزئي، يتم الإعتراف بفروق الصرف في بيان الدخل الموحد كجزء من الربح أو الخسارة على البيع.

تعامل الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناشئة عن إمتلاك كيان أجنبي كموجودات ومطلوبات للكيان الأجنبي ويتم ترجمتها عند سعر الإغلاق الفوري.

عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر مكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(هـ) الإستثمارات المالية

تشتمل الإستثمارات المالية على إستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" وإستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(١) التصنيف

الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" هي أوراق مالية ذات مدفوعات ربح ورأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد لحامل الأداة. أدوات حقوق الملكية هي الإستثمارات التي لا تظهر عليها دلائل الإستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" وهي تتضمن أدوات يثبت منها منفعة باقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك"

الإستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" يتم تصنيفها في الفئتين التاليتين: (١) بالتكلفة المطفأة، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(هـ) الإستثمارات المالية (تتمة)

***(١) التصنيف* (تتمة)**

أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" (تتمة)

يتم تصنيف وقياس الإستثمار في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" بالتكلفة المطفأة فقط في حالة إدارة الأداة على أساس العائد التعاقدي أو أنه لا يتم الاحتفاظ بالأداة للمتاجرة ولم يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

الإستثمار في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتضمن إستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند الإنشاء فإن الإستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" التي تدار على أساس العائد التعاقدي يمكن تخصيصها فقط بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كانت تستبعد فجوة محاسبية قد تنشأ عند قياس الموجود أو المطلوب أو الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الفئات التالية: (١) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن إستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الإستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة لو تم الاستحواذ عليه أو نشأ أصلا بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتداول. الإستثمارات التي تشكل جزء من المحفظة التي يكون فيها نموذج فعلي لتحقيق ربح قصير الأجل يتم تصنيفها أيضا على أنها «محتفظ بها للمتاجرة».

تتضمن الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إستثمارات تتم إدارتها وتقييم أدائها داخليا على أساس القيمة العادلة.

عند الإعتراف المبدئي يقوم المصرف باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص بعض أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ليتم تصنيفها كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(٢) الإعتراف والغاء الإعتراف

يتم الإعتراف بالإستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(٣) القياس

القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الإستحواذ على إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يعاد قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الإعتراف المبدئي تقاس الإستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً خسارة الإنخفاض في القيمة. يتم الإعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الإعتراف أو خسارة الإنخفاض في قيمة الإستثمارات في بيان الدخل الموحد.

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية يعاد قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الإعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة من التغيير في القيمة العادلة للإستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي قيمة عادلة منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو إنخفاض قيمة أو تحصيل أو استبعاد الإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد.

الإستثمارات التي ليس لها سعر مدرج بالسوق أو طرق مناسبة أخرى يمكن منها اشتقاق قياس موثوق به للقيمة العادلة على أساس مستمر فإنه يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو المطلوب المالي هي المبلغ الذي يقاس به الموجود أو المطلوب المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات السداد الأصلية مضافا إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم بإستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الإنخفاض في القيمة. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد مطلوب بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. تقيس المجموعة القيمة العادلة للإستثمارات المسعرة بإستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة تقوم المجموعة بالاعتراف بأية زيادة في القيمة العادلة عندما تتوفر لديها مؤشرات موثوق بها تدعم مثل تلك الزيادة وتقييم القيمة العادلة لتلك الإستثمارات. تنحصر تلك المؤشرات الموثوق بها في أحدث المعاملات لإستثمار محدد أو إستثمارات مماثلة تمت بالسوق على أساس تجاري بين أطراف راغبة ومطلعة.

(و) موجودات التمويل

تشتمل موجودات التمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصا مخصصات خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت).

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائدا هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).
إستناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم البنك بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حال استوفت المواصفات.

المضاربة

تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال والعمل من المضارب. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة

تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للموجود بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

الإستصناع

الإستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (مشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج إستناداً إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

إيراد الإستصناع هو إجمالي السعر المتفق عليه بين البائع والمشتري متضمنا هامش الربح للمجموعة. تعترف المجموعة بإيراد وهامش ربح الاستصناع إستناداً إلى طريقة نسبة الإنجاز بالأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيراد (السعر النقدي للمشتري) والتكلفة المقدرة للمجموعة. تقوم المجموعة بالاعتراف بالخسائر المتوقعة من عقد الاستصناع بمجرد توقعها.

الوكالة

تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) من أجل الإستثمار. يقوم المصرف بالاعتراف مبدئيا بالمستحق من البنوك وموجودات التمويل والحسابات الجارية للعملاء والمستحق للبنوك والمطلوبات المالية في تاريخ نشوئها. يتم الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى مبدئيا في تاريخ المتاجرة الذي يصبح فيه المصرف طرفا للنصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل المالي أو المطلوب المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها- بالنسبة للبند غير المسجل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لاقتنائه أو إصداره.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(١) الإعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالمستحقات من البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية والمستحقات لبنوك ومطلوبات تمويل في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل المالي أو المطلوب المالي مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها – بالنسبة للبند غير المسجل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لاقتنائه أو إصداره.

(٢) إلغاء الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الإعتراف بموجود مالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي. عند إلغاء الإعتراف بموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

تقوم المجموعة بإلغاء الإعتراف بموجود مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عندما تقوم بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي.

أية مساهمة محولة في موجودات مالية مؤهلة لإلغاء الاعتراف يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة يتم الاعتراف بها كموجود أو مطلوب منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بموجود مالي فإن الفرق بين المبلغ الدفتري للموجود (أو المبلغ الدفتري المخصص لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي مطلوب تم تكبده) يتم قياسه في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات بحيث تقوم بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي وتحتفظ بالسيطرة على الموجود، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام لخدمة الموجود المالي مقابل رسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الإعتراف. يتم الإعتراف بموجود أو مطلوب في عقد خدمة إستناداً إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (مطلوب) كاف لأداء الخدمة.

تلغي المجموعة الإعتراف عن مطلوب مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو إنتهاء إلتزاماتها التعاقدية.

(٣) المقاصة

يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة تلك المبالغ ورغبتها إما في تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(ز) إنخفاض قيمة الموجودات المالية (بإستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بتطبيق منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تنتقل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغير في الجودة الإئتمانيّة منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة ١: خسائر الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تمثل زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر إئتمانية منخفضة (١- سندات سيادية محلية تحمل تصنيفًا ائتمانياً (Aaa) أو (Aa) وتحمل وزناً إئتمانياً (صفراً) وفقاً لتعليمات كفاية رأس المال لمصرف قطر المركزي، ٢- أدوات الدين "صكوك" ذات التصنيف الخارجي (Aaa) أو (Aa)، ٣- موجودات مالية أخرى قد تصنفها المجموعة على هذا النحو بعد الحصول على خطاب من المصرف بعدم الإعتراض في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً وتحتسب إيرادات الأرباح على مجمل القيمة الدفترية للأصل (أي: دون خصم مخصص الإئتمان). وتعد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. إنها ليست الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً، وإنما هي الخسائر الإئتمانية بأكملها على الأصل والمرجحة بمعدلات الإخفاق في فترة ١٢ شهراً.

المرحلة ٢: خسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان -غير منخفضة القيمة الإئتمانية

المرحلة ٢ تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان، ولكن يستمر حساب إيرادات الربح على مجمل القيمة الدفترية للأصل. وتعد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لكامل المدة هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدار الفترة المتوقعة للأداة المالية. وتعد خسائر الإئتمان المتوقعة هي المتوسط المرجح لخسائر الإئتمان مع إدراج احتمالية عدم الانتظام على مدار عمر الإئتمان باعتباره الوزن.

المرحلة ٣: الموجودات المالية المتعثرة – منخفضة القيمة الإئتمانية

المرحلة ٣ تتضمن الموجودات المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقارير المالية وفقًا للمؤشرات المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان غير المنتظمة على مدار عمر الإئتمان وتعلق بالأرباح المحسوبة عليها، وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي. عند تحويل الموجودات المالية من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣، يجب ألا تقل النسبة المئوية للمخصص لهذه الموجودات عن النسبة المئوية للمخصص الذي يتم تكوينه قبل التحويل.

لقد أدى تطبيق معيار المحاسبي رقم ٣٠ إلى تغيير جوهري في محاسبة المجموعة عن خسائر تدني قيمة الموجودات المالية عن طريق استبدال نهج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة المالي رقم ١١ (معيار المحاسبة الدولي ٣٩) مع نهج خسارة الإئتمان المتوقعة. يفرض معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ على المجموعة تسجيل مخصصات مقابل خسارة الإئتمان المتوقعة لجميع الموجودات التمويلية والتمويلات الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة إلى جانب تعهدات موجودات التمويل وعقود الضمانات المالية. يستند هذا المخصص على خسارة الإئتمان المتوقعة المرتبطة بإحتمال التخلف عن السداد في الأشهرالإثني عشر القادمة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ نشأتها. إذا استوفى الأصل المالي تعريف الأصل المالي المُشترى بعد حصول تدنٍ في قيمته الإئتمانية أو ذلك الذي منح أساساً مع تدني قيمته الإئتمانية (POCI)، فإن المخصص يستند إلى التغيير في خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

يتم الإعتراف بخسارة الإئتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة للتعرض لمخاطر الإئتمان التي لم يكن لها زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف المبدئي، إن مخصص خسارة الإئتمان المتوقعة المكون مقابل الخسائر الإئتمانية التي تنتج عن الأحداث الافتراضية التي يمكن أن تكون محتملة خلال الأشهر الثاني عشر المقبلة (خسائر الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً). بالنسبة لتلك التعرضات الإئتمانية التي حدثت لها زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولي، يلزم وجود مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض، بغض النظر عن توقيت التعثر (خسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان).

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- خطابات الضمان المالية الصادرة؛ و
- تعهدات التمويل الصادرة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة مساوية لعمر خسارة الإئتمان المتوقعة، بإستثناء ما يلي، والتي يتم قياس خسائر الإئتمان المتوقعة لها لمدة ١٢ شهراً:

- الأوراق المالية الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر إئتمانية متدنية في تاريخ التقرير؛ و
- أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الإئتمان بشكل كبير منذ الإعتراف المبدئي بها.

تعتبر خسارة الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من خسارة الإئتمان المتوقعة التي تنتج عن الأحداث الإفتراضية على أداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) إنخفاض قيمة الموجودات المالية (بإستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية) (تتمة)

المرحلة ٣: الموجودات المالية المتعثرة – منخفضة القيمة الإئتمانية (تتمة)

خسائر الإئتمان المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الإئتمان. وهي تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الإئتمانية في تاريخ التقرير: بإعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الإئتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية؛
- إلتزامات التمويلات غير المسحوبة: بإعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الإلتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- خطابات الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة إستردادها.

إن تحديد مخصص معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ينتج عن نهج من خطوتين:

الخطوة ١: يجب أن تكون التسهيلات قد خصصت لإحدى مراحل الإنخفاض الثلاثة إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف المبدئي أو إذا كان التسهيل الإئتماني متدنياً.

الخطوة ٢: يتم حساب خسارة الإئتمان المتوقعة، أي خسارة متوقعة مدتها ١٢ شهراً لجميع لتسهيلات في المرحلة الأولى وخسارة إئتمانية متوقعة على مدى عمر التسهيلات في المرحلة الثانية. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة الثالثة بأحكام محددة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠).

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمدين، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كالتالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد يتم التعامل معها كتدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حاليا في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم ادراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه بدءا من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي «منخفض القيمة الائتمانية» عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر مجحف على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:

- الصعوبات المالية الهامة التي يعاني منها المدين أو الجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة موجودات تمويل من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك؛
- من الممكن ان يدخل المدين في حالة إفلاس او لاعادة تنظيم مالي لمنظمة أخرى، أو
- إختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الإستثمار في الديون السيادية، بخلاف الإستثمار السيادي للبلد (قطر)، هو إئتمان ضعيف، فإن المجموعة تأخذ بعين الإعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الإئتمانية كما هو موضح في عوائد السندات.
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الإئتمانية.

يعفى أي تعرض إئتماني لحكومة دولة قطر ممثلة بوزارة المالية ومصرف قطر المركزي من تطبيق نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة حسب تعميم المصرف ٢٠١٧/٩.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات خسائر الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- التزامات التمويل وعقود الضمان المالي: بشكل عام، كمخصص؛
- عندما تشتمل الأداة المالية على عنصر مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة في عنصر الالتزام/خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن المكون الخاص بالمكون المرسوم: تقدم المجموعة مخصص خسائر مجمع لكل من المكونين. يتم تقديم المبلغ كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. يتم عرض أي زيادة في المخصص على المبلغ الإجمالي للمكونات المسحوبة كمخصص في المطلوبات الأخرى.
- أدوات الدين "صكوك" المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية: لا يتم إثبات مخصص خسارة في بيان المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الأصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة ويتم الإعتراف به في إحتياطي القيمة العادلة.

سياسة الشطب

يتم شطب موجودات التمويل وأوراق الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للإسترداد. هذا هو الحال عموماً عندما تقرر المجموعة أن المدين ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

تقوم المجموعة بتقييم تاريخ بيان المركز المالي المجمع ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل ما. دليل موضوعي على أن الأصول المالية (بما في ذلك استثمارات حقوق الملكية) يمكن أن تتضمن انخفاض القيمة أو العجز عن السداد من جانب الطرف الآخر/المستثمر، إعادة هيكلة مرفق التمويل أو سلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة خلاف ذلك، مؤشرات على وجود طرف أو جهة إصدار الدخول في الإفلاس، أو اختفاء سوق نشط للأوراق المالية، أو غيرها من البيانات التي يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بمجموعة من الأصول مثل التغيرات المعاكسة في حالة الدفع للطرف المقابل أو الجهات المصدرة في المجموعة، أو الشروط الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، الإستثمار في أدوات حقوق الملكية، فإن الإنخفاض الكبير أو المطوّل في قيمتها العادلة إلى أقل من تكلفتها هو دليل موضوعي على إنخفاض القيمة.

(ح) الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية والمقاسة بالقيمة العادلة فإنه يوضع اعتبار للإنخفاض الهام (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى) أو المطول (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية لمدة ٩ أشهر على الأقل) في القيمة العادلة للإستثمار إلى ما دون تكلفته عند تحديد ما إذا كانت قيمة الإستثمارات قد انخفضت. في حالة وجود مثل هذا الدليل بالنسبة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية يتم استبعاد الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد من حقوق الملكية والاعتراف به في بيان الدخل الموحد. في أعقاب ذلك يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها سابقا في بيان الدخل الموحد عن الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية من خلال حقوق الملكية.

(ط) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط موجود مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بشكل جوهري. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الإعتراف بالموجود المالي الأصلي ويتم إثبات الموجود المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المقاسة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لن يؤدي إلى إستبعاد الموجودات المالية. في هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتقدر المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمدين، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر إنخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم تقديمه كربح.

(ي) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله أوراقاً نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم إستخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ك) أدوات إدارة مخاطر الالتزام الشرعي

تقاس أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد.

تتضمن أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي في المجموعة وعود أحادية الجانب لشراء/ بيع العملات الأجنبية وتبادل أسعار الربح. بعد الاعتراف المبدئي بأسعار المعاملات والتي هي أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، يتم لاحقا قياس أدوات إدارة مخاطر الالتزام الشرعي بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية متى كان ذلك مناسبا. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد، وذلك فيما عدا الوعود الأحادية الجانب لشراء/ بيع العملات الأجنبية والتي يتم تخصيصها كأدوات لمقابلة الإستثمارات في عمليات أجنبية.

(ل) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس المبدئي

تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود.

يتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية لبند الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيراد الآخر/ المصروف الآخر في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بالإهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجود وهي تستند إلى تكلفة الموجود ناقصا قيمته الباقية المقدرة. لا يتم إهلاك الأرض والأعمال قيد التنفيذ.

البرمجيات المشتراة التي تشكل جزء مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة تتم رسملتها كجزء من تلك المعدات.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

مباني	٢٠	سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	١٠	سنوات
أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	٦-٧	سنوات
أجهزة حاسب آلي	٣	سنوات

تتم مراجعة طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية للقيم الباقية للموجودات في تاريخ كل تقرير، وتسويتها بأثر مستقبلي إن كان ذلك ملائما.

(م) المطلوبات من البنوك

المطلوبات من البنوك هي الأصول المالية والتي هي في الأساس عمليات إيداع في سوق المال مع مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد واستحقاقات ثابتة غير مدرجة في سوق نشط. لا يتم الدخول في صفقات سوق المال بهدف إعادة البيع الفوري أو القصير الأجل. تقاس المطلوبات من البنوك مبدئياً بالتكلفة، حيث أنها القيمة العادلة للمقابل المدفوع. بعد الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل مطلوبات البنوك بالتكلفة المطفأة.

(ن) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على إنخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لذلك الموجود. يتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية للموجود أو لوحدته المنتجة للنقد عن مبلغه القابل للاسترداد المقدر. المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو قيمة الأصل قيد الإستخدام أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع أيهما أكبر.

(س) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المصرف في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(ع) حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكنها إستثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض أصحاب حساب الإستثمار المجموعة لإستثمار أموال أصحاب حساب الإستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

يقوم البنك باحتساب أرباح مضاربة في أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة، من إجمالي الدخل من حسابات الإستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات الإستثمار بعد خصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الإستثمار.

يتم تسجيل حسابات الإستثمار بقيمها الدفترية وهي تتضمن المبالغ المحتفظ بها كاحتياطيات تسوية الربح واحتياطيات مخاطر الإستثمار. احتياطي تسوية الربح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من دخل المضاربة قبل تخصيص حصة المضارب بهدف الاحتفاظ بمستوى معين من العائد لأصحاب الحسابات من الإستثمارات. احتياطي مخاطر الإستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من دخل أصحاب حسابات الإستثمار بعد تخصيص حصة المضارب بهدف مقابلة الخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الإستثمار.

(ف) توزيع الربح بين حقوق أصحاب حسابات الإستثمار والمساهمين

يلتزم البنك بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الإستثمار والمالكين.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الإستثمار على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم ربح المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمصرف.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المصرف بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات الإستثمار. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج البنك في نهاية السنة صافي خسائر، عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية البنك عن هذه الخسائر، بإتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الإستثمارات مع أموال البنك لأغراض الإستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

(ص) حسابات الإستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة الموجودات التي تم اقتناؤها بأموال مدفوعة من قبل أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة وما يعادلها والتي تتم إدارتها من قبل المصرف بصفته مدير إستثمار إستناداً إلى إما عقد مضاربة أو عقد وكالة. حسابات الإستثمار المقيدة هي بصورة حصرية للإستثمار في مشاريع محددة حسب توجيهات أصحاب حسابات الإستثمار. الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بهذه الصفة لا يتم تضمينها في موجودات المصرف في البيانات المالية الموحدة.

(ق) تمويل صكوك

يمثل تمويل الصكوك أسهم مشتركة في ملكية الأصول أو المزايا أو الخدمات التي تحمل أرباحاً ربع سنوية ومستحقة بعد ٥ إلى ٢٤ سنة من تاريخ الإصدار. يتم الإعتراف بالأرباح دورياً حتى الإستحقاق. يتم الإعتراف بالصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم الإفصاح عن الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة باسم «تمويل صكوك».

(ر) المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما يكون لدى البنك إلتزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الالتزام، إن كان ذلك ملائما.

(ش) منافع الموظفين

خطط المساهمة المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد والمعاشات ٢٤ لسنة ٢٠٠٢، ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

خطة المكافآت المحددة

تقوم المجموعة بوضع مخصص لمنافع نهاية خدمة لموظفيها الأجانب وفقاً لمتطلبات قانون العمل القطري. يتم احتساب المخصص إستناداً إلى فترة خدمة كل موظف في نهاية السنة. يتم إدراج هذا المخصص في مخصصات أخرى تحت بند مطلوبات أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ت) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يوافق عليها مساهمو المصرف.

(ث) الإعتراف بالإيرادات

المرابحة

يتم الاعتراف بالربح من معاملات المرابحة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون التحقق مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب.

المشاركة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عند نشوء الحق باستلام الدفعات أو عند توزيعها.

الإجارة

يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإستصناع

يتم الإعتراف بالإيراد وهامش الربح المصاحب له في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقا لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاولة المنتهية.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري ثابت إستناداً إلى الرصيد القائم.

الإيرادات من خدمات الأعمال المصرفية الإستثمارية

يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الأعمال المصرفية الإستثمارية (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات) متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عند تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة إستناداً إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الربح الفعلي على الموجود المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

إيراد توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(خ) ضريبة الدخل

يتم إحتساب الضرائب إستناداً إلى قوانين الضريبة واللوائح في الدول التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها. يتم تكوين مخصص إستناداً إلى تقييم إلتزام الضريبة المتوقع. تزاول المجموعة أنشطتها داخل قطر ولا تخضع للضريبة بإستثناء شركة الريان للإستثمار والتي تخضع أرباحها للضريبة وفقاً للوائح هيئة مركز قطر للمال.

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة عن خسائر الضريبة غير المستخدمة والإئتمان الضريبي والفروقات القابلة للخصم المؤقتة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن تتاح أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة مقابل ما يمكن إستخدامه. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم خفضها إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه أن يتم الاعتراف بمنافع الضريبة ذات الصلة.

(ذ) العائدات على السهم

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائدات المخففة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(أ أ) **ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى**

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية تسجل بالتكلفة المطفأة بالصافي من أية مبالغ مشطوبة ومخصص إنخفاض القيمة.

(ب ب) **الضمانات المالية**

تعطي المجموعة في إطار النشاط الاعتيادي ضمانات مالية تتكون من اعتمادات مستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول.

يتم الإعتراف بالضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة، وهو العلاوة المستلمة في تاريخ إعطاء الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس التزام المجموعة بموجب تلك الضمانات بالمبلغ المطفأ أو أفضل تقدير للمصروف المطلوب لسداد الالتزام المالي الناشئ في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، أيهما أعلى. يتم تحديد هذه التقديرات إستناداً إلى تجربة معاملات مشابهة وتاريخ الخسائر السابقة تكملها حكمة الإدارة.

يتم تسجيل أية زيادة في الإلتزام المتعلق بالضمانات في بيان الدخل الموحد. يتم الإعتراف بإطفاء العلاوة المستلمة في بيان الدخل الموحد تحت بند إيراد الرسوم والعمولات.

(ج ج) **الإلتزامات المحتملة**

تتضمن الالتزامات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يخص الوعود أحادية الجانب لبيع/ شراء عملات واتفاقيات تبادل معدل الربح وغير ذلك. لا تؤلف هذه الالتزامات موجودات أو مطلوبات فعلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد باستثناء الموجودات والالتزامات المتعلقة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة عن مشتقات الأدوات المالية.

(د د) **تقارير القطاعات**

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة الإدارة بالمجموعة (بصفتها كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(و و) **الأنشطة الإئتمانية**

تعمل المجموعة كمدير للأموال وبصفات إئتمان أخرى ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات أو إيداعها بالإنابة عن الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. يتم استبعاد هذه الموجودات والإيرادات الأخرى الناتجة من تلك الأنشطة من هذه البيانات المالية الموحدة حيث أنها ليست من موجودات المجموعة.

(ف ف) **العائدات التي تحظرها الشريعة**

تلتزم المجموعة بتجنب الإعتراف بأية إيرادات تنشأ من مصادر غير إسلامية. وبالتالي يتم تحويل كافة الإيرادات غير الإسلامية إلى حساب خيري وتستخدم المجموعة هذه الأموال في أنشطة رعاية إجتماعية متنوعة.

(ع ع) **معلومات المقارنة**

فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك، يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

٤- إدارة المخاطر المالية

١/٤ مقدمة ولمحة عامة

إدارة المخاطر وهيكلها

تشمل أعمال المجموعة المخاطرة بطريقة مستهدفة وإدارة تلك المخاطر بشكل مهني. إن الوظائف الرئيسية لإدارة مخاطر البنك تقوم على تحديد المخاطر الرئيسية على البنك وقياسها وقياس مراكز المخاطر وتحديد تخصيصات رأس المال. تقوم المجموعة بشكل دوري بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بها لتعكس التغيرات في السوق والمنتجات وأفضل ممارسات السوق.

إن هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين الخطر والعائد وتقليص الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة. تعرف المجموعة المخاطر على أنها إحتمال الخسائر أو ضياع الأرباح والتي يمكن أن تتسبب بها عوامل داخلية أو خارجية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١/٤ مقدمة ولمحة عامة (تتمة)

إدارة المخاطر وهيكلها (تتمة)

مقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة لكنها تدار من خلال عملية مستمرة تشمل التحديد والقياس والمراقبة تبعاً لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه حساسة بالنسبة للربحية المستمرة للمجموعة وكل فرد في المجموعة مسؤول عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية والتي تتضمن مخاطر تجارية وغير تجارية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. فتلك المخاطر تتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي في المجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن منهج إدارة المخاطر وإعتماد خطط استراتيجية ومبادئ إدارة المخاطر.

وظيفة إدارة المخاطر

وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة عن تطبيق الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والحفاظ عليها للتأكد من عملية مراقبة مستقلة. وهي مسؤولة أيضاً عن مراقبة الإلتزام بمبادئ المخاطر وسياساتها وحدودها ضمن المجموعة.

الموجودات والمطلوبات

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي بشكل عام وهي مسؤولة أيضاً عن مخاطر الإئتمان والسيولة في المجموعة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر للمجموعة من قبل فريق التدقيق الداخلي في المجموعة والذي يفحص كل من كفاية الإجراءات والإلتزام بها إضافة إلى تدقيق محدد لوظيفة إدارة مخاطر المجموعة بحد ذاتها وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة. يناقش التدقيق الداخلي في المجموعة نتائج التقييمات مع الإدارة ويصدر تقريره حول النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق.

يتم فحص المعلومات المجمعة من كافة إدارات الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وضبط وتحديد المخاطر المبكرة. يتم عرض هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ورئيس كل قسم من أقسام الأعمال.

يتم شهرياً إصدار تقارير مفصلة عن الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية. تقوم اللجنة العليا بتقييم مدى ملاءمة مخصص إنخفاض القيمة بشكل ربع سنوي.

يتم إطلاع الإدارة العليا وكافة الأعضاء الآخرين المعنيين في المجموعة بشكل متكرر حول إستخدام حدود السوق وتحاليل القيمة المعرضة للمخاطر وإستثمارات الملكية والسيولة إضافة إلى أية تطورات أخرى حول المخاطر.

٢/٤ مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الإئتمان في فشل أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزاماته المالية بالصورة التي ينتج عنها خسارة مالية للطرف الآخر تسعى المجموعة إلى الحد من المخاطر الإئتمانية عن طريق مراقبة التعرض الإئتماني وحصر المعاملات الإئتمانية مع أطراف مقابلة معينة والتقييم المستمر للمقدرة الإئتمانية للأطراف المقابلة.

تسعى المجموعة لإدارة مخاطر الإئتمان عن طريق تنويع أنشطتها في التمويل لتفادي تركيز مخاطر غير مرغوب بها مع أحد أفراد أو مجموعة من العملاء ضمن مناطق أو أعمال محددة. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات متى كان ذلك ضرورياً. تعتمد قيمة ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم مخاطر الطرف المقابل، وتطبق المجموعة مبادئ توجيهية معينة فيما يتعلق بأنواع الضمانات المقبولة وعوامل للتقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي:

- التمويل لشراء أوراق مالية: ضمانات نقدية أو أوراق مالية.
- للتمويل التجاري: الرهن على الممتلكات العقارية أوالبضاعة أوالنقد أو أوراق مالية.
- لتمويل الأفراد: الرهن على العقارات السكنية والسيارات والأوراق المالية.

تراقب الإدارة بشكل مستمر القيمة السوقية للضمانات.

تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات شركات من الشركات الأم عن الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية لشركاتها التابعة.

تفاصيل تكوين الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية للعملاء تم توضيحها في الإيضاح رقم ١٠. كما تم توضيح تفاصيل القطاعات الجغرافية في الإيضاح رقم ٣١.

ألف ريال قطري

١/٢/٤ قياس مخاطر الإئتمان

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يتم قياس مخاطر المجموعة بإستخدام طريقة تعكس كلاً من الخسارة المتوقعة المحتمل تكبدها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة. تجري المجموعة توقعاً لأسوأ ما يمكن وقوعه في حالة الأحداث الشديدة التي تقع وتكون في الواقع غير محتملة الحدوث.

يتم تنفيذ المراقبة والسيطرة على المخاطر بشكل رئيسي إستناداً إلى حدود تم وضعها من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة السوق بالنسبة للمجموعة إضافة إلى مستوى المخاطر المقبولة من قبل المجموعة، مع التركيز الإضافي على صناعات مختارة. إضافة إلى ذلك تراقب المجموعة وتقيس القدرة الكاملة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض المجمع للمخاطر ضمن كافة أنواع المخاطر وأنشطتها وتستخدم وحدة قياس الإحتمالات المستخلصة من التجارب التاريخية المعدلة لتعكس البيئة الإقتصادية.

٢/٢/٤ الرقابة على حدود المخاطر وسياسات تخفيفها

تخفيف المخاطر

تستخدم المجموعة وكجزء من إستراتيجيتها العامة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناجمة عن تغيرات في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الإئتمان والتعرضات الناجمة عن معاملات التوقع.

زيادة تركز المخاطر

ينشأ تركز المخاطر عندما يكون عدد من العملاء يعملون في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات إقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الإقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات الحساسية النسبية لأداء المجموعة بالتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركز الزائد للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على إرشادات محددة للإحتفاظ بمحفظة متنوعة، مع تحديد أسقف لمخاطر القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية. وبناءً عليه تتم إدارة ومراقبة المخاطر الإئتمانية المحددة.

٣/٢/٤ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
التعرض لمخاطر الإئتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي (بإستثناء النقد في الصندوق)	٢,٧٢٣,٨٥٩	٢,٤٩١,٤٢٦
مطلوب من بنوك	٦,٠٣٥,٠٩٠	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات تمويل	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية - دين	٢١,٢٢٤,١٦٩	١٩,٠٧٧,٦٦١
موجودات أخرى	٧,٧٠٧	٩,٦٠٥
	١٠٤,٨٢٨,١٣٤	**٩٥,٦٠٦,٨٤٣**
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى كما يلي:		
ضمانات	١٢,٣٥٥,٥٩٨	١٤,٣٨٩,٨٤٨
إعتمادات مستندية	٧١٥,٢٣٩	١,٠٤٧,١١٧
	١٣,٠٧٠,٨٣٧	**١٥,٤٣٦,٩٦٥**

يمثل الجدول أعلاه إفتراض أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان، بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات إئتمانية أخرى مرفقة. بالنسبة للموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد، إستندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الصادر عنها التقرير في بيان المركز المالي الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/٤ تركيز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الإئتمان

(أ) حسب القطاع الجغرافي

٢٠١٩	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:					
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي					
(باستثناء النقد في الصندوق)	٢,٧٢٣,٨٥٩	–	–	–	٢,٧٢٣,٨٥٩
مطلوب من بنوك	٥,١٣٢,١٧٧	٧,٨٤٨	٥٤٤	٨٩٤,٥٢١	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	٦٢,٩٣٥,٦٤٢	٣,٣٣١	٣,٩٠٠,٩٩٥	٧,٩٩٧,٣٤١	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية – دين	١٩,٧٦٤,٣١٠	٨٩٧,٦٨٨	١٢٣,٢٥٥	٤٣٨,٩١٦	٢١,٢٢٤,١٦٩
موجودات أخرى	٧,٧٠٧	–	–	–	٧,٧٠٧
	٩٠,٥٦٣,٦٩٥	٩٠٨,٨٦٧	٤,٠٢٤,٧٩٤	٩,٣٣٠,٧٧٨	١٠٤,٨٢٨,١٣٤

٢٠١٨	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:					
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي					
(باستثناء النقد في الصندوق)	٢,٤٩١,٤٢٦	–	–	–	٢,٤٩١,٤٢٦
مطلوب من بنوك	٨٦٢,٨٠٧	٥,١٩٤	١,٢٠٠	٦٤٣,٦٦٤	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات تمويل	٥٨,٧٣٩,١٢٧	٦٩,٤٥٣	٣,٥١٤,٣٧٣	١٠,١٩٢,٣٣٣	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية – دين	١٨,٠٢٣,٩٩٩	٦٢١,٣٨٨	٥٠,٩٣٨	٣٨١,٣٣٦	١٩,٠٧٧,٦٦١
موجودات أخرى	٩,٦٠٥	–	–	–	٩,٦٠٥
	٨٠,١٢٦,٩٦٤	٦٩٦,٠٣٥	٣,٥٦٦,٥١١	١١,٢١٧,٣٣٣	٩٥,٦٠٦,٨٤٣

٢٠١٩	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
ضمانات	١٠,٥٣٧,٥١١	٩,٥٤٧	٤١٢,٤٠٧	١,٣٩٦,١٣٣	١٢,٣٥٥,٥٩٨
خطابات اعتماد	٦٩٣,٨٣٨	٧١٣	٨,٤٩٦	١٢,١٩٢	٧١٥,٢٣٩
	١١,٢٣١,٣٤٩	١٠,٢٦٠	٤٢٠,٩٠٣	١,٤٠٨,٣٢٥	١٣,٠٧٠,٨٣٧

٢٠١٨	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
ضمانات	١٢,٧٣٦,١٦٧	١٤,٢٦٤	٢٠١,٤١٠	١,٤٣٨,٠٠٧	١٤,٣٨٩,٨٤٨
خطابات اعتماد	١,٠١٥,٣٥١	٣,٧٥٣	٢٠,٤١٤	٧,٥٩٩	١,٠٤٧,١١٧
	١٣,٧٥١,٥١٨	١٨,٠١٧	٢٢١,٨٢٤	١,٤٤٥,٦٠٦	١٥,٤٣٦,٩٦٥

ألف ريال قطري

(ب) حسب القطاع الصناعي

فيما يلي تحليل لقطاع الصناعة للحد الأقصى من تعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان عن مكونات بيان المركز المالي الموحد. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض بالإجمالي، قبل أثر التخفيف من خلال إستخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية والضمانات.

	إجمالي المخاطر ٢٠١٩	إجمالي المخاطر ٢٠١٨
ممولة وغير ممولة		
الحكومة	٢٤,٥١٢,٤٨٤	٢٥,٤١٧,٧٦٤
الهيئات الحكومية	٣٢,٤٦٤,٢٣١	٣٢,٥٥٩,٦٢١
الصناعة	٦١٦,٧٤٢	١,٠٠٩,٣٩٣
التجارة	٤,٥٥١,٢٠٣	٤,٥٩٦,٢٨٠
الخدمات	١١,٩٩٠,٣٢١	٢,٦٢٠,٩٠٥
المقاولات	١,٤٥١,٩٩٠	١,٦٧٠,٢٢٠
العقارات	١٩,٨٩٤,٩٢٠	١٨,٦٢٢,٤٦٤
الشخصية	٩,٣٣١,٥٥٢	٩,٠٩٧,٥٢٨
أخرى	١٤,٦٩١	١٢,٦٦٨
الالتزامات المحتملة	١٣,٠٧٠,٨٣٧	١٥,٤٣٦,٩٦٥
الإجمالي	١١٧,٨٩٨,٩٧١	**١١١,٠٤٣,٨٠٨**

٤/٢/٥ جودة الإئتمان

تدار جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة بإستخدام تصنيفات مخاطر الإئتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المدين الداخلية لتقييم العلاقات عبر محفظة الائتمان الخاصة بها. تستخدم المجموعة نظام تصنيف إئتماني بعشرة مستويات ذات مؤشرات إيجابية وسلبية، مما يعطي معدل يصل إلى ٢٢ حالة، منها ١٩ حالة (بمؤشرات إيجابية وسلبية) تتعلق بحالات منتظمة السداد وثلاث تتعلق بحالات غير منتظمة السداد. وفي حدود الحالات المنتظمة السداد، فإن تصنيف مخاطر المدين من ١ إلى -٤ تمثل درجة استثمارية، بينما تصنيف مخاطر المدين من +٥ إلى ٧ يمثل درجة استثمارية فرعية -٧ يمثل حالات تحت الملاحظة. ويمثل تصنيف مخاطر المدين من ٨ إلى ١٠ حالات دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة على التوالي. يتم تخصيص تصنيف لجميع الائتمانات وفقًا للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وبصورة أكثر تكرارا في حالة الموجودات غير المتداولة.

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الإئتمان للموجودات المالية والتعهدات والضمانات المالية:

	٢٠١٩			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
مطلوب من بنوك				
درجة الإستثمار	٦,٠٣٤,٦٧١	–	–	٦,٠٣٤,٦٧١
درجة الإستثمار الفرعية	١٤٨	٤٤٤	–	٥٩٢
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	–	–
	٦,٠٣٤,٨١٩	٤٤٤	–	٦,٠٣٥,٢٦٣
مخصص خسارة	(١٧٣)	–	–	(١٧٣)
القيمة الدفترية	٦,٠٣٤,٦٤٦	٤٤٤	-	٦,٠٣٥,٠٩٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/٥ جودة الإئتمان (تتمة)

	٢٠١٨			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**
مطلوب من بنوك				
درجة الإستثمار	١,٥١١,٤٤٣	–	–	١,٥١١,٤٤٣
درجة الإستثمار الفرعية	٨٤١	٩٨٤	–	١,٨٢٥
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	–	–
	١,٥١٢,٢٨٤	٩٨٤	–	١,٥١٣,٢٦٨
مخصص خسارة	(٤٠٣)	–	–	(٤٠٣)
القيمة الدفترية	**١,٥١١,٨٨١**	**٩٨٤**	**-**	**١,٥١٢,٨٦٥**

	٢٠١٩			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**
أصول التمويل				
درجة الإستثمار	٥٤,٥٣٩,٧٠٢	٨,٥٥٦,٣٠٨	–	٦٣,٠٩٦,٠١٠
درجة الإستثمار الفرعية	٧,٦٥٣,٩٥١	٣,٩٦٥,٧١٣	–	١١,٦١٩,٦٦٤
دون المستوى	–	–	٣٥٥,٢٥٧	٣٥٥,٢٥٧
مشكوك في تحصيلها	–	–	٢٣٩,٥٨٤	٢٣٩,٥٨٤
خسارة	–	–	١٦٤,١٩٦	١٦٤,١٩٦
	٦٢,١٩٣,٦٥٣	١٢,٥٢٢,٠٢١	٧٥٩,٠٣٧	٧٥,٤٧٤,٧١١
مخصص خسارة	(٣٨,٩٩٠)	(٢٧٠,٥٤٣)	(٣٢٧,٨٦٩)	(٦٣٧,٤٠٢)
القيمة الدفترية	**٦٢,١٥٤,٦٦٣**	**١٢,٢٥١,٤٧٨**	**٤٣١,١٦٨**	**٧٤,٨٣٧,٣٠٩**

	٢٠١٨			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**
أصول التمويل				
درجة الإستثمار	٥١,٤٩٩,٣٠٠	٧,٧٨٦,٠٦٨	–	٥٩,٢٨٥,٣٦٨
درجة الإستثمار الفرعية	١١,٠٥٦,٠٤٥	٢,١٥٣,٢١٨	–	١٣,٢٠٩,٢٦٣
دون المستوى	–	–	٣٤٨,٩٢٨	٣٤٨,٩٢٨
مشكوك في تحصيلها	–	–	٨٤,٣٥٠	٨٤,٣٥٠
خسارة	–	–	١٧٦,٢٥١	١٧٦,٢٥١
	٦٢,٥٥٥,٣٤٥	٩,٩٣٩,٢٨٦	٦٠٩,٥٢٩	٧٣,١٠٤,١٦٠
مخصص خسارة	(٥٨,٦٥٧)	(٢٢٥,٢٣٩)	(٣٠٤,٩٧٨)	(٥٨٨,٨٧٤)
القيمة الدفترية	**٦٢,٤٩٦,٦٨٨**	**٩,٧١٤,٠٤٧**	**٣٠٤,٥٥١**	**٧٢,٥١٥,٢٨٦**

ألف ريال قطري

	٢٠١٩			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**
إستثمارات مالية - دين				
درجة الإستثمار	٢٠,٢٨٤,٩٦٥	٩٤,٢٥٤	–	٢٠,٣٧٩,٢١٩
درجة الإستثمار الفرعية	٤٤٣,٨١١	٣٧٩,٢٧٨	–	٨٢٣,٠٨٩
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	٥٧,١٦٢	٥٧,١٦٢
	٢٠,٧٢٨,٧٧٦	٤٧٣,٥٣٢	٥٧,١٦٢	٢١,٢٥٩,٤٧٠
مخصص خسارة	(١,٧١٥)	(٤,٩٧٦)	(٢٨,٦١٠)	(٣٥,٣٠١)
القيمة الدفترية	**٢٠,٧٢٧,٠٦١**	**٤٦٨,٥٥٦**	**٢٨,٥٥٢**	**٢١,٢٢٤,١٦٩**

	٢٠١٨			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**
إستثمارات مالية - دين				
درجة الإستثمار	١٨,٧٦٦,٨٩٦	٧,٦٠٢	–	١٨,٧٧٤,٤٩٨
درجة الإستثمار الفرعية	٢٨٠,٨٣٢	–	–	٢٨٠,٨٣٢
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	٥٧,١٦٢	٥٧,١٦٢
	١٩,٠٤٧,٧٢٨	٧,٦٠٢	٥٧,١٦٢	١٩,١١٢,٤٩٢
مخصص خسارة	(٥,٩٩١)	(٢٣٠)	(٢٨,٦١٠)	(٣٤,٨٣١)
القيمة الدفترية	**١٩,٠٤١,٧٣٧**	**٧,٣٧٢**	**٢٨,٥٥٢**	**١٩,٠٧٧,٦٦١**

	٢٠١٩			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى				
درجة الإستثمار	١٢,٣١٦,٦١٦	٦٨,٠٠٣	–	١٢,٣٨٤,٦١٩
درجة الإستثمار الفرعية	٦٦٧,٥٤٤	٤٣١,١٤٦	–	١,٠٩٨,٦٩٠
دون المستوى	–	–	٥,٣٤٢	٥,٣٤٢
مشكوك في تحصيلها	–	–	٣٢٣	٣٢٣
خسارة	–	–	٥٧٤	٥٧٤
	١٢,٩٨٤,١٦٠	٤٩٩,١٤٩	٦,٢٣٩	١٣,٤٨٩,٥٤٨
مخصص خسارة	(٩,٨٠٨)	(٢٦,٢٢٧)	–	(٣٦,٠٣٥)
القيمة الدفترية	**١٢,٩٧٤,٣٥٢**	**٤٧٢,٩٢٢**	**٦,٢٣٩**	**١٣,٤٥٣,٥١٣**

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/٥ جودة الإئتمان (تتمة)

	٢٠١٨			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى				
درجة الإستثمار	١٣,٨٩٤,١٠٤	٩٤١,٨٦٨	–	١٤,٨٣٥,٩٧٢
درجة الإستثمار الفرعية	٧٢٧,٤٧٢	٤٨٢,٥٠١	–	١,٢٠٩,٩٧٣
دون المستوى	–	–	١١,٨٠٢	١١,٨٠٢
مشكوك في تحصيلها	–	–	٣٩٥	٣٩٥
خسارة	–	–	٨,٨٣٠	٨,٨٣٠
	١٤,٦٢١,٥٧٦	١,٤٢٤,٣٦٩	٢١,٠٢٧	١٦,٠٦٦,٩٧٢
مخصص خسارة	(١١,٧٢٤)	(٣٥,٢٨٧)	–	(٤٧,٠١١)
القيمة الدفترية	**١٤,٦٠٩,٨٥٢**	**١,٣٨٩,٠٨٢**	**٢١,٠٢٧**	**١٦,٠١٩,٩٦١**

٤/٢/٦ تقييم جودة الإئتمان

يقدم الجدول أدناه تحليلاً للأطراف المقابلة حسب درجات التصنيف والجودة الإئتمانية للمخاطر الإئتمانية للبنك بناءً على تقديرات موديز (أو ما يعادلها).

درجة التصنيف	موجودات تمويلية	مطلوب من بنوك	إستثمارات في أوراق الدين المتاحة بالقيمة المطفأة	التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الإئتمان
أ أ أ إلى أ أ-	٤٣,٠٩٥,١٤٦	٣٣٢,٨٦٤	١٩,٧٩٢,١٥٧	٤,٥٥٤,٧٤٦
أ+ إلى أ-	٨,٨٥٨,٧٥١	٥,٦٦١,٩٦٣	٣٦٩,٥٩٠	٤,٤٧٢,٥٤٣
ب ب ب إلى ب ب ب-	٧,٣٢١,٣٤٩	١,٤٥٠	٦٨,١٦٠	٣,٣٥٦,١٣٢
ب ب+ إلى ب-	٤,٩٠٤,٤٢١	١٤٨	٥٦٧,٨٣٠	٨٩٩,٢٢٦
غير مصنفة	١١,٢٩٥,٠٤٤	٣٨,٨٣٨	٤٥٩,٨٤١	٢٠٦,٩٠١
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٧٥,٤٧٤,٧١١**	**٦,٠٣٥,٢٦٣**	**٢١,٢٥٧,٥٧٨**	**١٣,٤٨٩,٥٤٨**

درجة التصنيف	موجودات تمويلية	مطلوب من بنوك	إستثمارات في أوراق الدين المتاحة بالقيمة المطفأة	التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الإئتمان
أ أ أ إلى أ أ-	٣٧,٤٦١,٠٩٥	٦٤,٢٢٧	١٨,٠٦١,١٤٢	٣,١٥٢,١٤٠
أ+ إلى أ-	٨,٥٤١,٦٥٥	١,١٤٣,٠٧٧	١٢٧,٠٧٧	٦,٧٧٨,٦٦٨
ب ب ب إلى ب ب ب-	٨,٧١٣,٥١٩	٢٧٩,٧٥٩	٥١٠,٢٧٠	٤,٩٠١,٩٤٣
ب ب+ إلى ب-	٦,٧٨٦,٤١٢	٨٤٢	٣٣٠,٠١٠	١,١٨٣,٦٥٦
غير مصنفة	١١,٦٠١,٤٧٩	٢٥,٣٦٣	٦٤,٧٦٢	٥٠,٥٦٥
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧٣,١٠٤,١٦٠	١,٥١٣,٢٦٨	١٩,٠٩٣,٢٦١	١٦,٠٦٦,٩٧٢

٤/٢/٧ الضمانات

يستند تحديد أهلية وقيمة الضمان إلى لوائح مصرف قطر المركزي ويتم تقييمهما بالرجوع إلى سعر السوق أو المؤشرات لموجودات مماثلة.

لدى المجموعة ضمان في شكل وديعة محتجزة أو رهن على أسهم أو رهن قانوني في مقابل موجودات التمويل التي تجاوزت موعد إستحقاقها.

ألف ريال قطري

	ضمانات مجمعة	
الفئة التي تجاوزت موعدها:	**٢٠١٩**	**٢٠١٨**
حتى ٣٠ يوم	٨٨٣,٩٢٠	٨٩٩,٢٧٤
٣١ حتى ٦٠ يوم	٣٢٤,٢٦٨	٤٩٠,٧٨٦
٦١ – ٩٠ يوم	٦٨٨,٧٦٩	٤٨٧,٨٨١
٩١ - وأكثر	١,٦٢٣,٢٥٩	١,٢٠١,٣٩٠
	٣,٥٢٠,٢١٦	**٣,٠٧٩,٣٣١**

إن القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل متدنية القيمة الإئتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ هي ١,٦٢٣ مليون ريال قطري (٢٠١٨: ١,٢٠١ ريال قطري)

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد وخطط الإدارة الخارجية المعتمدة وتعديل وتأجيل الدفعات. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير تشير، وفقاً لتقدير الإدارة المحلية، إلى أن السداد سوف يستمر في أغلب الأحوال. وتخضع هذه السياسات لمراجعة مستمرة. وبعد إعادة الهيكلة، تتم إعادة ضبط حساب العميل الذي تأخر في السداد سابقاً إلى وضع الحالة العادية ويتم إدارته مع حسابات أخرى مماثلة بإعتباره غير منخفض القيمة. بلغت القيمة الدفترية لموجودات التمويل التي تم إعادة التفاوض بشأنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ١,٧١٩ مليون ريال قطري (٢٠١٨: ١,٠١١ مليون ريال قطري).

لم يتم تعديل موجودات مالية تم رصد مخصص خسارة لها بمبلغ يساوي خسارة الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان.

٤/٢/٨ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أصل مالي أو رصيد إستثمار في سندات الدين وأية مخصصات ذات صلة بخسائر الإنخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الإئتمان بالمجموعة أن الأصل المالي أو الورقة غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع إعتبار لمعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمدين/المصدر مثل عدم مقدرة المدين/المصدر على سداد الإلتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات المالية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مراكز تجاوز لموعد الإستحقاق المحددة للمنتج. المبلغ الذي تم شطبه خلال السنة هو ٣٤ ألف ريال قطري (١٧٩ ألف ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

٤/٢/٩ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، إستناداً إلى خبرة المجموعة التاريخية وتقييم خبير الإئتمان مشمولة بمعلومات تطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي، يتم مراعاة المعايير التالية:

١. تخفيض الائتمان درجتين من Aaa إلى Baa أو درجة واحدة من Ba إلى Ca؛

٢. إعادة هيكلة التسهيلات خلال الشهور الإثني عشر السابقة؛ و

٣. تسهيلاك متأخرة السداد بـ ٦٠ يوماً كما في تاريخ التقرير.

درجات مخاطر الإئتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المدين. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل أجل الإحتمالية عدم الإنتظام

تستخدم المجموعة نموذج موديز لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الانتظام والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

موجودات مالية ومعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغيير ظروف السوق والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بالتمويل القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالتمويل الذي أعيد التفاوض بشأنه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. وحيثما أمكن، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات بدلا من الاستحواذ على الضمانات، إذا كان ذلك متاحا. قد يشمل ذلك تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية شروط التمويل الجديد. تقوم الإدارة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض بشأنها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن من المرجح حدوث دفعات مستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها لأسباب الإئتمان في الأشهر الـ ١٢ الماضية في المرحلة الثانية.

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/٩ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة (تتمة)

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما:

- لا يكون من المرجح على المدين سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- تأخر المدين في السداد لفترة أكثر من ٩٠ يوما فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة؛ أو
- تصنيف المدين في الفئة ٩ أو ١٠
- عند تقييم ما إذا كان المدين في حالة تعثر في السداد، تأخذ المجموعة أيضًا في الاعتبار المؤشرات التالية:
- مؤشرات كمية – مثلا وضع التأخر في السداد وعدم السداد لالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة؛ و
- مؤشرات تتم بناءا على البيانات التي يتم تطويرها داخليًا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة التعثر في السداد وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية لرأس المال.

دمج معلومات تطلعية

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي في معدلات التخلف عن السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من العوامل الاقتصادية الكلية المذكورة أعلاه ذات دلالة إحصائية أو أن النتائج المتوقعة لإحتمالية عدم الإنتظام المتوقعة تنحرف بدرجة كبيرة عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، فإن الإدارة تستخدم التحليل النوعي لإحتمالية عدم الإنتظام المتوقعة بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في عوامل الإقتصاد الكلي هذه على خسارة الإئتمان المتوقعة (ECL) القابلة للتطبيق على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التعرض والتي تعتبر منتظمة الدفع. تتم مراجعة المنهجيات والإفتراضات المتضمنة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

قياس خسائر الإئتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

- إحتمالية عدم الإنتظام (PD)؛
- نسبة الخسارة بافتراض عدم الإنتظام (LGD)؛
- التعرض عند عدم الإنتظام (EAD).

وتُستمد هذه المؤشرات عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات إحتمالية عدم الإنتظام (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتستند هذه النماذج الإحصائية في المقام الأول إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء، ويتم تعزيزها ببيانات تقييم الائتمان الخارجي حيثما كان ذلك متاحاً.

نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام (LGD) هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تعثر في السداد. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام بناءً على تاريخ معدلات الإسترداد للمطالبات ضد أطراف مقابلة متعثرة. تراعي نماذج نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام قيمة الضمانات المتوقعة وتكاليف الإسترداد لأي ضمانات تعتبر جزءً لا يتجزأ من الأصل المالي.

يتضمن تقدير نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام (LGD):

١) **معدل التعافي:** يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي انخفضت إلى حالة عدم الإنتظام ثم تمكنت من الرجوع إلى الحسابات المنتظمة السداد.

٢) **معدل الإسترداد:** يتم تعريفه بأنه نسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الأساسية في وقت التعثر في السداد والذي من شأنه أن يمثل أيضاً معدل الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات فردية للجزء غير المضمون من التعرض.

٣) **معدل الخصم:** يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة لقيمة الإسترداد والتي لا يتم تحقيقها في يوم التعثر في السداد المعدل للقيمة الزمنية.

ألف ريال قطري

يمثل التعرض عند عدم الإنتظام (EAD) التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة عدم الإنتظام (EAD) من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن (EAD) لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لإلتزامات التمويل والضمانات المالية، يشتمل عدم الإنتظام (EAD) على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات السابقة والتوقعات المستقبلية.

عندما يتم وضع نموذج للقياس على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشمل:

- تصنيف مخاطر الائتمان ؛
- نوع المنتج؛ و
- الموقع الجغرافي للمدين.

تخضع عملية التجميع للمراجعة المنتظمة للتأكد من أن التعرضات داخل مجموعة معينة تظل متجانسة بشكل مناسب.

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل مبالغ المقارنة حساب مخصص خسائر الإئتمان وتعكس أساس القياس بموجب المعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠.

	٢٠١٩			
مطلوب من بنوك	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	٤٠٣	–	–	٤٠٣
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٦١)	٦١	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(١٧٠)	(٦١)	–	(٢٣١)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي				
مبالغ مشطوبة	(٢٣١)	–	–	(٢٣١)
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
	١	–	–	١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٧٣**	**-**	**-**	**١٧٣**

	٢٠١٨			
مطلوب من بنوك	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	–	–	–	–
أثر التطبيق الأولي	٥٣١	٢٦١	–	٧٩٢
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(١٢٦)	(٢٦١)	–	(٣٨٧)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	٤٠٥	–	–	٤٠٥
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	(٢)	–	–	(٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٤٠٣**	**-**	**-**	**٤٠٣**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ -إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٢/٤ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٩/٢/٤ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة (تتمة)

قياس خسائر الإئتمان المتوقعة (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

	٢٠١٩			
موجودات تمويلية	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	٥٨,٦٥٧	٢٢٥,٢٣٩	٣٠٤,٩٧٨	٥٨٨,٨٧٤
تحويلات للمرحلة ١	١١,٢٢٥	(١١,١٤٧)	(٧٨)	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٣٠,٩٧١)	٣٢,٣١٩	(١,٣٤٨)	–
تحويلات للمرحلة ٣	(٣٦٢)	(١,٧٧٦)	٢,١٣٨	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	٢٩١	٢٥,٧٥٢	٢٢,١٧٨	٤٨,٢٢١
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(١٩,٨١٧)	٤٥,١٤٨	٢٢,٨٩٠	٤٨,٢٢١
مبالغ مشطوبة	–	–	(٣٤)	(٣٤)
تحويل العملات الأجنبية	١٥٠	١٥٦	٣٥	٣٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٣٨,٩٩٠**	**٢٧٠,٥٤٣**	**٣٢٧,٨٦٩**	**٦٣٧,٤٠٢**

	٢٠١٨			
موجودات تمويلية	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	–	–	١٦٥,٦٨٠	١٦٥,٦٨٠
أثر التطبيق الأولي	١٢٩,٩٧٩	٢٩٤,٢٢٤	–	٤٢٤,٢٠٣
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٤٩,٤٤٤)	٤٩,٤٤٤	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	(٥٢٤)	(٣٨,٨٩٠)	٣٩,٤١٤	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(٢٠,٩٩١)	(٧٩,٤٧٠)	١٠٠,٠٧٤	(٣٨٧)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	٥٩,٠٢٠	٢٢٥,٣٠٨	١٣٩,٤٨٨	٤٢٣,٨١٦
مبالغ مشطوبة	–	–	(١٧٩)	(١٧٩)
تحويل العملات الأجنبية	(٣٦٣)	(٦٩)	(١١)	(٤٤٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥٨,٦٥٧**	**٢٢٥,٢٣٩**	**٣٠٤,٩٧٨**	**٥٨٨,٨٧٤**

	٢٠١٩			
إستثمارات في أوراق الدين	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	٥,٩٩١	٢٣٠	٢٨,٦١٠	٣٤,٨٣١
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٣,٢٤٥)	٣,٢٤٥	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(١,٠٣٥)	١,٥٠١	–	٤٦٦
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(٤,٢٨٠)	٤,٧٤٦	–	٤٦٦
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	٤	–	–	٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٧١٥**	**٤,٩٧٦**	**٢٨,٦١٠**	**٣٥,٣٠١**

ألف ريال قطري

	٢٠١٨			
إستثمارات في أوراق الدين	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	–	–	٢٨,٦١٠	٢٨,٦١٠
أثر التطبيق الأولي	١,٨٧٩	١,١٣٨	–	٣,٠١٧
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(١٢٩)	١٢٩	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	٤,٢٤٢	(١,٠٣٧)	–	٣,٢٠٥
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	٥,٩٩٢	٢٣٠	–	٦,٢٢٢
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	(١)	–	–	(١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥,٩٩١**	**٢٣٠**	**٢٨,٦١٠**	**٣٤,٨٣١**

	٢٠١٩			
تعرضات أخرى تخضع لمخاطر الإئتمان	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	١١,٧٢٤	٣٥,٢٨٧	–	٤٧,٠١١
تحويلات للمرحلة ١	١,٦١٠	(١,٦١٠)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٣,١٤٩)	٣,١٤٩	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(٣٧٧)	(١٠,٥٩٩)	–	(١٠,٩٧٦)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(١,٩١٦)	(٩,٠٦٠)	–	(١٠,٩٧٦)
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٩,٨٠٨**	**٢٦,٢٢٧**	**-**	**٣٦,٠٣٥**

	٢٠١٨			
تعرضات أخرى تخضع لمخاطر الإئتمان	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	–	–	–	–
أثر التطبيق الأولي	١٣,١٥١	٤٩,٩٥٢	–	٦٣,١٠٣
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(١,٩٤٦)	١,٩٤٦	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	٥١٩	(١٦,٦١١)	–	(١٦,٠٩٢)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	١١,٧٢٤	٣٥,٢٨٧	–	٤٧,٠١١
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١١,٧٢٤**	**٣٥,٢٨٧**	**-**	**٤٧,٠١١**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ -إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٢/٤ مخاطر الإئتمان (تتمة)

١٠/٢/٤ قياس مخاطر الإئتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الإئتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمراً معقداً ويتطلب استخدام النماذج نظراً لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. يتبع تقييم مخاطر الإئتمان من محفظة الموجودات مزيداً من التقديرات لإحتمال حدوث عدم إنتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها ولإرتباطات عدم الإنتظام بين الأطراف المقابلة. تقيس المجموعة مخاطر الإئتمان بإستخدام إحتمالية عدم الإنتظام والتعرض عند عدم الإنتظام والخسارة بإفتراض عدم الانتظام.

١١/٢/٤ تصنيف مخاطر الإئتمان

تستخدم المجموعة تصنيفات مخاطر الإئتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لإحتمالية عدم إنتظام الأطراف المقابلة كل على حدة. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة. يتم معايرة درجات الإئتمان في حالة زيادة مخاطر عدم الإنتظام بشكل مضاعف عند كل درجة خطر أعلى.

٣/٤ مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن تتأثر أرباح أو رأس مال المجموعة أو مقدرتها في تحقيق أهدافها التجارية سلبياً بالتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح وأسعار تحويل العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم. تدير المجموعة مخاطر السوق الخاصة بها ضمن إطار عمل للحدود المفروضة من قبل مصرف قطر المركزي.

١/٣/٤ إدارة مخاطر السوق

تتم مراجعة فجوات معدلات ربح الموجودات والمطلوبات بشكل مستمر والتي تستخدم لخفض فجوات معدل الربح إلى ضمن الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. تدير المجموعة تعرضها لتقلبات معدل تحويل العملات إلى ضمن المستويات المحددة من قبل مجلس الإدارة، والذي يضع حدوداً للتعرض إلى مراكز العملات. تتم مراقبة تلك المراكز بشكل مستمر.

٢/٣/٤ التعرض لمخاطر معدل الربح - المحافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ لغير المتاجرة هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والإلتزامات هي الجهة المراقبة للإلتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية.

ألف ريال قطري

فيما يلي ملخص لمركز فجوة معدل الربح للمجموعة للمحافظ غير المتاجرة:

	القيمة الدفترية	إعادة تسعير فعلي: أقل من ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	معدل الربح الفعلي
٢٠١٩							
نقد وأرصدة لدى مركز قطر المركزي	٣,١٢٢,٨٦٠	–	–	–	–	٣,١٢٢,٨٦٠	
مطلوب من بنوك	٦,٠٢٥,٠٩٠	٤,٩٨٨,١٦٩	–	١٣٣,٩٩٩	–	٩١٢,٩٢٢	٪٢,٦٥
موجودات تمويل	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٥٣,٨٥٧,٣٩٧	٩,٥٥١,٣٥٧	٦,٢٣٦,٤٦٦	٥,١٩٢,٠٨٩	–	٪٥,٠٢
إستثمارات مالية	٢١,٢٢٢,٢٧٧	–	–	–	–	٢١,٢٢٢,٢٧٧	٪٤,٠٠
	١٠٥,٢١٧,٥٣٦	٥٨,٨٤٥,٥٦٦	٩,٥٥١,٣٥٧	٦,٣٧٠,٤٦٥	٥,١٩٢,٠٨٩	٢٥,٢٥٨,٠٥٩	
مطلوب إلى بنوك	(١٩,٣٦٧,١٩١)	(١٥,٣١٨,٤٠٣)	(٣,٩٠٥,٧٨٧)	–	–	(١٨,١٨٠)	٪٢,٧٤
حسابات العملاء الجارية	(٧,٥٢٦,٦٨٣)	–	–	–	–	(٧,٥٢٦,٦٨٣)	٪٣,٦٦
تمويل صكوك	(٣,٣٣٢,٩٩٨)	(١,٥٥٨,٠٦٥)	–	–	–	(١,٧٧٥,٩٣٣)	
تمويلات أخرى	(٢,٠٠٢,٠٠٣)	(٢,٠٠٢,٠٠٣)	–	–	–	–	٪٣,٣٧
	(٣٢,٢٢٩,٨٧٥)	(١٨,٨٧٨,٤٧١)	(٣,٩٠٥,٧٨٧)	–	–	(٩,٣٢٠,٧٩٦)	
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(٥٨,٠٨٥,٨٨٢)	(٣٢,٩٨٦,٩٨٣)	(١٥,٩٨٣,٤٣٧)	(٩,١١٥,٤٦٢)	–	–	
بنود بيان المركز المالي الموحد	١٤,٩٠١,٧٧٩	٦,٩٨٠,١١٢	(١٠,٣٣٧,٨٦٧)	(٢,٨٦٩,٨١٨)	٥,١٩٢,٠٨٩	١٥,٩٣٧,٢٦٣	
بنود خارج الميزانية العمومية الموحدة	(٢٥,٧٨٩,٣٧٩)	(٥٦٢,٥٥١)	–	–	–	(٢٥,٢٢٦,٨٢٨)	
فجوة حساسية معدل الربح	(١٠,٨٨٧,٦٠٠)	٦,٤١٧,٥٦١	(١٠,٣٣٧,٨٦٧)	(٢,٨٦٩,٨١٨)	٥,١٩٢,٠٨٩	(٩,٢٨٩,٥٦٥)	
فجوة حساسية معدل الربح التراكم		(١٠,٨٨٧,٦٠٠)	(٣,٩٢٠,٣٠٦)	(٦,٧٩٠,١٢٤)	(١,٥٩٨,٠٣٥)	(١٠,٨٨٧,٦٠٠)	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٣/٤ مخاطر السوق (تتمة)

٢/٣/٤ التعرض لمخاطر معدل الربح - المحافظ غير المتاجرة (تتمة)

٢٠١٨	القيمة الدفترية	إعادة تسعير في: أقل من ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	معدل الربح الفعلي
							ألف ريال قطري
نقد وأرصدة لدى مركز قطر المركزي	٣,٠٢٦,٩٩٤	–	–	–	–	٣,٠٢٦,٩٩٤	–
مطلوب من بنوك	١,٥١٢,٨٦٥	٤٧٨,٨٠٠	–	٣٨٩,١١٨	–	٦٤٤,٩٤٧	٤.٤١٪
موجودات تمويل	٧٢,٥١٥,٢٨٦	٤٦,٠٨١,٩١٠	١٠,٢٣٠,٣٢٣	٧,٧١١,٥١٥	٨,١٤٠,٠٨٨	٢٥١,٤٥٠	٤.٨٦٪
إستثمارات مالية	١٩,٠٧٣,٢٨٦	–	–	–	–	١٩,٠٧٣,٢٨٦	٣.٧٩٪
	٩٦,١٢٨,٤٣١	**٤٦,٥٦٠,٧١٠**	**١٠,٢٣٠,٣٢٣**	**٨,١٠٠,٦٣٣**	**٨,١٤٠,٠٨٨**	**٢٣,٠٩٦,٦٧٧**	
مطلوب إلى بنوك	(١٦,٥٤٦,٠١٠)	(١٤,٨١٨,٩٦٩)	–	–	–	(٢٠,٥٥٠)	٣.٣٣٪
حسابات العملاء الجارية	(٧,٢٦٨,٨١٦)	–	–	–	–	(٧,٢٦٨,٨١٦)	
تمويل صكوك	(١,٧٢١,٣٢٥)	–	–	–	–	(٣,٥١٧)	٣.٩٢٪
تمويلات أخرى	(٢,٠٥٢,٩٩٣)	–	–	–	–	(١٠,٠٥٥)	٣.٩٧٪
	(٧٧,٥٨٩,١٥٨)	**(١٨,٥٧٩,٧٣٩)**	**(٧,٧٥٤,٩٢٩)**	**-**	**-**	**(٧٤,٤٢٢,٩٢٨)**	٣.٤٩٪
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(٥٤,٣٠٠,٠٥١)	(٣٢,٣٠١,٩٠٤)	–	–	–	–	٣.١٦٪
بنود بيان المركز المالي الموحد	١٤,٣٣٩,٢٢٢	(٥٣٢٠,٩٣٣)	–	٤,٦٦٩,٩٠٧	(٣,٨٧٣,٧٨٦)	١٥,٦١٣,٧٤٩	
بنود خارج الميزانية العمومية الموحدة	**(٢١,٢٣١,٣٤٨)**	**(٣,٨٣٤,٩٢٩)**	**-**	**-**	**-**	**(١٧,٣٩٦,٤١٩)**	
فجوة حساسية معدل الربح	**(٦,٩٩٢,١٢٦)**	**(٩,١٥٥,٨٦٢)**	**(٨٨٢,٥٨٩)**	**٨,١٤٠,٠٨٨**	**٤,٦٦٩,٩٠٧**	**(١,٧٨٢,٦٧٠)**	
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	**(٦,٩٩٢,١٢٦)**	**(١٦,١٤٨,٠٨٨)**	**(١٧,٠٣٠,٦٧٧)**	**(٨,٨٩٠,٥٨٩)**	**(٤,٢٢٠,٦٨٢)**	**(٦,٠٠٣,٣٥٢)**	

ألف ريال قطري

تحليل الحساسية

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف الإحتمالات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. الإحتمالات المعيارية التي تؤخذ في الإعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠ نقاط أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و٥ نقاط أساس صعوداً أو هبوطاً في الجزء الأكثر من السنة في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بإفتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

	زيادة متناظرة ١٠ نقاط أساس	نقصان متناظر ١٠ نقاط أساس
حساسية صافي الربح		
٢٠١٩		
في ٣١ ديسمبر	**١,٩٣٣**	**(١,٩٣٣)**
٢٠١٨		
في ٣١ ديسمبر	١,٨٩٥	(١,٨٩٥)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، والتي تستخدم الإستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة.

٣/٣/٤ التعرض لمخاطر السوق الأخرى - المحافظ لغير المتاجرة

معاملات العملة الأجنبية

إن سياسة المجموعة هي التحوط فقط من مثل هذه التعرضات عندما يكون لعدم القيام بذلك أثرا هاما على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضروريا فقط عندما يكون معدل التعرضات الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة (بعد الأخذ في الاعتبار أثر أية تحوطات مؤهلة لصافي الإستثمار).

	٢٠١٩	٢٠١٨
صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية:		
يورو	٣,٣٥٣	١,٩٥٨
جنيه إسترليني	٢٠٥	٤٩٧
عملات أخرى	٤	٨,٣٠٨

يشير الجدول أدناه إلى أثر التغير المحتمل منطقيا لأسعار العملات مقابل الريال القطري على بيان الدخل الموحد، مع بقاء كافة المتغيرات ثابتة:

	زيادة/(نقصان) في الربح أو الخسارة	
	٢٠١٩	٢٠١٨
زيادة/(نقصان) بنسبة ٥٪ في معدل صرف العملة		
يورو	١٦٧	٩٨
جنيه إسترليني	١٠	٢٥
عملات أخرى	١	٤١٥

لا يتضمن الجدول أعلاه العملات المربوطة بالريال القطري.

٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤/٣ مخاطر السوق (تتمة)

٤/٣/٣ التعرض لمخاطر السوق الأخرى - المحافظ لغير المتاجرة (تتمة)

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

	٢٠١٩	٢٠١٨
زيادة/(نقصان) بنسبة ٥٪ في مؤشر بورصة قطر ٣٠/ مؤشرات أخرى		
زيادة/(نقصان) في الربح والخسارة	–	–
زيادة/(نقصان) في حقوق الملكية	١,٨٢٣	٢,٤٤٧

٤/٣/٤ تقييم الأدوات المالية

إن السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياسات القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة بإستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

- **المستوى ١:** الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- **المستوى ٢:** أساليب تقييم إستناداً إلى مدخلات سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها بإستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- **المستوى ٣:** أساليب تقييم بإستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها إستناداً إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة بإستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها ونموذج (بلاك – شولز) وخيارات تسعير متعددة الحدود ونماذج تقييم أخرى. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات ربح خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات إئتمان وعلاوات أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

٤/٣/٥ تصنيف الأصل والمطلوب المالي

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
٢٠١٩				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	٢٠,٢١٣	–	٢٠,٢١٣
إستثمارات مالية	٣٨,٣٥٩	١١٨,٠٧٠	–	١٥٦,٤٢٩
	٣٨,٣٥٩	**١٣٨,٢٨٣**	**-**	**١٧٦,٦٤٢**
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	١٧,٨٩٣	–	١٧,٨٩٣
	-	**١٧,٨٩٣**	**-**	**١٧,٨٩٣**

ألف ريال قطري

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
٢٠١٨				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	٨٠,٢٨٧	–	٨٠,٢٨٧
إستثمارات مالية	٦٧,٩١٢	٩٥,٥١١	–	١٦٣,٤٢٣
	٦٧,٩١٢	**١٧٥,٧٩٨**	**-**	**٢٤٣,٧١٠**
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	٧٥,٩٩٢	–	٧٥,٩٩٢
	-	**٧٥,٩٩٢**	**-**	**٧٥,٩٩٢**

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة تساوي قيمها الدفترية ولذلك لم يتم إدراجها في جدول تدرج القيمة العادلة فيما عدا بعض الإستثمارات المالية التي تساوي قيمتها العادلة ٣,٥٩٢ مليون ريال قطري (٢,٥٧٥ مليون ريال قطري في ٢٠١٨) ثم إستخدام أسلوب تقييم المستوى ١ القيمة العادلة السابقة. يتم الإفصاح عن تفاصيل تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاح ٧.

الإستثمارات المالية بإجمالي صفر ريال قطري تم تسجيلها بالتكلفة (صفر ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

لم يكن هناك تحويل بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣ من قياس القيمة العادلة خلال فترة التقرير المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨.

٤/٤ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من تلبية التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، كمثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو متطلبات النقد من الارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات الدين أو هوامش تحت الطلب بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نضوب الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والإستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها متأصلة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكملها ويتضمن ذلك ولكنه لا يقتصر على، أحداث إئتمان وإندماج وإستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

٤/٤/١ التعرض لمخاطر السيولة

التدبير الأساسي الذي تتخذه المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو معدل صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء. لهذا الغرض يعتبر صافي الموجودات السائلة على أنه يتضمن النقد وما يعادله وأدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" في درجة الإستثمار والتي يوجد لها سوق نشط وجاهز ناقصا الودائع من البنوك والتمويلات الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم إستخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

تفاصيل معدل صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء للمجموعة الصادر عنها التقرير في تاريخ التقرير وخلال السنة على النحو التالي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
في ٣١ ديسمبر	٪١٠٩	٪٩٣
المتوسط للسنة	٪١٠١	٪٨٨
الحد الأقصى للسنة	٪١١٦	٪٩٤
الحد الأدنى للسنة	٪٩٠	٪٧٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٤ مخاطر السيولة (تتمة)

٢/٤/٤ تحليل الاستحقاق

يبين الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات للمجموعة. لقد تم تحديد تواريخ الإستحقاق/التعاقدية المتوقعة للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في ٣١ ديسمبر لتاريخ الإستحقاق التعاقدي ولا تأخذ بعين الإعتبار تواريخ الإستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للإحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة النقدية. تقوم الإدارة بمراقبة الإستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية لدى البنك.

	القيمة الدفترية	أقل من شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
٢٠١٩						
نقد وأرصدة لدى						
مصرف قطر المركزي	٣,١٢٢,٨٦٠	٥١٩,٦٠٦	–	–	–	٢,٦٠٣,٢٥٤
مطلوب من بنوك	٦,٠٣٥,٠٩٠	٥,٩٠٠,٩٣١	–	–	١٤,٣٧٤	١١٩,٧٨٥
موجودات تمويل	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٦,٠١٢,٧٣٩	٢,٤٠٨,٨٧٩	٥,٦٣٥,٨٢٨	١١,٠٢٩,٨١٦	٤٩,٧٥٠,٠٤٧
الإستثمارات المالية	٢١,٣٧٨,٧٠٦	٣١٧,٧٨٩	٣٠٦,٣٨٤	٧٤٩,٩٩١	١١,٧١٣,٥١٢	٨,٢٩١,٠٣٠
موجودات أخرى	٧,٧٠٧	٧,٧٠٧	–	–	–	–
إجمالي الموجودات المالية	**١٠٥,٣٨١,٦٧٢**	**١٢,٧٥٨,٧٧٢**	**٢,٧١٥,٢٦٣**	**٦,٣٨٥,٨١٩**	**٢٢,٧٥٧,٧٠٢**	**٦٠,٧٦٤,١١٦**
مطلوب إلى بنوك	١٩,٣٦٧,١٩١	١١,٣٥٧,٩١٥	٣,٦٩٧,٩٨٩	٤,٠٤٥,١٢٠	١٤٦,٣٨٢	١١٩,٧٨٥
حسابات العملاء الجارية	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣	–	–	–	–
تمويل صكوك	٣,٣٣٣,٩٩٨	–	–	–	٢,٤٦٦,٧٩٨	٨٦٧,٢٠٠
تمويلات أخرى	٢,٠٠٢,٠٠٣	–	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	–
إجمالي المطلوبات المالية	**٣٢,٢٢٩,٨٧٥**	**١٨,٨٨٤,٥٩٨**	**٣,٦٩٧,٩٨٩**	**٤,٠٤٥,١٢٠**	**٤,٦١٥,١٨٣**	**٩٨٦,٩٨٥**
حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	١٣,٧٠٨,٥٠٧	١٩,٢٧٨,٤٧٦	١٥,٩٨٣,٤٣٧	٩,١١٥,٤٦٢	–
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**٩٠,٣١٥,٧٥٧**	**٣٢,٥٩٣,١٠٥**	**٢٢,٩٧٦,٤٦٥**	**٢٠,٠٢٨,٥٥٧**	**١٣,٧٣٠,٦٤٥**	**٩٨٦,٩٨٥**
الفرق	**١٥,٠٦٥,٩١٥**	**(١٩,٨٣٤,٣٣٣)**	**(٢٠,٢٦١,٢٠٢)**	**(١٣,٦٤٢,٧٣٨)**	**٩,٠٢٧,٠٥٧**	**٥٩,٧٧٧,١٣١**
٢٠١٨						
نقد وأرصدة لدى						
مصرف قطر المركزي	٣,٠٢٦,٩٩٤	٥٥٠,١٩٥	–	–	–	٢,٤٧٦,٧٩٩
مطلوب من بنوك	١,٥١٢,٨٦٥	١,١١٧,٤٩٦	٦,٢٥١	–	٣٨٩,١١٨	–
موجودات تمويل	٧٢,٥١٥,٢٨٦	٤,٨٨٥,٣٨٦	١,٢٩٧,٨٥٣	٦,٨٧٨,٦٨٣	١٢,٦١٢,٢٤٦	٤٦,٨٤١,١١٨
الإستثمارات المالية	١٩,٢٢٢,١١١	٢,٢٤٤,٧٠٢	١٢٣,٦٤٨	٥٣٩,٢٨٤	٥,٣٠١,٠٧٨	١١,٠١٣,٣٩٩
موجودات أخرى	٩,٦٠٥	٩,٦٠٥	–	–	٤٤٠	–
إجمالي الموجودات المالية	٩٦,٢٨٦,٨٦١	٨,٨٠٧,٣٨٤	١,٤٢٧,٧٥٢	٧,٤١٧,٩٦٧	١٨,٣٠٢,٤٤٢	٦٠,٣٣١,٣١٦
مطلوب إلى بنوك	١٦,٥٤٦,٠١٠	٧,٢٥٨,٨٥١	٧,٦٣٥,١٤٧	١,٦٥٢,٠١٢	–	–
حسابات العملاء الجارية	٧,٢٦٨,٨١٦	٧,٢٦٨,٨١٦	–	–	–	–
تمويل صكوك	١,٧٢١,٣٣٩	–	٣,٥٠٧	–	٦٩٠,٦٦٨	١,٠٢٧,١٦٤
تمويلات أخرى	٢,٠٥٢,٩٩٣	–	١٠,٠٥٥	–	٢,٠٤٢,٩٣٨	–
إجمالي المطلوبات المالية	٢٧,٥٨٩,١٥٨	١٤,٥٢٧,٦٦٧	٧,٦٤٨,٧٠٩	١,٦٥٢,٠١٢	٢,٧٣٣,٦٠٦	١,٠٢٧,١٦٤
حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٥٤,٣٠٠,٠٥١	١٤,٠٩٠,١٨٢	١٩,٢١١,٧٢٣	١٧,٥٢٤,٤٢١	٣,٤٧٣,٧٢٦	–
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٨١,٨٨٩,٢٠٩	٢٨,٦١٧,٨٤٩	٢٦,٨٦٠,٤٣١	١٩,١٧٦,٤٣٣	٦,٢٠٧,٣٣٢	١,٠٢٧,١٦٤
الفرق	١٤,٣٩٧,٦٥٢	(١٩,٨١٠,٤٦٥)	(٢٥,٤٣٢,٦٧٩)	(١١,٧٥٨,٤٦٦)	١٢,٠٩٥,١١٠	٥٩,٣٠٤,١٥٢

٣/٤/٤ تحليل الاستحقاق (المطلوبات المالية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة)

يلخص الجدول أدناه لمحة عن الاستحقاق للمطلوبات المالية للمجموعة إستناداً إلى المتبقي من إلتزامات معها كما لو أن الإشعار قد تم تسليمه فوراً. غير أن المجموعة تتوقع ألا يطالب العديد من العملاء الدفع تحتفظ المجموعة بمحفظة موجودات يمكن تداولها بشكل كبير ومتنوعة وسائلة في حال حدوث إنقطاع يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام توقعات قاسية متنوعة تطبق على المجموعة.

ألف ريال قطري

	القيمة الدفترية	إجمالي التدفق النقدي غير المخصوم	أقل من شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
٢٠١٩							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
مطلوب إلى بنوك	١٩,٣٦٧,١٩١	١٩,٤٤٢,٣٨٦	١١,٣٧٥,٢٤٤	٣,٧١٤,٨٣١	٤,٠٨٥,٢٢٥	١٤٧,٢٠١	١١٩,٧٨٥
حسابات العملاء الجارية	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣	–	–	–	–
تمويل صكوك	٣,٣٣٣,٩٩٨	٤,٥٣١,٣٦٧	٨٦,٨٦٦	٤,٩٩٦	٨٦,٨٦٦	٢,٨٧١,٥٧٢	١,٥٦٧,٩٣٣
تمويلات أخرى	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,١٢٣,٧١٠	٤٩,٨٧٦	٨,١٧٦	٤٩,٨٧٦	٢,٠٦٥,٦٥٨	–
مطلوبات أخرى	١,٩٤٨,٨٤٩	١,٩٤٨,٨٤٩	–	–	–	–	–
إجمالي المطلوبات	**٣٤,١٧٨,٧٢٤**	**٣٥,٥٧٢,٩٩٥**	**١٩,٣١٤,٧٣٢**	**٣,٧٢٨,٠٠٣**	**٤,٢٢١,٩٦٧**	**٥,٠٨٤,٤٣١**	**١,٦٨٧,٧١٨**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**٥٨,٨٥٨,٨٨٢**	**٥٨,٩٢٩,٣٩٤**	**١٤,٥٨٩,٣١٥**	**٢٠,٨٥٠,٨٧٦**	**١٦,٣٠٩,٦٩٧**	**٨,٨١٥,٥٥٠**	**-**
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
إدارة المخاطر:		٢,٣٢٠					
تدفق خارجي		(٢١,٣١٠)	(٦,٨٦٦)	(٦,٩٦٣)	٧,٢٥٩	١,٠٢٥	–
تدفق داخلي		٢٣,٦٣٠	٤,٦٧٠	٨,١٩٢	٨,٢٥٩	٢٠,٤٣٣,١٧٠	٢٣,٠٤٢,٢٧٦
٢٠١٨							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
مطلوب إلى بنوك	١٦,٥٤٦,٠١٠	١٦,٥٢١,٣٤٣	٧,٦٤٦,٦١٩	١,٦٦١,٧٤٧	–	–	–
حسابات العملاء الجارية	٧,٢٦٨,٨١٦	٧,٢٦٨,٨١٦	٧,٢٦٨,٨١٦	–	–	–	–
تمويل صكوك	١,٧٢١,٣٣٩	١,٧٢١,٣٣٩	–	٥,٩٩١	٤٥,٥١١	٩٣٨,٠٠٩	١,٨٨٧,١٨٠
تمويلات أخرى	٢,٠٥٢,٩٩٣	٢,٣٦٧,٩٧٣	١١,٣١١	٦٢,٨٥١	٢,١٩٣,٨١١	–	–
مطلوبات أخرى	١,٩٣١,٢٢١	١,٩٣١,٢٢١	١,٩٣١,٢٢١	–	–	–	–
إجمالي المطلوبات	٢٩,٥٢٠,٣٧٩	٣٠,٨٦٦,٠٤٤	٧,٦٦٠,٩٢١	١,٧٧٠,١٠٩	١٧,٨٣٧,٤٣٢	٣,١٣١,٨٢٠	١,٨٨٧,١٨٠
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٥٤,٣٠٠,٠٥١	٥٤,٨٢٢,٤٨٧	١٤,١٠٩,٧٨٤	١٩,٣٣٧,٨٩٦	١٧,٨٣٧,٤٣٢	٣,٦٣٧,٣٧٥	–
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
إدارة المخاطر:		٤,٢٩٥					
تدفق خارجي		(٧٧,٩٩٧)	(٢٧,٤٧٦)	(٢,٥١٦)	٨٢,٢٩٢	(٧٧,٩٩٧)	
تدفق داخلي		٨٢,٢٩٢	٥٤١	٤,٥٧٣	٥٩,٠٩٣	١٦,٠٨٠	
	٨٥,٦٩٢,٨٦٦	٨٣,٨٢٤,٧٢٥	٣٠,٥٢٦,٨٥٥	٢٦,٨٩٨,٨٧٢	١٩,٦٠٩,١٩٢	٦,٧٦٩,٥٧٥	١,٨٨٨,٣٣٢

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٥ المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ من أسباب مختلفة عديدة مرافقة لارتباط المجموعة بالأدوات المالية بما في ذلك العمليات والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية ومن عوامل خارجية بخلاف مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة كتلك التي تنشأ من المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموما لسلوك الشركات.

إن هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية من أجل موازنة تجنب الخسائر المالية والإضرار بسمعة المجموعة مع الاستمرار في تحقيق نسب كفاءة تشغيل عالية وتجنب الإجراءات التي من شأنها الحد من الإبداع والمبادرة.

تسند المسؤولية الرئيسية عن وضع وتطبيق الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية إلى الإدارة العليا ضمن كل وحدة. ويتم دعم هذه المسؤولية بوضع المعايير الكلية للمجموعة لإدارة المخاطر التشغيلية في النواحي التالية:

- متطلبات للفصل المناسب بين المهام متضمنة التصريح المستقل للمعاملات.
- متطلبات تسوية المعاملات ومراقبتها.
- الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والمتطلبات القانونية الأخرى.
- توثيق الضوابط والإجراءات
- متطلبات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية التي تتم مواجهتها وكفاية الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر التي يتم تحديدها.
- متطلبات الإبلاغ عن الخسائر المالية والإجراء التصحيحي المقترح
- وضع خطط الطوارئ
- التدريب والتطوير المهني
- المعايير الأخلاقية والعملية
- تخفيف المخاطر بما في ذلك التأمين أينما كان ذلك فعالا.

٤/٦ إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لضمان ثقة المستثمر والدائنين والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد إلتزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي طوال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات لجنة «بازل ٣» التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي.

تقوم المجموعة حالياً بتحليل متطلبات رأس المال الجديدة لمخاطر أسعار الربح في محفظة البنك (PRRBB) وستبدأ في تجنيب رأس مال بناءً على المعيار الجديد في إطار الركيزة الثانية إعتباراً من عام ٢٠٢٠ فصاعدًا.

مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل ٣ وتعليمات مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	٢٠١٩ بازل ٣	٢٠١٨ بازل ٣
رأس مال فئة حقوق حملة الأسهم العادية ١/الفئة ١	١٢,٢٥١,١٩١	١١,٩٥٥,١٤٧
شريحة رأس المال الأولى	–	–
شريحة رأس المال الثانية	٣٥٢,٣٢٩	٣٣٨,١٤٢
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١٢,٦٠٣,٥٢٠**	**١٢,٢٩٣,٢٨٩**
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان	٥٦,٣٧٣,٧٢٢	٥٦,٤٤٦,٤٢٥
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	٥٦٤,٠٢٦	٢,٨٩٥,٦٦٥
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل	٥,٢٤١,٥٧٤	٤,٦٠١,٩٧٤
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**٦٢,١٧٩,٣٢٢**	**٦٣,٩٤٤,٠٦٤**

ألف ريال قطري

	رأس المال الأساسي بدون هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى والثانية متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي رأس المال التنظيمي متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام وتكلفة رأس المال من الركيزة الثانية وفقاً لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
٢٠١٩						
الفعلي	٪١٩,٧٠	٪١٩,٧٠	٪١٩,٧٠	٪٢٠,٢٧	٪٢٠,٢٧	٪٢٠,٢٧
الحد الأدنى تماشياً مع مصرف قطر المركزي	٪٦,٠٠	٪٨,٥٠	٪١٠,٥٠	٪١٢,٥٠	٪١٣,٥٠	٪١٤,٨٠
٢٠١٨						
الفعلي	٪١٨,٧٠	٪١٨,٧٠	٪١٨,٧٠	٪١٩,٢٣	٪١٩,٢٣	٪١٩,٢٣
الحد الأدنى تماشياً مع مصرف قطر المركزي	٪٦,٠٠	٪٨,٥٠	٪١٠,٥٠	٪١٢,٥٠	٪١٣,٥٠	٪١٤,٥٥

٥- إستخدام التقديرات والأحكام

المصادر الرئيسية للشك في التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(١) مخصصات خسائر الإئتمان

سيتم تقييم خسائر الانخفاض القيمة ضمن معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) عبر جميع فئات الأصول المالية في النطاق الحكم، وعلى وجه الخصوص، تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمانية.

هذه التقديرات محركة بعدد من العوامل، التغييرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. حسابات البنك لخسائر الإئتمانية المتوقعة هي نتائج لنماذج معقدة لها عدد من الافتراضات الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة والاعتمادية المتبادلة بينها. تشمل عناصر نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) التي تعتبر الأحكام والتقديرات المحاسبية ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، الذي يخصص إحتمالية التعثر للصفوف الفردية.
- معايير البنك لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وبالتالي ينبغي قياس مخصصات الأصول المالية على أساس الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة والتقييم النوعي.
- تجزئة الأصول المالية عندما يتم تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس جماعي.
- تطوير نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمان، والتأثير على إحتمالية التعثر والتعرض للتعثر والتعرض القائم والمضمون. و
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وترجيحات احتمالها، لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

لقد كانت سياسة البنك هي مراجعة النماذج بانتظام في سياق تجربة الخسارة الفعلية وتعديلها عند الضرورة.

(٢) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن ملاحظته يتطلب إستخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية الهامة. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر ولها شفافية سعر قليلة فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام إستناداً إلى مخاطر السيولة والتركيز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

٦- القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية يصدر عنها التقرير كما هو موضح أدناه وهي الأقسام الاستراتيجية للمجموعة. تعرض الأقسام الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. تقوم لجنة إدارة المجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قسم استراتيجي بشكل دوري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

- الخدمات المصرفية للشركات وتقدم نطاقا واسعا من التسهيلات الإئتمانية الإسلامية الممولة وغير الممولة وخدمات الودائع وإستشارات الإستثمار وتسهيلات تحويل العملات وعقود تبادل معدلات الربح والتمويل المشترك وخدمات أخرى للشركات والعملاء التجاريين ومتعددي الجنسيات.
- الخدمات المصرفية للأفراد وتقدم خدمات حسابات الإستثمار والبطاقات الإئتمانية والتمويل الإسلامي إلى العملاء الأفراد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٦- القطاعات التشغيلية (تتمة)

• إدارة الأصول ولها وظيفتين مختلفتين. الأولى إدارة محفظة مصرف الريان لحقوق الملكية والصناديق المدرجة والخاصة، والإستثمارات الإستراتيجية والأدوات المنتجة للدخل مثل الصكوك والإستثمارات العقارية. والثانية تطوير وتشغيل منتجات مصرف الريان الإستثمارية وإدارة الموجودات وأعمال الودائع الإستثمارية.

• العمليات العالمية وتتضمن التمويلات والودائع ومنتجات وخدمات أخرى للشركات والأفراد في أماكن تواجد المجموعة عالمياً.

الموجودات والمطلوبات والإيرادات غير المحددة ترتبط ببعض الوظائف المركزية وعمليات الأعمال غير الرئيسية مثل الممتلكات العامة والمعدات ووظائف النقد والمطلوبات المتعلقة بمشاريع التطوير الخ.

تم إدراج معلومات تتعلق بنتائج موجودات ومطلوبات كل قطاع يصدر عنه التقرير أدناه. يقاس الأداء بناءً على ربح القطاع قبل الضريبة كما تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية والتي تمت مراجعتها من قبل لجنة إدارة المجموعة. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بأكبر شكل بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى التي تعمل في هذه المجالات.

معلومات عن القطاعات الصادر عنها التقرير

٢٠١٩	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	إدارة الموجودات	العمليات التشغيلية الدولية	غير مخصصة	المجموع
إيرادات خارجية:						
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار	٣,٠٣٢,٢٨٠	١,٢٤١,٠٤٠	٣٠,٣١٩	٣٣٧,٣٣٣	–	٤,٦٤٠,٩٧٢
صافي إيراد الرسوم والعمولات	٣٦٤,٦٢٩	–	٢٠,٩٥٣	٢,٥٠١	–	٣٨٨,٠٨٣
ربح/(خسارة) تحويل العملات الأجنبية	١٦٠,٢٩٨	–	(٧٨)	٢,١٦٠	–	١٦٢,٣٨٠
حصة من نتائج شركات زميلة	–	–	–	–	١٩,٨٣٢	١٩,٨٣٢
إيرادات أخرى	–	–	–	–	٩,٧٠٨	٩,٧٠٨
إجمالي إيراد القطاع	**٣,٥٥٧,٢٠٧**	**١,٢٤١,٠٤٠**	**٥١,١٩٤**	**٣٤١,٩٩٤**	**٢٩,٥٤٠**	**٥,٢٢٠,٩٧٥**
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:						
صافي خسارة تدني قيمة موجودات تمويلية	(٩,٩٥٨)	(٤١,٤٨٨)	–	(٣,٣٨٤)	–	(٥٤,٨٣٠)
صافي رد/(خسارة تدني قيمة) الإستثمارات المالية	٦٣٦	–	(١,٧٠٥)	(٤٨)	–	(١,١١٧)
صافي رد/(خسارة تدني قيمة) بنود خارج الميزانية الخاضعة لمخاطر الإئتمان	١١,٢١٥	١	–	(٩)	–	١١,٢٠٧
ربح القطاع الصادر عنه التقرير قبل الضريبة	**١,٧٩٢,٤٧٧**	**٧٨٦,٢١٦**	**٢٨,١٢٨**	**٢٩,٩٩٥**	**(٤٤٨,٠١٩)**	**٢,١٨٨,٧٩٧**
موجودات القطاع الصادر عنه التقرير	**٦٩,٩٨٣,٣٣٥**	**٢٣,٦٩٧,١٥٦**	**٦٨٣,٣٢٣**	**١٠,٧٤٣,٢٧٧**	**١,٢٨٩,٤٣٠**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
مطلوبات القطاع الصادر عنه التقرير	**٢٧,٣٧٣,٣٨٥**	**٢,٥٠٨,١٨١**	**١٤٦,٧٧١**	**٢,٤٨٥,٩٤٧**	**١,٦٦٤,٤٤٠**	**٣٤,١٧٨,٧٢٤**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار للقطاع الصادر عنه التقرير	**٣٥,٧٨٣,١٨٣**	**١٤,٧٢٨,٦٤١**	**-**	**٧,٥٧٤,٠٥٨**	**-**	**٥٨,٠٨٥,٨٨٢**
٢٠١٨						
إيرادات خارجية:						
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار	٣,٠٠٣,٥٨٨	١,٠٣١,٧٣٤	٣٢,٨٨٢	٣٠٨,٦٥٣	–	٤,٣٧٦,٨٥٧
صافي إيراد الرسوم والعمولات	٢٩٥,٠٢٣	–	١٦,٥٠٦	٣,٦٠٩	–	٣١٥,١٣٨
ربح/(خسارة) تحويل العملات الأجنبية	١٥٢,٨٥١	–	(٢٣٧)	(١٣٥)	–	١٥٢,٤٧٩
حصة من نتائج شركات زميلة	–	–	–	–	٢١,٩٠٤	٢١,٩٠٤
إيرادات أخرى	–	–	–	–	٧,٩٠٠	٧,٩٠٠
إجمالي إيراد القطاع	٣,٤٥١,٤٦٢	١,٠٣١,٧٣٤	٤٩,١٥١	٣١٢,١٢٧	٢٩,٨٠٤	٤,٨٧٤,٢٧٨
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:						
صافي رد واسترداد/ (خسارة تدني قيمة) موجودات تمويلية	(٤٢,٦٤٥)	٥٨,٤٣٩	–	(١,٢٠٣)	–	١٤,٥٩١
صافي خسارة إنخفاض قيمة الإستثمارات المالية	(٤,٥٢٧)	–	(٤,٤٤٨)	(٣٩)	–	(٩,٠١٤)
صافي رد/ (خسارة تدني قيمة) بنود خارج الميزانية الخاضعة لمخاطر الإئتمان	١٦,٤٨٤	–	–	(٥)	–	١٦,٤٧٩
ربح القطاع الصادر عنه التقرير قبل الضريبة	١,٧٦٩,٤٥٤	٧٧٩,٦٨٥	٢٦,١٨٢	٢٩,٦٣٧	(٤٦٣,٠١٧)	٢,١٤١,٩٤١
موجودات القطاع الصادر عنه التقرير	٦٧,٠٥٥,٢١٨	١٩,٠٢٩,٤٣٧	٦٤٣,١٥٧	٩,١٣٠,٤٦٨	١,٤٣٥,٩٣٣	٩٧,٢٩٤,٢١٣
مطلوبات القطاع الصادر عنه التقرير	٢٢,٨٩٢,٣٤٥	٢,١٧٥,٢٢٧	١٣٤,٢٤٢	٢,٦٨١,٠٩٦	١,٦٣٧,٤٦٩	٢٩,٥٢٠,٣٧٩
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار للقطاع الصادر عنه التقرير	٣٦,٠٢٦,٣٣٣	١٢,٤٥٥,٤٤٠	–	٥,٨١٨,٢٧٨	–	٥٤,٣٠٠,٠٥١

ألف ريال قطري

٧- القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

٢٠١٩	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	–	–	٣,١٢٢,٨٦٠	٣,١٢٢,٨٦٠	٣,١٢٢,٨٦٠
مطلوب من بنوك	–	–	٦,٠٣٥,٠٩٠	٦,٠٣٥,٠٩٠	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	–	–	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية:					
– مقاسة بالقيمة العادلة	١,٨٩٢	١٥٤,٥٣٧	–	١٥٦,٤٢٩	١٥٦,٤٢٩
– مقاسة بالتكلفة المطفأة	–	–	٢١,٢٢٢,٢٧٧	٢١,٢٢٢,٢٧٧	٢١,٣٤٢,١٧١
موجودات أخرى	–	–	٧,٧٠٧	٧,٧٠٧	٧,٧٠٧
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢٠,٢١٣	–	–	٢٠,٢١٣	٢٠,٢١٣
	٢٢,١٠٥	**١٥٤,٥٣٧**	**١٠٥,٢٢٥,٢٤٣**	**١٠٥,٤٠١,٨٨٥**	**١٠٥,٥٢١,٧٧٩**
مطلوب إلى بنوك	–	–	١٩,٣٦٧,١٩١	١٩,٣٦٧,١٩١	١٩,٣٦٧,١٩١
الحسابات الجارية للعملاء	–	–	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	–	–	٣,٣٣٣,٩٩٨	٣,٣٣٣,٩٩٨	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	–	–	١,١١٩,٣٧٤	١,١١٩,٣٧٤	١,١١٩,٣٧٤
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	–	–	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	٥٨,٠٨٥,٨٨٢
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	١٧,٨٩٣	–	–	١٧,٨٩٣	١٧,٨٩٣
	١٧,٨٩٣	**-**	**٩١,٤٣٥,١٣١**	**٩١,٤٥٣,٠٢٤**	**٩١,٤٥٣,٠٢٤**
٢٠١٨					
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	–	–	٣,٠٢٦,٩٩٤	٣,٠٢٦,٩٩٤	٣,٠٢٦,٩٩٤
مطلوب من بنوك	–	–	١,٥١٢,٨٦٥	١,٥١٢,٨٦٥	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات تمويل	–	–	٧٢,٥١٥,٢٨٦	٧٢,٥١٥,٢٨٦	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية:					
– مقاسة بالقيمة العادلة	٤,٣٧٥	١٥٩,٣٠٦	–	١٦٣,٦٨١	١٦٣,٦٨١
– مقاسة بالتكلفة المطفأة	–	–	١٩,٠٥٨,٤٣٠	١٩,٠٥٨,٤٣٠	١٨,٩٩١,٩٤٩
موجودات أخرى	–	–	٩,٦٠٥	٩,٦٠٥	٩,٦٠٥
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٨٠,٢٨٧	–	–	٨٠,٢٨٧	٨٠,٢٨٧
	٨٤,٦٦٢	١٥٩,٣٠٦	٩٦,١٢٣,١٨٠	٩٦,٣٦٧,١٤٨	٩٦,٣٠٠,٦٦٧
مطلوب إلى بنوك	–	–	١٦,٥٤٦,٠١٠	١٦,٥٤٦,٠١٠	١٦,٥٤٦,٠١٠
الحسابات الجارية للعملاء	–	–	٧,٢٦٨,٨١٦	٧,٢٦٨,٨١٦	٧,٢٦٨,٨١٦
تمويل صكوك	–	–	١,٧٢١,٣٣٩	١,٧٢١,٣٣٩	١,٧٢١,٣٣٩
تمويلات أخرى	–	–	٢,٠٥٢,٩٩٣	٢,٠٥٢,٩٩٣	٢,٠٥٢,٩٩٣
مطلوبات أخرى	–	–	١,٠٥٣,٢٧٧	١,٠٥٣,٢٧٧	١,٠٥٣,٢٧٧
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	–	–	٥٤,٣٠٠,٠٥١	٥٤,٣٠٠,٠٥١	٥٤,٣٠٠,٠٥١
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٧٥,٩٩٢	–	–	٧٥,٩٩٢	٧٥,٩٩٢
	٧٥,٩٩٢	–	٨٢,٩٤٢,٤٨٦	٨٣,٠١٨,٤٧٨	٨٣,٠١٨,٤٧٨

٨- النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي

	٢٠١٩	٢٠١٨
النقد في الصندوق	٣٩٩,٠٠١	٥٣٥,٥٦٨
إحتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*	٢,٦٠٣,٢٥٤	٢,٤٧٦,٧٩٩
حساب جاري لدى مصرف قطر المركزي	١٢٠,٦٠٥	١٤,٦٢٧
	٣,١٢٢,٨٦٠	**٣,٠٢٦,٩٩٤**

* الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي يمثل إحتياطي إلزامي غير متاح للإستخدام في العمليات اليومية للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٩- مطلوب من بنوك

	٢٠١٩	٢٠١٨
حسابات جارية	٩١٢,٩٢٢	٦٢٨,٣٧٨
ودائع وكالة لدى البنوك	٣,٦٢٧,٣٠٦	٣٨٠,٤٩٤
ذمم مدينة لمرابحة سلع	١,٤٩٠,٠٠٠	٤٨٧,٨٢٧
الأرباح المستحقة	٥,٠٣٥	١٦,٥٦٩
مخصص تدني القيمة*	(١٧٣)	(٤٠٣)
	٦,٠٣٥,٠٩٠	**١,٥١٢,٨٦٥**

* لمزيد من المعلومات عن تقسيمات مستوى التعرض ومخصص تدني القيمة، يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم ٩/٢/٤.

١٠- موجودات التمويل

(أ) **حسب النوع**

	٢٠١٩	٢٠١٨
ذمم مدينة وأرصدة من أنشطة التمويل:		
مرابحة	٥٥,١٣٨,٧٠٦	٥٣,٩٦٠,٣٣٢
إجارة	١٨,٤٧٢,٢٠٥	١٥,٤٢١,٠٦٣
إستصناع	١,١٣٦,٠٧١	١,٠٠٩,٢٠٧
مشاركة	٦,٠٦٢,٢٥٧	٦,٢٨١,٠٣٠
أخرى	٣٩٢,٦٤٠	٣٧٨,٣٠٧
الأرباح المستحقة	٤٢٨,٥٤٧	٣٥١,٤٥٠
إجمالي الذمم المدينة والأرصدة من أنشطة التمويل	٨١,٦٣٠,٤٢٦	٧٧,٤٠١,٣٨٩
ربح مؤجل	(٦,١٥٥,٧١٥)	(٤,٢٩٧,٢٢٩)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢) *	(٣٠٩,٥٣٣)	(٢٨٣,٨٩٦)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣) *	(٣١٠,٢٥٤)	(٢٨٠,٧٥٤)
الربح المعلق *	(١٧,٦١٥)	(٢٤,٢٢٤)
صافي موجودات التمويل	**٧٤,٨٣٧,٣٠٩**	**٧٢,٥١٥,٢٨٦**

لمزيد من المعلومات عن تقسيمات مستوى التعرض ومخصص تدني القيمة، يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم ٩/٢/٤.

المبلغ الإجمالي لموجودات التمويل المتعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغ ٧٥٩,٠٣٧ ألف ريال قطري والذي يمثل ١٠١.١٪ من إجمالي صافي الربح المؤجل في موجودات التمويل. (٦٠٩,٥٢٩ ألف ريال قطري والذي يمثل ٨٣ ,٠٪ من إجمالي موجودات التمويل في سنة ٢٠١٨).

(ب) **الحركة في مخصص تدني القيمة والربح المعلق في قيمة موجودات التمويل**

	ربح ٢٠١٩	إجمالي معلق	٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	٥٦٤,٦٥٠	٢٤,٢٢٤	٥٨٨,٨٧٤
المخصص المكون خلال السنة	٢٤١,٨٥٣	٣,٧١٢	٢٤٥,٥٦٥
المخصص المسترد/المعكوس خلال السنة	(١٨٧,٠٢٣)	(١٠,٣٢١)	(١٩٧,٣٤٤)
مشطوب خلال السنة	(٣٤)	–	(٣٤)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	٣٤١	–	٣٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦١٩,٧٨٧**	**١٧,٦١٥**	**٦٣٧,٤٠٢**

	ربح ٢٠١٨	إجمالي معلق	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	١٥٥,٦٦٠	١٠,٠٢٠	١٦٥,٦٨٠
أثر التطبيق المبدئي	٤٢٤,٢٠٣	–	٤٢٤,٢٠٣
المخصص المكون خلال السنة	٢٦٥,٦٨٦	١٤,٧٤٨	٢٨٠,٤٣٤
المخصص المسترد/المعكوس خلال السنة	(٢٨٠,٢٧٧)	(٥٤٤)	(٢٨٠,٨٢١)
مشطوب خلال السنة	(١٧٩)	–	(١٧٩)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	(٤٤٣)	–	(٤٤٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥٦٤,٦٥٠**	**٢٤,٢٢٤**	**٥٨٨,٨٧٤**

ألف ريال قطري

(ج) **الحركة في مخصص تدني القيمة (متضمناً الربح المعلق) في قيمة موجودات التمويل - حسب القطاع**

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			إجمالي ٢٠١٩
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٤١,١٩٢	٦٧,٦٥٧	١٧٣,٠٠٤	٢,٢١٢	٣,٢١٣	٦٨,٧٨٩	٣١٥,٤٧٨
المخصص المكون خلال السنة	٤,٠٤٣	٢٦,٤٤٠	٤٢,٢٣٣	٤١٢	٥٤٢	٦٠,٤١٠	١٣٤,١٨٩
المخصص المسترد/المعكوس خلال السنة	(٣١,٠٧٠)	(٣٦,٩٠٦)	(٣٢,٩٠٢)	(٩٥٨)	(٢,١٢١)	(٣٠,٩٦٥)	(١٣٤,٠٢٢)
مشطوب خلال السنة	–	–	(٣٤)	–	–	–	(٣٤)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	–	–	–	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١٤,١٦٥**	**٦٨,٠٠٧**	**١٥١,٣٠١**	**١,٦٦٦**	**١,٦٣٤**	**٩٨,٢٣٤**	**٣٣٧,٨٦٩**

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			إجمالي ٢٠١٨
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	–	–	٧٦,٥٩٩	–	–	٤٤,٣٣٦	١١٥,٦٨٠
أثر التطبيق المبدئي	٨٢,٧٢٠	٧٨,٦٣٧	–	٦,٦٢٩	٣,٣٨٠	–	٢٩٤,٢٢٤
المخصص المكون خلال السنة	٢٥,١١٧	٢٠,٩٧٥	١٢٧,٩٣١	١,٢٤٣	٢,٧١٣	٢٥,٤٥٦	٢١١,٨٥١
المخصص المسترد/المعكوس خلال السنة	(٦٦,٦٤٥)	(٣١,٩٥٥)	(٣١,٥٢٠)	(٥,٧٦٠)	(٢,٨٨٠)	(٨٦٩)	(١٤٠,٦٢٥)
مشطوب خلال السنة	–	–	(٦)	–	–	(١٣٤)	(١٧٩)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	–	–	–	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤١,١٩٢	٦٧,٦٥٧	١٧٣,٠٠٤	٢,٢١٢	٣,٢١٣	٦٨,٧٨٩	٣٠٤,٩٧٨

١٠- موجودات التمويل (تتمة)

(د) حسب القطاع

	مرابحة	إجارة	استصناع	مشاركة	أخرى	إجمالي ٢٠١٩
الحكومة والهيئات ذات العلاقة	٣٧,١٦٦,٦٧٩	١,٤٢٣,٧٦٢	–	–	١,٣٦٧	٣٨,٥٩١,٨٠٨
المؤسسات المالية غير المصرفية	٥٧٤,٧٩٦	–	–	–	٣٤٠	٥٧٥,١٣٦
الصناعة	٢٥٨,٢٣٩	–	–	–	٢,٦٢٣	٢٦٠,٨٦٢
التجارة	٤,٥٩٩,٨٥٠	٧٥,٥٥٧	–	–	١٥٠,٦١٦	٤,٨٢٦,٠٢٣
الخدمات	٢,٢٣٣,٢٤٨	٣,٥٢٣,٠٣٤	–	٣٨,٩٢٨	٢١,٩٦٠	٥,٨١٧,١٧٠
المقاولات	١,٥٢٦,٥٠١	٦,٦٤٢	–	–	٧٧,٢٣٧	١,٦١٠,٣٨٠
العقارات	٤,٥٦١,٩٧٦	١٣,٦٥٣,٣٢٤	١,١٣٨,٨١٤	٤٩٩,٩٧٧	١٤٤	١٩,٨٥٤,٢٣٥
الشخصي	٤,٢٦٦,١٣٨	١٦٢,١٥٧	–	٥,٥٢٧,٣٥٢	١٣٢,١٢٢	١٠,٠٨٧,٧٦٩
قطاعات أخرى	٨١٢	–	–	–	٦,٢٣١	٧,٠٤٣
	٥٥,١٨٨,٢٣٩	**١٨,٨٤٤,٤٧٦**	**١,١٣٨,٨١٤**	**٦,٠٦٦,٢٥٧**	**٣٩٢,٦٤٠**	**٨١,٦٣٠,٤٢٦**
ناقصاً: ربح مؤجل						(٦,١٥٥,٧١٥)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢)						(٣٠٩,٥٣٣)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)						(٣١٠,٢٥٤)
ربح معلق						(١٧,٦١٥)
						٧٤,٨٣٧,٣٠٩

	مرابحة	إجارة	استصناع	مشاركة	أخرى	إجمالي ٢٠١٨
الحكومة والهيئات ذات العلاقة	٣٨,٦٧٧,٨٧٣	١,٥٥٨,٥٠٩	–	–	٢٨,٥٢٣	٤٠,٢٦٤,٩٠٥
المؤسسات المالية غير المصرفية	٥٩٧,٠٥٧	–	–	–	٥٦	٥٩٧,١١٣
الصناعة	١٩٥,٣٩٢	–	–	–	٣,٥٣١	١٩٨,٩٢٣
التجارة	٤,٠٤٢,٧٣٥	٢٩٨,٨١٤	–	٤٥٦,٠٨٦	١١٤,٣٣٦	٤,٩١١,٩٧١
الخدمات	٥١٠,٢٠٥	٦٥٧,٠٦٨	–	٢٢,٨٣٢	٨٨,٦٦١	١,٢٧٨,٧٦٦
المقاولات	١,٨٢٤,١٢٨	٥,٥٩٦	–	–	٣٣,٠٠٤	١,٨٦٢,٧٢٨
العقارات	٤,١٥٤,٥١٣	١٢,٩٦٣,٢٦١	١,٠١١,١٢٤	٥٩٩,٠٤٧	٢,٧٤٧	١٨,٧٣٠,٦٩٢
الشخصي	٤,٠١٧,٨٤٦	٢٢٥,١٩٠	–	٥,٢٠٣,٨٠٨	١٠٦,٣٨٠	٩,٥٥٣,٢٢٤
قطاعات أخرى	٦١٧	١,٣٨١	–	–	١,٠٦٩	٣,٠٦٧
	٥٤,٠٢٠,٣٦٦	**١٥,٧٠٩,٨١٩**	**١,٠١١,١٢٤**	**٦,٢٨١,٧٧٣**	**٣٧٨,٣٠٧**	**٧٧,٤٠١,٣٨٩**
ناقصاً: ربح مؤجل						(٤,٢٩٧,٢٢٩)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢)						(٢٨٣,٨٩٦)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)						(٢٨٠,٧٥٤)
ربح معلق						(٢٤,٢٢٤)
						٧٢,٥١٥,٢٨٦

ألف ريال قطري

١١- الإستثمارات المالية

	٢٠١٩			٢٠١٨		
	مدرجة	غير مدرجة	المجموع	مدرجة	غير مدرجة	المجموع
إستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل						
إستثمارات مصنفة على أنه محتفظ بها للمتاجرة						
إستثمارات في صكوك – ذات معدل ربح ثابت	١,٨٨١	–	١,٨٨١	٤,٣٧٢	–	٤,٣٧٢
الأرباح المستحقة	١١	–	١١	٣	–	٣
	١,٨٩٢	–	١,٨٩٢	٤,٣٧٥	–	٤,٣٧٥
إستثمارات في صكوك مصنفة بالتكلفة المطفأة						
ذات معدل ربح ثابت	١,٨٩٨,٩٧١	–	١,٨٩٨,٩٧١	١,٣٥٠,٤٩٥	–	١,٣٥٠,٤٩٥
صكوك حكومة قطر	١,٣٥٦,٢٥٢	١٧,٧٥٠,٠٠٠	١٩,١٠٦,٢٥٢	١,٣٢٣,٠٦٠	١٦,٢٠٠,٠٠٠	١٧,٥٢٣,٠٦٠
الأرباح المستحقة	٤١,٦١٠	٢١٠,٧٤٥	٢٥٢,٣٥٥	٣٥,٩٢٥	١٨٣,٧٨١	٢١٩,٧٠٦
ناقصاً: مخصص تدني القيمة*	(٣٥,٣٠١)	–	(٣٥,٣٠١)	(٣٤,٨٣١)	–	(٣٤,٨٣١)
	٣,٢٦١,٥٣٢	**١٧,٩٦٠,٧٤٥**	**٢١,٢٢٢,٢٧٧**	**٢,٦٧٤,٦٤٩**	**١٦,٣٨٣,٧٨١**	**١٩,٠٥٨,٤٣٠**
إستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:						
في أدوات حقوق ملكية	٣٦,٤٦٧	١١٨,٠٧٠	١٥٤,٥٣٧	٤٨,٩٣٩	٩٥,٥١١	١٤٤,٤٥٠
في أدوات دين – معدلات ربح ثابتة	–	–	–	١٤,٦٠١	–	١٤,٦٠١
الأرباح المستحقة	–	–	–	٢٥٥	–	٢٥٥
	٣٦,٤٦٧	١١٨,٠٧٠	١٥٤,٥٣٧	٦٣,٧٩٥	٩٥,٥١١	١٥٩,٣٠٦
	٣,٢٩٩,٨٩١	**١٨,٠٧٨,٨١٥**	**٢١,٣٧٨,٧٠٦**	**٢,٧٤٢,٨١٩**	**١٦,٤٧٩,٢٩٢**	**١٩,٢٢٢,١١١**

* لمزيد من المعلومات عن تقسيمات مستوى التعرض ومخصص تدني القيمة، يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم ٩/٢/٤.

قامت المجموعة بالإعتراف بخسارة تدني في قيمة بعض الإستثمارات من نوع حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية خلال العام بما يبلغ مجموعه ٦٥١ ألف ريال قطري (٥,٨٠٩ ألف ريال قطري في سنة ٢٠١٨) بسبب إنخفاض كبير ومستمر في القيمة العادلة.

فيما يلي التغير التراكمي في القيمة العادلة للإستثمارات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية خلال السنة:

	٢٠١٩			٢٠١٨		
	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	المجموع	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	المجموع
الرصيد في ١ يناير	١٠,٢٤١	(٤٧٣)	٩,٧٦٨	٥,٥٢٥	(٢,٤٥١)	٣,٠٧٤
صافي التغير في القيمة العادلة	٢١,٦٤٣	(١,٢٠٨)	٢٠,٤٣٥	١١,٥٧٦	(٣,٨٣١)	٧,٧٤٥
محول لبيان الدخل الموحد عند البيع	(٦,٣٥٧)	–	(٦,٣٥٧)	(٦,٥٨٧)	–	(٦,٥٨٧)
محول لبيان الدخل الموحد نتيجة لإنخفاض القيمة	–	٦٥١	٦٥١	–	٥,٨٠٩	٥,٨٠٩
الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	(٨٩٣)	–	(٨٩٣)	(٢٧٣)	–	(٢٧٣)
صافي التغير في القيمة العادلة	١٤,٣٩٣	(٥٥٧)	١٣,٨٣٦	٤,٧١٦	١,٩٧٨	٦,٦٩٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢٤,٦٣٤**	**(١,٠٣٠)**	**٢٣,٦٠٤**	**١٠,٢٤١**	**(٤٧٣)**	**٩,٧٦٨**

١٢- الاستثمارات في شركات زميلة

فيما يلي التغير في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال السنة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	٥٢٥,٨٥٩	٥٢٠,٢٨٧
الحصة من النتائج	١٩,٨٣٢	٢١,٩٠٤
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	(١٧,٤٠٠)	(١٦,٠٥٩)
الحصة في الدخل الشامل الآخر	(٨٩٣)	(٢٧٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥٢٧,٣٩٨**	**٥٢٥,٨٥٩**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٢- الإستثمارات في شركات زميلة (تتمة)

اسم الشركة	الدولة	أنشطة الشركة	النسبة المئوية للملكية	
			٢٠١٩	٢٠١٨
ناشيونال ماس للإسكان (NMH)	عُمان	خدمات عقارية	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠
سي آي سان للتجارة (Ci San)	قطر	إستثمار وتجارة	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠
شركة كرناف للتمويل (Kirnaf)	السعودية	إجارة	٤٨,٧٦	٤٨,٧٦
ضمان للتأمين – بيمه (Daman)	قطر	تأمين	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠
لينك لخدمات المرافق (Linc)	قطر	إدارة مرافق	٣٣,٥٠	٣٣,٥٠

كافة الإستثمارات غير مدرجة.

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة:

٢٠١٩	ناشيونال ماس	سي آي سان	كرناف	ضمان	لينك
إجمالي الموجودات	١٦٦,٩٦٤	١٣١,٩٣٤	١,٠٦٥,٤٧٦	١,١٩٦,٤٩٢	١٠٢,٩١٦
إجمالي المطلوبات	٢٣,٥٤٩	٦٦,٧٣٦	٢٩٤,٨٧٠	٨١٩,٨٤٥	١٠,٨٦٤
إجمالي الإيرادات	٥٦	٤٧,٧٧١	–	٧٤,٠٦٧	١٠٩,٣٥٦
صافي الربح/ (الخسارة)	(٣,٣٤٢)	٢,٤٦٥	–	٤١,٨١٨	٣٣,٨٤١
حصة من الربح المحقق	(٦٦٨)	٨٠٠	–	٨,٣٦٤	١١,٣٣٦

٢٠١٨	ناشيونال ماس	سي آي سان	كرناف	ضمان	لينك
إجمالي الموجودات	١٥٣,٣٤٢	١٣٣,٦١٤	١,٠٦٥,٤٧٦	١,١٥٤,٨٧٨	١٣١,٩٣٦
إجمالي المطلوبات	٦,٥٨٥	٦٩,٦٨٣	٢٩٤,٨٧٠	٨٠٢,٩٠٩	١٧,٧٢٥
إجمالي الإيرادات	٣,٩٥٤	٤٧,٧٧١	–	٧٤,٠٦٧	١٢٣,٦٣٤
صافي الربح/ (الخسارة)	(٣٦٥)	٢,٢٩٧	–	٤٤,١٦٦	٣٥,٨٠٧
حصة من الربح المحقق	(٧٣)	١,١٤٩	–	٨,٨٣٣	١١,٩٩٥

١٣- الموجودات الثابتة

	أراضي ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٩٥,٨١٦	٩١,٥٤٧	٤٩,٥٢٩	١٠٩,٣٩٨	٥١,٦١٣	٣٩٧,٩٠٣
إضافات	٢٧	٩,٨٨١	٤,٤٢٩	٤,٥٦٨	٣٨,٢٢١	٥٧,١٢٦
استبعادات	–	(٣,٦١٣)	(٦٥١)	(٣٣٦)	–	(٤,٦٠٠)
تحويلات خلال السنة	–	٢,٥٢٥	٢,٧٩٨	٤,٣٠٨	(٩,٦٣١)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	٥٥٣	(٣١٣)	٣٧	(١,٣٢٨)	–	(١,٠٥١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٩٦,٣٩٦**	**١٠٠,٠٢٧**	**٥٦,١٤٢**	**١١٦,٦١٠**	**٨٠,٢٠٣**	**٤٤٩,٣٧٨**
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٤,٤٣٩	٧٠,٣٣٥	٣٤,١٧٧	٩٩,٩٧٣	–	٢٠٨,٩٢٤
إستهلاك السنة	٢,٢٥٤	٥,١٧١	٤,٣٩٨	٥,٧٥٥	–	١٧,٥٧٨
استبعادات	(٢,١٩٥)	(٤٨٩)	(٤٤٣)	–	(٣,١٢٧)	
تأثير التغير في العملة الأجنبية	٧١	(٤٦٧)	١١	(١,٣٤٣)	–	(١,٧٢٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٦,٧٦٤**	**٧٢,٨٤٤**	**٣٨,٠٩٧**	**١٠٣,٩٤٢**	**-**	**٢٢١,٦٤٧**
صافي القيمة الدفترية:						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٨٩,٦٣٢**	**٢٧,١٨٣**	**١٨,٠٤٥**	**١٢,٦٦٨**	**٨٠,٢٠٣**	**٢٢٧,٧٣١**

ألف ريال قطري

	أراضي ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٩٦,٨٥٩	٨٩,٢٥٦	٤٥,٤٣٥	١٠٥,٤٦٤	١٩,٣٦١	٣٥٦,٣٧٥
إضافات	–	١,٧٤٢	٣,٥٧٠	٤,٩٠٩	٣٤,٩٩٠	٤٥,٢١١
تحويلات خلال السنة	–	١,٩٢٧	٨١١	–	(٢,٧٣٨)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	(١,٠٤٣)	(١,٣٧٨)	(٢٨٧)	(٩٧٥)	–	(٣,٦٨٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٩٥,٨١٦	٩١,٥٤٧	٤٩,٥٢٩	١٠٩,٣٩٨	٥١,٦١٣	٣٩٧,٩٠٣
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٣,٩٢٩	٦٧,٠٩٨	٣٠,٦٠١	٩٤,٧٩٦	–	١٩٦,٤٢٤
إستهلاك السنة	٥٣٩	٤,١٩٦	٣,٧٧٥	٦,٠٧٩	–	١٤,٥٨٩
تأثير التغير في العملة الأجنبية	(٢٩)	(٩٥٩)	(١٩٩)	(٩٠٢)	–	(٢,٠٨٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤,٤٣٩	٧٠,٣٣٥	٣٤,١٧٧	٩٩,٩٧٣	–	٢٠٨,٩٢٤
صافي القيمة الدفترية:						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٩١,٣٧٧	٢١,٢١٢	١٥,٣٥٢	٩,٤٢٥	٥١,٦١٣	١٨٨,٩٧٩

١٤- موجودات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
ربح مستحق	٧,٧٠٧	٩,٦٠٥
مبالغ مدفوعة مسبقاً وذمم مدينة أخرى	٢٢٠,٣٢٠	٢٣٦,٥٥٢
دفعات مقدمة لموردين	٣٩,٤٠٠	٥٥,٩٦٢
	٢٦٧,٤٢٧	**٣٠٢,١١٩**

تتضمن الذمم المدينة الأخرى مشتقات قيمة عادلة موجبة متوافقة مع الشريعة وأدوات إدارة المخاطر تبلغ ٢٠,٢١٣ ألف ريال قطري (٨٠,٢٨٧ ألف ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

١٥- مطلوب إلى بنوك

	٢٠١٩	٢٠١٨
حسابات جارية وإستثمارية قصيرة الأجل	١٨,١٨٠	١٣٨,٣١٦
مرابحة سلع دائنة	٢,١٢٧,٩٩٢	٨٥٦,٥٠٥
تمويل مرابحة قصير الأجل من بنوك	٤٣٣,٥٨٤	٢٧٢,٣١٠
وكالة دائنة	١٤,٨١٥,٦٥٧	١٤,١٩٣,٢١٧
إعادة الشراء (ريبو)	١,٨٨٨,٩٢٧	١,٠٢٣,٤٢٨
ربح مستحق للبنوك	٨٢,٨٥١	٦٢,٢٣٤
	١٩,٣٦٧,١٩١	**١٦,٥٤٦,٠١٠**

تتضمن الوكالة الدائنة تسهيلات متنوعة بتواريخ إستحقاق تصل إلى سنة وحدة ويحتسب عليها معدل ربح ٠,٠٢٪ إلى ٣,١٥٪ (الإستحقاقات إلى ٦ أشهر ويحتسب عليها معدل ربح ٠,٠٥٪ إلى ٣,٥٠٪ في سنة ٢٠١٨).

١٦- حسابات العملاء الجارية

	٢٠١٩	٢٠١٨
حسب القطاع:		
حكومة	٩٥٥,١١٩	٨٩٦,٠٨٠
مؤسسات مالية غير مصرفية	٢٠,٩٠٩	١٢,٢٤٩
شركات	٣,٣٠٠,٦١٨	٣,٣٩٩,٦٠٥
أفراد	٣,٢٥٠,٠٣٧	٢,٩٦٠,٨٨٢
	٧,٥٢٦,٦٨٣	**٧,٢٦٨,٨١٦**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٧- تمويلات صكوك

قامت المجموعة بإصدار أوراق الدين تحت برنامج الصكوك التالية:

الأداة	المصدر	المبلغ	صادر في	تاريخ الإستحقاق	نسبة الربح
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	١٠٠ مليون دولار أمريكي	٢٠ نوفمبر ٢٠١٨	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣	سعر ليبور لثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي + ١,٧٥٪ سنوياً تدفع كل ربع سنة
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	٩٠ مليون دولار أمريكي	٢١ نوفمبر ٢٠١٨	٢١ نوفمبر ٢٠٢٣	سعر ليبور لثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي + ١,٧٥٪ تدفع كل ربع سنة
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	٥٠٠ مليون دولار أمريكي	١٣ نوفمبر ٢٠١٩	٢١ نوفمبر ٢٠٢٤	معدل ثابت قدره ٣,٠٢٥٪ يدفع نصف سنوي
صكوك	صكوك تمويل تولكين رقم ١ بي إل سي	٢٢١ مليون جنيه إسترليني	٢٠ فبراير ٢٠١٨	٢٠ يوليو ٢٠٢٥	سعر ليبور لثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي + ٠,٠٨٪ تدفع كل ربع سنة

١٨- تمويلات أخرى

تمثل التمويلات الأخرى تمويلات مساندة بمعدل ربح متغير بالدولار الأمريكي مسعّرة بسعر ليبور وفترة إستحقاق من ١-٣ سنوات. كانت الحركة على التمويلات الأخرى الصادرة من قبل المجموعة خلال السنة كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	٢,٠٥٢,٩٩٣	–
المصدّر خلال السنة	١٨٢,٠٢٥	٢,٠٤٢,٣٥٦
السداد خلال السنة	(١٠,٠٥٥)	–
إطفاء تكلفة المعاملة	٤,٧٠٧	٥٨٢
إعادة تصنيفها الى مطلوبات البنوك	(٢٣٦,٦٣٢)	–
أرباح مستحقة للبنوك	٨,٩٦٥	١٠,٠٥٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢,٠٠٢,٠٠٣**	**٢,٠٥٢,٩٩٣**

عندما يكون تاريخ الاستحقاق المتبقي للاقتراض أقل من عام واحد من تاريخ الإبلاغ، يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من «تمويلات أخرى» إلى «مستحقة للبنوك».

١٩- مطلوبات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
توزيعات أرباح مستحقة	٨٥٠,٩٥٣	٧٧٢,٧٥٨
قبولات	٢١٣,٩٦١	٢٢٧,٢٥٩
شيكات مصرفية وبطاقات مسبقة الدفع	١٥٧,٣٢٠	١٥٠,٦٠٩
إيراد عمولة غير مكتسب	١٥٣,٨٦٧	١٨٣,١٤٢
نقد مستلم مقابل توزيعات أرباح بالنيابة عن عملاء	١٠٥,٥٥٦	١١٦,١١٥
مخصصات موظفين أخرى	٩٢,٩٢٥	٨٦,٢٢٦
صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	٥٤,٤٦٠	٥٣,٢٦٠
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (أ)	٤٦,٠٨٣	٤٣,٢٦٢
مصروفات مستحقة الدفع	٣٨,٩١٤	٥٥,٧٥٣
مخصص تدني قيمة بنود خارج الميزانية الخاضعة لمخاطر الإئتمان	٣٦,٠٣٥	٤٧,٠١١
قيمة عادلة سالبة لمشتقات متوافقة مع الشريعة وأدوات إدارة المخاطر	١٧,٨٩٣	٧٥,٩٩٢
أخرى	١٨٠,٨٨٢	١١٩,٨٣٤
	١,٩٤٨,٨٤٩	**١,٩٣١,٢٢١**

(أ) **مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين**

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	٤٣,٢٦٢	٣٧,٤٧٦
مخصص مكون خلال السنة	٥,٦٢٧	٧,٩٧٢
مدفوعات خلال السنة	(٢,٨٠٦)	(٢,١٨٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٤٦,٠٨٣**	**٤٣,٢٦٢**

ألف ريال قطري

٢٠- حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار

(أ) **حسب النوع**

	٢٠١٩	٢٠١٨
حسابات توفير	٦,٥٣٢,١٠٥	٤,٣٦٥,٧٤٨
حسابات لأجل	٤٧,٩٤٨,٦٢٣	٤٦,٠٥٠,٩٨٢
حسابات إستثمار قصيرة الأجل	٣,٢٥٥,٢٥٥	٣,٥٥٩,٠٤٥
ربح دائن لحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٣٤٨,٨٢٣	٣٢٣,٨٥٩
الحصة في إحتياطي القيمة العادلة	١,٠٧٦	٤١٧
	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	**٥٤,٣٠٠,٠٥١**

(ب) **حسب القطاع**

	٢٠١٩	٢٠١٨
الحكومة	٢٤,٨٥٤,٢٤٠	٢٥,٢٠٥,٧٥١
المؤسسات المالية غير المصرفية	٤٩,٣٥٧	٦٥,٠٣٥
الأفراد	٢١,٤٣٢,٩٦٤	١٧,٣٢٩,٥٢٧
الشركات	١١,٣٩٩,٤٢٢	١١,٣٧٥,٤٦٢
ربح دائن لحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٣٤٨,٨٢٣	٣٢٣,٨٥٩
الحصة في إحتياطي القيمة العادلة	١,٠٧٦	٤١٧
	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	**٥٤,٣٠٠,٠٥١**

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٠٨/٨٧ لم يتم خصم أي احتياطي مخاطر من الربح المتعلق بحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار وتم تحويل إجمالي إحتياطي المخاطر من ربح المساهمين كنسبة.

(ج) **حصة حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في صافي الربح**

	٢٠١٩	٢٠١٨
العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في صافي الربح قبل إيراد مضاربة المصرف	٣,٧٢٧,٣٧٨	٢,٥٠٤,٠٣٤
إيراد مضاربة المصرف	(٣,٥٦٤,٩٨٥)	(٢,٣٦٥,٨٦١)
العائد على أصحاب حساب الإستثمار	١٦٢,٣٩٣	١٣٨,١٧٣
دعم مقدم من قبل المصرف	١,٣٢٨,٥٢٩	١,١٨٧,٩٤١
العائد على أصحاب حساب الإستثمار بعد دعم المصرف	**١,٤٩٠,٩٢٢**	**١,٣٢٦,١١٤**

معدلات توزيع الربح:

	٢٠١٩ ٪	٢٠١٨ ٪
ودائع لأكثر من سنة واحدة	٣,٨٤	٢,٨٥
ودائع لسنة واحدة	٢,٤٩	٢,٤٩
ودائع لستة أشهر	١,٥٨	١,٥٩
ودائع لثلاثة أشهر	١,٤٥	١,٤٥
حسابات إستثمار قصيرة الأجل	٠,٩٩	٠,٩٩
حسابات توفير	١,٣٦	١,٤٠
حسابات توفير - المليونير	١,٥٨	١,٦٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢١- حقوق الملكية

(أ) رأس المال

	٢٠١٩	٢٠١٨
المصرح به والمصدر والمدفوع ٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ١ ريال قطري للسهم	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠

في ١٦ يونيو ٢٠١٩، بناءً على تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA)، وبعد موافقة المساهمين التي تم الحصول عليها في إجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٥ فبراير ٢٠١٩، قام البنك بتقسيم إسهمه إلى ١٠ : ١ على سهم في رأس المال، وقام بتعديل القيمة الإسمية للسهم الواحد (١ ريال قطري للسهم الواحد) بدلاً من ١٠ ريال قطري للسهم (أيضاح ١).

(ب) الإحتياطي القانوني

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	٢,٢٧٨,٧٨٣	٢,٠٦٥,٧٤١
محول من الأرباح المدورة (١)	٢١٧,٨٤٠	٢١٣,٠٤٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢,٤٩٦,٦٢٣**	**٢,٢٧٨,٧٨٣**

(١) وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لعام ٢٠١٢ يشترط تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يعادل هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. حولت المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى الاحتياطي القانوني ١٠٪ من صافي ربح السنة (١٠٪ من صافي الربح لسنة ٢٠١٨).

(ج) إحتياطي المخاطر

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي ٢٠١١/١٠٢، تم إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية المصاريف الطارئة في كل من الأنشطة التمويلية للقطاعين العام والخاص، مع متطلب حد أدنى نسبته ٢,٥٪ من إجمالي مخاطر القطاع الخاص الممنوحة من قبل المجموعة وفروعها داخل وخارج دولة قطر بعد استبعاد المخصصات المحددة والأرباح المعلقة. يتم استبعاد التمويل المقدم لـ/ أو المقدم من قبل وزارة المالية أو التمويل مقابل ضمانات نقدية من التمويل الإجمالي المباشر، والذي يجب تخصيصه من أرباح المساهمين وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. كما في ٣١ ديسمبر لعام ٢٠١٩، تم تحويل مبلغ ٦٢ مليون ريال قطري لإحتياطي المخاطر (٦٧ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

(د) إحتياطي القيمة العادلة

يتكون هذا الإحتياطي من تغيرات في القيمة العادلة لإستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	٩,٧٦٨	٣,٠٧٤
صافي الربح غير المحققة	٢١,٥١١	٨,١٦٢
محول لبيان الدخل الموحد	(٦,٣٥٧)	(٦,٥٨٧)
محول لبيان الدخل الموحد نتيجة لإنخفاض القيمة	٦٥١	٥,٨٠٩
الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	(٨٩٣)	(٢٧٣)
الحصة في حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في إحتياطي القيمة العادلة	(١,٠٧٦)	(٤١٧)
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	١٣,٨٣٦	٦,٦٩٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر (حصة المساهمين)	**٢٣,٦٠٤**	**٩,٧٦٨**

يمثل إحتياطي القيمة العادلة أرباح غير مكتسبة تكون غير قابلة للتوزيع إلا في حال تحققها وتسجل في بيان الدخل الموحد.

(هـ) إحتياطي تحويل العملات الأجنبية

يضم إحتياطي تحويل العملات الأجنبية جميع فروق أسعار العملات الأجنبية الناشئة عن تحويل القوائم المالية للعمليات الخارجية وكذلك عن تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات إدارة المخاطر التي تحوط صافي إستثمار المجموعة في العمليات الخارجية.

(و) احتياطيات أخرى

تمثل حصة المجموعة في الربح من الإستثمارات في شركات زميلة بالصافي من توزيعات الأرباح النقدية المستلمة، كما هو مشترط من قبل لوائح مصرف قطر المركزي.

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	١١٨,٩١٠	١١٣,٠٠١
الحصة في نتائج الشركات الزميلة	١٩,٨٣٢	٢١,٩٠٤
توزيعات من شركات زميلة محولة لأرباح مدورة	(٤,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
تغييرات أخرى	(١١,٣٣٧)	(١١,٩٩٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٢٣,٤٠٥**	**١١٨,٩١٠**

ألف ريال قطري

(ز) توزيعات الأرباح المقترحة

إقترح مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٠ توزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٢,٥٪ (٢٠٪ في سنة ٢٠١٨) من رأس المال البالغ ١,٦٨٧,٥ مليون ريال قطري (١,٥٠٠ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

يخضع هذا الإقتراح لموافقة الإجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين والجهات الرقابية في دولة قطر.

٢٢- حقوق ملكية غير مسيطرة

وهي تمثل مساهمة المجموعة غير المسيطرة في الريان (المملكة المتحدة) المحدودة (٣٠٪) وبنك الريان بي إل سي (٣١,١٦٪) (في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ في الريان (المملكة المتحدة) المحدودة – ٣٠٪ وبنك الريان بي إل سي – ٣١,١٦٪).

٢٣- صافي الإيرادات من أنشطة التمويل

	٢٠١٩	٢٠١٨
إيراد مرابحة	٢,٤٣٧,٢٥٢	٢,٤٢٨,٣٦٣
إيراد إستصناع	٦٨,٢٢٣	٦٩,٥٧١
إيراد إجارة	٩٤٩,٧٤٦	٧٨٣,٣٤٠
إيراد مشاركة	٢٥٥,١٦٣	٢٥٧,٣٥٥
	٣,٧١٠,٣٨٤	**٣,٥٣٨,٦٢٩**

٢٤- الإيرادات من أنشطة الإستثمار

	٢٠١٩	٢٠١٨
عائد إستثمار في أدوات الدين "صكوك"	٨٠٤,٠٧٤	٧٢٨,٠٦١
إيرادات توزيعات أرباح	٢,٥٢٨	٥,٧١٨
إيراد من ودائع بين البنوك لدى بنوك إسلامية	١١٣,٨٤٣	٨٧,٠٨٢
صافي الربح/(الخسارة) من بيع إستثمارات حقوق الملكية	٦,٨٩٥	١١,٤٨٩
صافي الربح من بيع إستثمارات أدوات الدين "صكوك"	٣,٣١٤	٥,٩٧٩
(خسارة)/ربح القيمة العادلة من الإستثمارات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(٦٦)	(١٠١)
	٩٣٠,٥٨٨	**٨٣٨,٢٢٨**

٢٥- صافي إيراد الرسوم والعمولات

	٢٠١٩	٢٠١٨
عمولات عن الأنشطة التمويلية	٢٣٤,٦٩٧	١٨٦,٨٥٢
عمولات عن أنشطة التمويل التجاري	١٠٣,١٣٤	٩٤,٠٢٦
عمولات عن الخدمات المصرفية	٥٣,٣٨٧	٣٧,٨٥٦
	٣٩١,٢١٨	٣١٨,٧٣٤
مصروفات رسوم وعمولات	(٣,١٣٥)	(٣,٥٩٦)
	٣٨٨,٠٨٣	**٣١٥,١٣٨**

٢٦- ربح تحويل العملات الأجنبية

	٢٠١٩	٢٠١٨
التعامل بالعملات الأجنبية	١٦٢,٥٥٩	١٥٢,٧٦٤
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	(١٧٩)	(٢٨٥)
	١٦٢,٣٨٠	**١٥٢,٤٧٩**

٢٧- إيرادات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
إيراد إيجار	٢,٤٠١	٢,٤٩٢
متنوعة	٧,٣٠٧	٥,٤٠٨
	٩,٧٠٨	**٧,٩٠٠**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٨- تكاليف موظفين

	٢٠١٩	٢٠١٨
رواتب وعلاوات وتكاليف موظفين أخرى	٣٨١,٠١٠	٣٥٩,٥٢٤
تكاليف تعويضات الموظفين	٥,٦٢٧	٧,٩٧٢
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	٨,٧٤٣	٧,٠٨٧
	٣٩٥,٣٨٠	**٣٧٤,٥٨٣**

٢٩- مصاريف أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
إيجار وصيانة	٦٣,٣٥٧	٦٥,٩٤٦
مصاريف دعاية	٢٣,١٧٣	٣٩,١٤٩
مكافأة مجلس الإدارة (إيضاح ٣٥/ج)	١٨,٦١٤	١٩,٦٨٣
أتعاب قانونية ومهنية واستشارية	٢١,١٤٩	٤٨,٥٣٠
تقنية المعلومات	٣١,٦٦٥	٢٨,٠٢٦
مكافأة هيئة الرقابة الشرعية	٢,٠٧٣	١,٦١٦
مصاريف تشغيلية أخرى	٨٥,٦٥٤	٧٦,٣٠١
	٢٤٥,٦٨٥	**٢٧٩,٢٥١**

٣٠- المطلوبات المحتملة والإلتزامات الأخرى

(أ) **إلتزامات رأسمالية**

لدى المجموعة اتفاقيات إيجار طويلة الأجل لمنشآتها المكتبية. الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية المجمعة بموجب اتفاقيات الإيجار هذه هو كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
مستحقة الدفع بما لا يتجاوز السنة	١٤,٢٧١	١٥,٢٥١
مستحقة الدفع بعد السنة وبما لا يتجاوز ٥ سنوات	٢١,٩٢٥	٣٠,٥١٨
	٣٦,١٩٦	**٤٥,٧٦٩**

(ب) **المطلوبات المحتملة**

	٢٠١٩	٢٠١٨
تسهيلات إئتمانية غير مستغلة	٤١٨,٧١١	٦٣٠,٠٠٧
خطابات ضمان	١٢,٣٥٥,٠٩٨	١٤,٣٨٩,٨٤٨
إعتمادات مستندية	٧١٥,٢٣٩	١,٠٤٧,١١٧
	١٣,٤٨٩,٥٤٨	**١٦,٠٦٦,٩٧٢**

(ج) **إلتزامات وتعهدات أخرى**

	٢٠١٩	٢٠١٨
تبادل معدل الربح	٥٦٢,٥٥١	٣,٨٣٤,٩٢٩
وعود أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات	٢٥,٢٢٦,٨٢٨	١٧,٣٩٦,٤١٩
	٢٥,٧٨٩,٣٧٩	٢١,٢٣١,٣٤٨
إلتزامات رأسمالية تتعلق بمبنى المقر الرئيسي تحت الإنشاء	**٣٩٢,٣٢٥**	**٤١٨,٣٢٠**

(د) **أمر آخر**

لقد تم وضع بعض العمليات والضوابط ذات الصلة لشركة تابعة للمجموعة تحت مراجعة رسمية من قبل الجهه الرقابية. تعتقد إدارة المجموعة أن المراجعة المستمرة إيجابية بناءً على حقيقة أن الجهة المنظمة قدمت مؤشراً إيجابياً في اجتماع الخروج، وبالتالي لا يشترط حجز أي مخصصات لأن التقرير النهائي لم يصدر بعد من قبل الجهة الرقابية.

ألف ريال قطري

٣١- تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة

القطاع الجغرافي

٢٠١٩	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى						
مصرف قطر المركزي	٣,١٠٦,٥١٢	–	١٦,٣٤٨	–	٣,١٢٢,٨٦٠	
مطلوب من بنوك	٥,١٣٢,١٧٧	٧,٨٤٨	٨٦٨,٠٩٥	٢٦,٣٠٦	٦٦٤	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	٦٢,٩٣٥,٦٤٢	٣,٣٣١	٧,٩٩٧,٢٤١	–	٣,٩٠٠,٩٩٥	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية	١٩,٨٩٨,٣٢١	٩١٩,٣٧٧	١٤,٠٥٣	–	٥٤٦,٩٥٥	٢١,٣٧٨,٧٠٦
إستثمارات في شركات زميلة	١٢٢,٩٦٧	٤٠٤,٤٣١	–	–	–	٥٢٧,٣٩٨
موجودات ثابتة	١٩٧,٩٨٦	–	٢٩,٧٤٥	–	–	٢٢٧,٧٣١
موجودات أخرى	١٨٧,٧٣٦	–	٧٩,٦٩١	–	–	٢٦٧,٤٢٧
إجمالي الموجودات	**٩١,٥٨١,٣٤١**	**١,٣٣٤,٩٨٧**	**٩,٠٠٥,٢٧٣**	**٢٦,٣٠٦**	**٤,٤٤٨,٦١٤**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
مطلوب إلى بنوك	١٠,٥٧٧,٢٠٨	٤,٥٩٤,٩٣٠	٣,١٤٥,٩٢٠	–	١,٠٤٩,١٣٣	١٩,٣٦٧,١٩١
حسابات العملاء الجارية	٦,٥٧٠,٤٢٥	٥٩,١١٧	٨٧٨,٤٦١	٤,٠٥٨	١٤,٦٢٢	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	٢,٤٦٦,٧٩٨	–	٨٦٧,٢٠٠	–	–	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	١,٨٨٧,٣٤٧	–	٦١,٥٠٢	–	–	١,٩٤٨,٨٤٩
إجمالي المطلوبات	٢١,٥٠١,٧٧٨	٤,٦٥٤,٠٤٧	٦,٩٥٥,٠٨٦	٤,٠٥٨	١,٠٦٣,٧٥٥	٣٤,١٧٨,٧٢٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٤٧,٩٨٧,٠٧٧	٢,٧٨٨,٧٧٤	٧,١٠٩,١١٥	١٤٩,١٢٣	٥١,٧٩٣	٥٨,٠٨٥,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٦٩,٤٨٨,٨٥٥**	**٧,٤٤٢,٨٢١**	**١٤,٠٦٤,٢٠١**	**١٥٣,١٨١**	**١,١١٥,٥٤٨**	**٩٢,٢٦٤,٦٠٦**

٢٠١٨	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى						
مصرف قطر المركزي	٣,٠١٩,٩٣٨	–	٧,٠٥٦	–	–	٣,٠٢٦,٩٩٤
مطلوب من بنوك	٨٦٢,٨٠٨	٥,١٩٤	٥٧٨,٦٠١	٦٤,٦١٤	١,٦٤٨	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات تمويل	٥٨,٧٣٩,١٢٨	٦٩,٤٥٣	١٠,١٩٢,٣٣٢	–	٣,٥١٤,٣٧٣	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية	١٨,١٦٢,٩٨٠	٦٤٧,٢١٤	١٨٦,٢٣٧	–	٢٢٥,٦٨٠	١٩,٢٢٢,١١١
إستثمارات في شركات زميلة	١٢٠,٧٦٠	٤٠٥,٠٩٩	–	–	–	٥٢٥,٨٥٩
موجودات ثابتة	١٦٢,٤٩٩	–	٢٦,٤٨٠	–	–	١٨٨,٩٧٩
موجودات أخرى	٢٤٢,٩٤٩	–	٥٩,١٧٠	–	–	٣٠٢,١١٩
إجمالي الموجودات	**٨١,٣١١,٠٦٢**	**١,١٢٦,٩٦٠**	**١١,٠٤٩,٨٧٦**	**٦٤,٦١٤**	**٣,٧٤١,٧٠١**	**٩٧,٢٩٤,٢١٣**
مطلوب إلى بنوك	١٢,٢٨٥,٧٤٨	٢,٧٥٣,٤٢٧	٥٩١,٥٢٠	–	٩١٥,٣١٥	١٦,٥٤٦,٠١٠
حسابات العملاء الجارية	٦,١٧٦,٣٨٠	٦٠,٧٦٤	١,٠١١,٨٢٠	٢٨٢	١٩,٥٧٠	٧,٢٦٨,٨١٦
تمويل صكوك	٦٩٤,١٧٥	–	١,٠٢٧,١٦٤	–	–	١,٧٢١,٣٣٩
تمويلات أخرى	–	٢٣٦,٧٤٠	١,٨١٦,٢٥٣	–	–	٢,٠٥٢,٩٩٣
مطلوبات أخرى	١,٨٧٩,١٨١	–	٥٢,٠٤٠	–	–	١,٩٣١,٢٢١
إجمالي المطلوبات	٢١,٠٣٥,٤٨٤	٣,٠٥٠,٩٣١	٤,٤٩٨,٧٩٧	٢٨٢	٩٣٤,٨٨٥	٢٩,٥٢٠,٣٧٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٤٧,٠٠٣,٤٢١	٢,٣١٢,٤٣٩	٤,٩٢٩,٩٧٨	٣,٥٩٠	٥٠,٦٢٣	٥٤,٣٠٠,٠٥١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٦٨,٠٣٨,٩٠٥**	**٥,٣٦٣,٣٧٠**	**٩,٤٢٨,٧٧٥**	**٣,٨٧٢**	**٩٨٥,٥٠٨**	**٨٣,٨٢٠,٤٣٠**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣١- تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة (تتمة)

القطاع الصناعي

٢٠١٩	العقارات	البناء والهندسة والصناعات	النفط والغاز	الخدمات المالية	الأفراد	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى				٣,١٢٢,٨٦٠	–	–	٣,١٢٢,٨٦٠
مصرف قطر المركزي	–	–	–	٦,٠٣٥,٠٩٠	–	–	٦,٠٣٥,٠٩٠
مستحق من بنوك	–	–	–	٥١٩,٤٤٦	٩,٣٣١,٥٥٢	٤٣,٨٣٥,٧٣٩	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
موجودات تمويل	١٩,٤٦٥,١٤٥	١,٦٧١,١٨٢	١٤,٢٤٥	٦٢٢,٣٠٥	–	٢٠,٣١٣,٥٥٩	٢١,٣٧٨,٧٠٦
إستثمارات مالية	٤٢٩,٧٧٥	١٣,٠٦٧	–	٤٤١,٩٦٩	–	٥٦,٧٤٦	٥٢٧,٣٩٨
إستثمارات في شركات زميلة	٢٨,٦٨٣	–	–	–	–	٢٢٧,٧٣١	٢٢٧,٧٣١
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	٢٦٧,٤٢٧	٢٦٧,٤٢٧
موجودات أخرى	–	–	–	–	–		
إجمالي الموجودات	**١٩,٩٢٣,٦٠٣**	**١,٦٨٤,٢٤٩**	**١٤,٢٤٥**	**١٠,٧٤١,٦٧٠**	**٩,٣٣١,٥٥٢**	**٦٤,٧٠١,٢٠٢**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
مستحق إلى بنوك	–	–	–	١٩,٣٦٧,١٩١	–	–	١٩,٣٦٧,١٩١
حسابات العملاء الجارية	٢٥,٠١٣	١٩٤,٨٤٢	٧٣٥	٢٠,٩٠٨	٣,٢٥٠,٠٣٧	٤,٠٣٥,١٤٨	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	–	–	–	٣,٣٣٣,٩٩٨	–	–	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	–	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	١,٩٤٨,٨٤٩	١,٩٤٨,٨٤٩
إجمالي المطلوبات	٢٥,٠١٣	١٩٤,٨٤٢	٧٣٥	٢٤,٧٢٤,١٠٠	٣,٢٥٠,٠٣٧	٥,٩٨٣,٩٩٧	٣٤,١٧٨,٧٢٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٥,٩٤٣	٣٩,٧٨٨	٧٢٨	٢,٥٧٧,٤٥٢	٢١,٤٣٢,٩٦٣	٣٤,٠١٩,٠٠٨	٥٨,٠٨٥,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٤٠,٩٥٦**	**٢٣٤,٦٣٠**	**١,٤٦٣**	**٢٧,٣٠١,٥٥٢**	**٢٤,٦٨٣,٠٠٠**	**٤٠,٠٠٣,٠٠٥**	**٩٢,٢٦٤,٦٠٦**

٢٠١٨	العقارات	البناء والهندسة والصناعات	النفط والغاز	الخدمات المالية	الأفراد	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى							
مصرف قطر المركزي	–	–	–	٣,٠٢٦,٩٩٤	–	–	٣,٠٢٦,٩٩٤
مستحق من بنوك	–	–	–	١,٥١٢,٨٦٥	–	–	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات تمويل	١٨,٢٨٣,١٥٦	١,٨١٨,٣٤٢	٣٦,٠٠٥	٥٩٦,٩٥٩	٩,٠٩٧,٥٢٧	٤٢,٦٨٣,٢٩٧	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية	٣٣٩,٣٠٨	١٥,٤٤٦	٥,١٩٢	٢٥٧,٠٩٧	–	١٨,٦٠٥,٠٦٨	١٩,٢٢٢,١١١
إستثمارات في شركات زميلة	٢٩,٣٥١	–	–	٤٣٨,٣٣٢	–	٥٨,١٧٦	٥٢٥,٨٥٩
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	١٨٨,٩٧٩	١٨٨,٩٧٩
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	٣٠٢,١١٩	٣٠٢,١١٩
إجمالي الموجودات	١٨,٦٥١,٨١٥	١,٨٣٣,٧٨٨	٤١,١٩٧	٥,٨٣٢,٢٤٧	٩,٠٩٧,٥٢٧	٦١,٨٣٧,٦٣٩	٩٧,٢٩٤,٢١٣
مستحق إلى بنوك	–	–	–	١٦,٥٤٦,٠١٠	–	–	١٦,٥٤٦,٠١٠
حسابات العملاء الجارية	٢١,١٧٢	٢٤٠,٥٧٦	٨٤٧	١٢,٢٥١	٢,٩٦٠,٨٨٢	٤,٠٣٣,٠٨٨	٧,٢٦٨,٨١٦
تمويل صكوك	–	–	–	١,٧٢١,٣٣٩	–	–	١,٧٢١,٣٣٩
تمويلات أخرى	–	–	–	٢,٠٥٢,٩٩٣	–	–	٢,٠٥٢,٩٩٣
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	١,٩٣١,٢٢١	١,٩٣١,٢٢١
إجمالي المطلوبات	٢١,١٧٢	٢٤٠,٥٧٦	٨٤٧	٢٠,٣٣٢,٥٩٣	٢,٩٦٠,٨٨٢	٥,٩٦٤,٣٠٩	٢٩,٥٢٠,٣٧٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٦٢,٦١٠	٨٦٩,٤٣٠	٧٣,١٩٤	٢,١٨٦,٠٠٩	١٧,٣٢٩,٥٢٦	٣٣,٧٧٩,٢٨٢	٥٤,٣٠٠,٠٥١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٨٣,٧٨٢	١,١١٠,٠٠٦	٧٤,٠٤١	٢٢,٥١٨,٦٠٢	٢٠,٢٩٠,٤٠٨	٣٩,٧٤٣,٥٩١	٨٣,٨٢٠,٤٣٠

ألف ريال قطري

٣٢- آجال الاستحقاق

٢٠١٩	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر لسنة	١-٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى						
مصرف قطر المركزي	٥١٩,٦٠٦	–	–	–	٢,٦٠٣,٢٥٤	٣,١٢٢,٨٦٠
مطلوب من بنوك	٥,٩٠٠,٩٣١	–	–	١٤,٣٧٤	١١٩,٧٨٥	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	٨,٤٢١,٦١٨	١,٥١٧,٨٩٢	٤,١١٧,٩٣٦	١١,٠٢٩,٨١٦	٤٩,٧٥٠,٠٤٧	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية	٦٢٤,١٧٣	١١٣,٣٩٩	٦٣٦,٥٩٢	١١,٧١٣,٥١٢	٨,٢٩١,٠٣٠	٢١,٣٧٨,٧٠٦
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٥٢٧,٣٩٨	٥٢٧,٣٩٨
موجودات ثابتة	–	–	–	–	٢٢٧,٧٣١	٢٢٧,٧٣١
موجودات أخرى	٢٦٧,٤٢٧	–	–	–	–	٢٦٧,٤٢٧
إجمالي الموجودات	**١٥,٧٣٣,٧٥٥**	**١,٦٣١,٢٩١**	**٤,٧٥٤,٥٢٨**	**٢٢,٧٥٧,٧٠٢**	**٦١,٥١٩,٢٤٥**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
مطلوب إلى بنوك	١٥,٠٥٥,٩٠٤	١,٩٦٥,٠٥٥	٢,٠٨٠,٠٦٥	١٤٦,٣٨٢	١١٩,٧٨٥	١٩,٣٦٧,١٩١
حسابات العملاء الجارية	٧,٥٢٦,٦٨٣	–	–	–	–	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	–	–	–	٢,٤٦٦,٧٩٨	٨٦٧,٢٠٠	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	–	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	–	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	١,٩٤٨,٨٤٩	–	–	–	–	١,٩٤٨,٨٤٩
إجمالي المطلوبات	٢٤,٥٣١,٤٣٦	١,٩٦٥,٠٥٥	٢,٠٨٠,٠٦٥	٤,٦١٥,١٨٣	٩٨٦,٩٨٥	٣٤,١٧٨,٧٢٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣٢,٩٨٦,٩٨٣	٧,٦٦٠,٨٥٢	٨,٣٢٢,٥٨٥	٩,١١٥,٤٦٢	–	٥٨,٠٨٥,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٥٧,٥١٨,٤١٩**	**٩,٦٢٥,٩٠٧**	**١٠,٤٠٢,٦٥٠**	**١٣,٧٣٠,٦٤٥**	**٩٨٦,٩٨٥**	**٩٢,٢٦٤,٦٠٦**
فجوة الإستحقاق	**(٤١,٧٨٤,٦٦٤)**	**(٧,٩٩٤,٦١٦)**	**(٥,٦٤٨,١٢٢)**	**٩,٠٢٧,٠٥٧**	**٦٠,٥٣٢,٢٦٠**	**١٤,١٣١,٩١٥**

٢٠١٨	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر لسنة	١-٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى						
مصرف قطر المركزي	٥٥٠,١٩٥	–	–	–	٢,٤٧٦,٧٩٩	٣,٠٢٦,٩٩٤
مطلوب من بنوك	١,١٢٣,٧٤٧	–	–	٣٨٩,١١٨	–	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات تمويل	٦,١٨٣,٢٣٩	١,١٢١,٣٥١	٥,٧٥٧,٣٣٢	١٢,٦١٢,٢٤٦	٤٦,٨٤١,١١٨	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية	٢,٣٦٨,٣٥٠	٢٨١,٩٨٣	٢٥٧,٣٠١	٥,٣٠١,٠٧٨	١١,٠١٣,٣٩٩	١٩,٢٢٢,١١١
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٥٢٥,٨٥٩	٥٢٥,٨٥٩
موجودات ثابتة	–	–	–	–	١٨٨,٩٧٩	١٨٨,٩٧٩
موجودات أخرى	٣٠٢,١١٩	–	–	–	–	٣٠٢,١١٩
إجمالي الموجودات	١٠,٥٢٧,٦٥٠	١,٤٠٣,٣٣٤	٦,٠١٤,٦٣٣	١٨,٣٠٢,٤٤٢	٦١,٠٤٦,١٥٤	٩٧,٢٩٤,٢١٣
مطلوب إلى بنوك	١٤,٨٩٣,٩٩٨	١,٦٥٢,٠١٢	–	–	–	١٦,٥٤٦,٠١٠
حسابات العملاء الجارية	٧,٢٦٨,٨١٦	–	–	–	–	٧,٢٦٨,٨١٦
تمويل صكوك	٣,٥٠٧	–	–	٦٩٠,٦٦٨	١,٠٢٧,١٦٤	١,٧٢١,٣٣٩
تمويلات أخرى	١٠,٠٥٥	–	–	٢,٠٤٢,٩٣٨	–	٢,٠٥٢,٩٩٣
مطلوبات أخرى	١,٨٤٥,٨٣٧	٢٦,٧٥٩	٣٥,٤١٣	٢٣,٢١٢	–	١,٩٣١,٢٢١
إجمالي المطلوبات	٢٤,٠٢٢,٢١٣	١,٦٧٨,٧٧١	٣٥,٤١٣	٢,٧٥٦,٨١٨	١,٠٢٧,١٦٤	٢٩,٥٢٠,٣٧٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣٣,٣٠١,٩٠٤	٧,٣١٦,٣٧٧	١٠,٢٠٨,٠٤٤	٣,٤٧٣,٧٢٦	–	٥٤,٣٠٠,٠٥١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٥٧,٣٢٤,١١٧	٨,٩٩٥,١٤٨	١٠,٢٤٣,٤٥٧	٦,٢٣٠,٥٤٤	١,٠٢٧,١٦٤	٨٣,٨٢٠,٤٣٠
فجوة الإستحقاق	(٤٦,٧٩٦,٤٦٧)	(٧,٥٩١,٨١٤)	(٤,٢٢٨,٨٢٤)	١٢,٠٧١,٨٩٨	٦٠,٠١٨,٩٩٠	١٣,٤٧٣,٧٨٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٣- العائدات الأساسية والمخففة للسهم

تحتسب العائدات الأساسية للسهم بقسمة صافي ربح السنة على متوسط العدد المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
صافي ربح السنة المنسوب إلى مالكي المصرف	٢,١٧٨,٣٩٩	٢,١٣٠,٤١٥
متوسط العدد المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة (بالألف)	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
العائدات الأساسية للسهم (بالريال القطري) (معدّل)	٠,٢٩٠	٠,٢٨٤

تم تعديله بأثر رجعي بعد تقسيم الأسهم الذي بدا تنفيذه في ١٦ يونيو ٢٠١٩ (إيضاح ١)

لم يكن هناك أسهم محتملة مخففة قائمة في أي وقت خلال السنة. لذلك فإن العائدات المخففة للسهم تساوي العائدات الأساسية له.

٣٤- النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد فإن النقد وما يعادله يتكون من الأرصدة التالية بتواريخ إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر:

	٢٠١٩	٢٠١٨
النقد في الصندوق والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي باستبعاد حساب الإحتياطي النقدي	٥١٩,٦٠٦	٥٥٠,١٩٥
مطلوب من بنوك	٦,٠٣٥,٠٩٠	١,٢٣٩,٨٢٧
	٦,٥٥٤,٦٩٦	١,٧٩٠,٠٢٢

٣٥- الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المالكين الهامين ومنشآت تمارس عليها المجموعة والمالكون نفوذا هاما ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

(أ) **بنود بيان المركز المالي الموحد**

	٢٠١٩	٢٠١٨
المطلوبات:		
حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار - عميل	٣,١٦٧,٤١٩	٣,٠٩٨,٠٩٦
(ب) بنود بيان الدخل الموحد		
العائد على حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار - عميل	٧٦,٧٢٤	٧٢,٩٠٨
(ج) المعاملات مع كبار مسؤولي الإدارة		
فيما يلي تعاملات كبار مسؤولي الإدارة وأقربائهم المباشرين مع المجموعة خلال السنة:		
تمويل	٤٧٨	٥٨٤
كانت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة خلال السنة كما يلي:		
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تتضمن مخصص الاجتماعات (إيضاح ٢٩)	١٨,٦١٤	١٩,٦٨٣
رواتب ومنافع أخرى	١٥,٦٣٣	١٥,٧٠٦

ألف ريال قطري

٣٦- أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

(أ) **تبادل معدلات الربح**

تبادل معدلات الربح هي التزامات بتبادل مجموعة واحدة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة تبادل معدلات الربح فإن الأطراف المقابلة تتبادل عادة دفعات ربح ثابتة أو متغيرة بعملة واحدة دون تبادل المبلغ الأساسي. في حالة تبادل العملات يتم تبادل دفعات الربح الثابتة والمبلغ الأساسي بعملات مختلفة.

(ب) **وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات**

الوعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات هي وعود بشراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. يتم إجراء المعاملات الفعلية في تواريخ الوعود من خلال تبادل عروض وقبولات الشراء/ البيع بين الأطراف المعنية.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة المتوافقة مع الشريعة وأدوات إدارة المخاطر للأدوات المالية المشتقة مع القيم الاسمية التي تم تحليلها وفقاً لآجال الاستحقاق. القيم الاسمية التي تعطي مؤشرا عن حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المشتركة ومخاطر الإئتمان والسوق والتي يمكن تحديدها من خلال القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة.

٢٠١٩	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	قيمة اسمية	خلال ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ عادلة	أكثر من ٥ سنوات
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
عقود تبادل معدلات الربح	٨,٢٨٥	٦,٩٦٣	٥٦٢,٥٥١	–	–	٢٤٥,٥٣١	٣١٧,٠٢٠
وعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات	١١,٩٢٨	١٠,٩٣٠	٢٥,٢٢٦,٨٢٨	٩,٨٢٨,٢٣٧	١٥,٣٩٨,٥٩١	–	–
	٢٠,٢١٣	١٧,٨٩٣	٢٥,٧٨٩,٣٧٩	٩,٨٢٨,٢٣٧	١٥,٣٩٨,٥٩١	٢٤٥,٥٣١	٣١٧,٠٢٠

٢٠١٨	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	قيمة اسمية	خلال ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ عادلة	أكثر من ٥ سنوات
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
عقود تبادل معدلات الربح	٢٨,٧٧٧	٢٦,٨١٨	٣,٨٣٤,٩٢٩	–	٣,٢٥٠,٢٤٠	٢٥٦,٢٤٨	٣٢٨,٤٤١
وعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات	٥١,٥١٠	٤٩,١٧٤	١٧,٣٩٦,٤١٩	١٢,٨٤١,٩٨١	٤,٥٥٤,٤٣٨	–	–
	٨٠,٢٨٧	٧٥,٩٩٢	٢١,٢٣١,٣٤٨	١٢,٨٤١,٩٨١	٧,٨٠٤,٦٧٨	٢٥٦,٢٤٨	٣٢٨,٤٤١

٣٧- الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المالكين. لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة بالإنابة عن مالكيها وفقاً للنظام الأساسي.

٣٨- هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقاً للفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاولتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

معلومات

مالية مكملة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف ريال قطري

البيانات المالية للبنك الرئيسي

(أ) **بيان المركز المالي للبنك الرئيسي**

	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	٣,١٠٦,٥١٢	٣,٠٠٥,٨٣٦
أرصدة لدى بنوك	٤,٨٥٣,٠٢٣	٩٦٧,٠١٥
موجودات التمويل	٦٦,٩٢٣,١٨٦	٦٥,٠٤٦,٨٣٨
إستثمارات مالية	٢٠,٠٦٠,٢١١	١٨,٣١٥,١٢٢
إستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة	١,١١٧,٧٠٠	*١,١٠٧,٣٢٦
موجودات ثابتة	١٩٧,٠٥٣	١٦١,٧٦٩
موجودات أخرى	١٨٠,٣٥٠	٢٤٠,٩٦٦
إجمالي الموجودات	**٩٦,٤٣٨,٠٣٥**	**٨٨,٨٤٤,٨٧٢**
المطلوبات		
أرصدة من البنوك	١٩,٣٤٨,٢٢٣	١٦,٥٤٥,٣٥٨
حسابات العملاء الجارية	٦,٣٠٩,١٩١	٥,٨٣٠,٩٩٠
تمويل صكوك	٢,٥١٧,٧٢٦	٦٩٤,١٧٥
تمويلات أخرى	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,٠٥٢,٩٩٣
مطلوبات أخرى	١,٨٧٧,٣٤٥	١,٩٧٧,٨١٣
إجمالي المطلوبات	**٣٢,٠٥٤,٤٨٨**	**٢٧,١٠١,٣٢٩**
حقوق أصحاب حساب الإستثمار	**٥١,٠٢٥,١٦٧**	**٤٨,٩٣٤,٢٠٠**
حقوق الملكية		
رأس المال	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢,٤٩٦,٦٢٣	٢,٢٧٨,٧٨٣
احتياطي المخاطر	١,٦٣٦,٢٦٨	١,٥٧٤,٦٩٥
احتياطيات القيمة العادلة	٣٤٠	٧,١١١
أرباح مدورة	١,٧٢٥,١٤٩	١,٤٤٨,٧٥٤
إجمالي حقوق الملكية	**١٣,٣٥٨,٣٨٠**	**١٢,٨٠٩,٣٤٣**
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حساب الإستثمار وحقوق الملكية	**٩٦,٤٣٨,٠٣٥**	**٨٨,٨٤٤,٨٧٢**

البيانات المالية للبنك الرئيسي

بيان المركز المالي وبيان الدخل للبنك الرئيسي والتي تم الإفصاح عنها كمعلومات مالية تكميلية كما هو مطلوب من مصرف قطر المركزي يتم إعدادها بنفس السياسات المحاسبية المذكورة في الإيضاح رقم (٣ ب) بإستثناء الإستثمار في الشركات التابعة والزميلة والتي يتم تسجيلها بالتكلفة، ويخصم منها إنخفاض القيمة، إن وجد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٩- المسؤولية الاجتماعية

عملاً بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والتوضيحات الإضافية للقانون الصادر في ٢٠١٠، قامت المجموعة بتخصيص مبلغ ٥٤,٥ مليون ريال قطري الذي يمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي الربح المتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٥٣,٣ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨) لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والخيرية.

٤٠- أرقام المقارنة

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧)، «الأدوات المالية: الإفصاحات»، القيم الدفترية للأصول والخصومات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال إيرادات شاملة أخرى يتم الكشف عنها. على ذلك، تم إعادة تصنيف الربح المدينة والأرباح المستحقة الدفع لكل من أرصدة الحسابات المعنية وتأثيرها في بيان التدفق النقدي. الرغم من ذلك، لم يكن لإعادة التصنيف أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحد لفترة المقارنة.
وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (١)، «عرض البيانات المالية»، قامت المجموعة بإعادة تصنيف أرقامها المقارنة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٧ في بياناتها المالية الموحدة على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (المعممة مسبقاً)	معدّل	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (معدّل)
مطلوب من بنوك	١,٤٩٦,٢٩٦	١٦,٥٦٩	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات التمويل	٧٢,١٦٣,٨٣٦	٣٥١,٤٥٠	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية	١٩,٠٠٥,٢٧٣	٢١٦,٨٣٨	١٩,٢٢٢,١١١
موجودات أخرى	٨٨٦,٩٧٦	(٥٨٤,٨٥٧)	٣٠٢,١١٩
مطلوب إلى بنوك	١٦,٤٨٣,٧٧٦	٦٢,٢٣٤	١٦,٥٤٦,٠١٠
تمويل صكوك	١,٧١٧,٨٣٢	٣,٥٠٧	١,٧٢١,٣٣٩
تمويلات أخرى	٢,٠٤٢,٩٣٨	١٠,٠٥٥	٢,٠٥٢,٩٩٣
مطلوبات أخرى	٢,٠٠٧,٠١٧	(٧٥,٧٩٦)	١,٩٣١,٢٢١

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (المعممة مسبقاً)	معدّل	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (معدّل)
مطلوب من بنوك	٣,٣١١,٩٠٠	٢١,٢٩٣	٣,٣٣٣,١٩٣
موجودات التمويل	٧٢,٠٩٧,٠٨٠	١٧٢,٤٥٤	٧٢,٢٦٩,٥٣٤
إستثمارات مالية	٢٣,٤٢٣,٤٦٩	٢١٧,٧٢١	٢٣,٦٤١,١٩٠
موجودات أخرى	٦٣٦,٤٦٦	(٤١١,٤٦٨)	٢٢٤,٩٩٨
مطلوب إلى بنوك	٢٥,١٢٣,٣١٩	٦٠,٠٢٧	٢٥,١٨٣,٣٤٦
مطلوبات أخرى	١,٩٠٤,٥٢٩	(٦٠,٠٢٧)	١,٨٤٤,٥٠٢

إن أثر إعادة التصنيف على بيان التدفق النقدي المقارن للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ هو كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (المعممة مسبقاً)	معدّل	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (معدّل)
التغير في مطلوب من بنوك	٣٩٦,٠١٢	–	٣٩٦,٠١٢
التغير في موجودات التمويل	(٤٧٥,٦٩٩)	(١٧٨,٩٩٦)	(٦٥٤,٦٩٥)
التغير في موجودات أخرى	(١٨٣,٨٤٧)	١٧٨,١١٣	(٥,٧٣٤)
التغير في الأرباح المستحقة على تمويل الصكوك والتمويلات الأخرى	–	٨٨٣	٨٨٣
التغير في مطلوب إلى بنوك	(٨,٦٣٩,٥٤٣)	٢,٢٠٦	(٨,٦٣٧,٣٣٧)
التغير في مطلوبات أخرى	(١٤٧,٣١٧)	(١٥,٧٦٨)	(١٦٣,٠٨٥)
التغير في الأرباح المدفوعة لتمويل الصكوك والتمويلات الأخرى	–	١٣,٥٦٢	١٣,٥٦٢

معلومات

مالية مكملة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف ريال قطري

(ب) بيان الدخل للبنك الرئيسي

	٢٠١٩	٢٠١٨
صافي إيراد أنشطة التمويل	٣,٤٠١,٤٣٧	٣,٢٥٣,٩٦١
صافي إيراد أنشطة الإستثمار	٨٩٥,٨٨٨	٨٠٣,٤١٣
إجمالي صافي الإيرادات من أنشطة التمويل والإستثمار	٤,٢٩٧,٣٢٥	٤,٠٥٧,٣٧٤
إيراد رسوم وعمولات	٣٦٥,٦١٨	٢٩٦,٠٥٠
مصروف رسوم وعمولات	(٤٤٣)	(٥٢٧)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**٣٦٥,١٧٥**	**٢٩٥,٥٢٣**
أرباح من الصرف الأجنبي	١٦٠,٢٩٨	١٥٢,٨٥١
إيرادات أخرى	٩,٤٦١	٩,٨٤٩
إجمالي الإيرادات	**٤,٨٣٢,٢٥٩**	**٤,٥١٥,٥٩٧**
تكاليف الموظفين	(٢٨١,٠٠٥)	(٢٧٨,٧٢٤)
إهلاك	(١١,٧٦٠)	(١١,١٣٥)
مصروفات أخرى	(١٨٧,٤٥٣)	(٢٠٧,١١٧)
مصروف تمويل	(٨٢٣,٠٨٦)	(٧٥٢,٣٣٤)
إجمالي المصروفات	**(١,٣٠٣,٣٠٤)**	**(١,٢٤٩,٣١٠)**
صافي رد مطلوبات من بنوك	٢٤٠	٣٩٢
صافي (خسائر تدني قيمة)/إسترداد و رد موجودات تمويل	(٥١,٤٤٦)	١٥,٧٩٤
صافي رد/(خسائر تدني قيمة) إستثمارات في أوراق مالية	*٦١٥	* (٤,٥٢٧)
صافي رد من حسابات خارج الميزانية التي تخضع لمخاطر الإئتمان	١٠,٩٧٦	١٦,٠٩٢
ربح السنة قبل العائد على أصحاب حسابات الإستثمار	**٣,٤٨٩,٣٤٠**	**٣,٢٩٤,٠٣٨**
ناقصاً: العائد على أصحاب حسابات الإستثمار	(١,٣٧٩,٠٧٢)	(١,٢٣٠,٥٣٦)
صافي ربح السنة	**٢,١١٠,٢٦٨**	**٢,٠٦٣,٥٠٢**

* يتضمن هذا خسائر تدني القيمة المعترف بها مقابل الإستثمار في شركة تابعة والذي يبلغ صفر ريال قطري يمثل خسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مبلغ صفر ألف ريال قطري والذي يمثل خسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨).